مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٦) محرم ١٤٤٢هـ - سبتمبر ٢٠٢٠م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- محمد بشير جوب
- فاتن فايز حميدة الصفتي
- أبوبكر فضل محمد عبد الشافع
- سمر الباجوري
- محمد طاهر زين
- إيمان الشعراوي
- بيم بيما حمزة إدريس
- ياسمين أيمن

www.kfcris.com

المحتويات

بدر الخرعان

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

- **المنطلقات الأيديولوجية للأحزاب السياسية السنغالية**
محمد بشير جوب – باحث في الشؤون الإفريقية – داكار..... ٤

- **القوة الصلبة في العلاقات الروسية مع إفريقيا منذ عام ٢٠٠٠م**
فاتن فايز حميدة الصفتي – مدرس مساعد بكلية الاقتصاد
والإدارة جامعة ٦ أكتوبر – القاهرة..... ٩

- **مسار السلام في السودان بعد الثورة المعوقات والآفاق**
أبوبكر فضل محمد عبد الشافع – باحث بمركز بحوث
ودراسات دول حوض البحر الأحمر – الخرطوم..... ٢٦

- **تحديات التنمية المستدامة في افريقيا**
سمر الباجوري – مدرس اقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة – القاهرة.... ٤٦

- **تشاد في مواجهة كوفيد -١٩ والتداعيات السياسية**
محمد طاهر زين – صحفي تشادي وباحث في الشؤون الإفريقية – أنجمينا..... ٦٠

- **السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن المائي المصري**
إيمان الشعراوي – باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية وإعلامية مصرية – القاهرة..... ٦٩

- **النخبة المستعربة وقضية الاندماج المهني في الكاميرون**
بيم بيما حمزة إدريس – كاتب كاميروني – ياوندي..... ٨٠

- **القرن الإفريقي: الهجرة في زمن كوفيد-١٩**
ياسمين أيمن – باحث مساعد بمركز الأهرام للدراسات السياسية
والإستراتيجية – القاهرة..... ٩٠

المنطلقات الأيديولوجية للأحزاب السياسية السنغالية

محمد بشير جوب - باحث في الشؤون الإفريقية - داكار.

لقد مارست النُّخب السياسية في السنغال العمل السياسي عبر الأحزاب السياسية قبل استقلال الدولة بذاتها، حيث انضم كل من لمين غي، وبليس انجانج، وغلاندو جوف وغيرهم إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي (I.S.O.F) منذ ١٩٢٢ ووصلوا من خلاله إلى مناصب سياسية مرموقة. ثم حاول سنغور الخروج من هذه البوتقة وأنشأ حزبًا مستقلاً لاحقًا سماه الكتلة الديمقراطية السنغالية (B.D.S) في سنة ١٩٤٨ قبل الاستقلال بسنوات. وفي فبراير ١٩٥٧ اندمجت الكتلة الديمقراطية السنغالية مع الاتحاد الديمقراطي السنغالي U.D.S، وتم تعيين ليوبولد سيدار سنغور زعيمًا للحزب الجديد الذي أخذ اسم الكتلة الشعبية السنغالية (B.P.S)، وفي عام ١٩٥٨ اندمجت الكتلة الشعبية السنغالية مع حزب العمل السنغالي الاشتراكي ونتج منه حزب الاتحاد التقدمي السنغالي (U.P.S)، وهو الحزب الذي تقلد مقالد الحكم بعد الإعلان عن استقلال السنغال عام ١٩٦٠ بقيادة ليو بول سدار سنغور ومحمد جاه، حيث تمّ تقاسم السلطة بينهما، ولم تمر إلا سنتان لتعصف على النظام البرلماني أزمةٌ حادّةٌ بين الرجلين، عُرفت فيما بعد بأزمة ١٩٦٢ – ١٩٦٣ فانحلّ بسببها النظام البرلماني ليحُلَّ مكانه النظام الرئاسي.

ظلت هذه الأحزاب شريان حياة الحركة الحزبية في السنغال لمدة عقدٍ كاملٍ، ولم يشهد الأمر تطوُّراً إلى أن رحل سنغور تاركاً إرثه السياسي لوزيره الأول آنذاك عبد جوف، وبعد وصول الأخير وتحديداً سنة ١٩٨٣ تم الاعتراف بالتعددية الحزبية المطلقة لأول مرةٍ في الدستور السنغالي، ومع وجود انفراجٍ ملحوظٍ في هامش الحريات في زمن عبد جوف، ازداد عدد الأحزاب، كان بعضها نتيجة انشقاقات من الحزب الاشتراكي الأم، الذي استحوذ على الساحة السنغالية لعقدين من الزمن، وبعضها الآخر أنشئت مستقلة.

شكَّل وصول الحزب الليبرالي في السلطة عام ٢٠٠٠، مرحلةً فارقةً وحقبةً جديدةً، شهدتها الساحة السياسية، وكادت أن تخرج فيها الحركة الحزبية عن السيطرة؛ حيث وصل عدد الأحزاب من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ فقط إلى ١١٤ حزباً سياسياً. فيما وصل بعد ذلك عدد الأحزاب المرخصة رسمياً إلى

٢٥٥ حزبا، مع العلم بأن هذا العدد ليس نتيجة تطورات إيديولوجية جديدة في الساحة السياسة، وإنما يمكن اعتباره ثغرات في النظام القانوني الساري حالياً والمعني بضبط حركة هذه الأحزاب.

المنطلقات الأيديولوجية للأحزاب السياسية السنغالية

مارس سنغور سياسة الإقصاء تجاه معارضيه في بقية الأحزاب السياسية، ولم يعترف إلا بحزبٍ واحدٍ هو حزب التجمع الإفريقي (P.R.A) ذو الأيديولوجية الشيوعية الماركسية. وهذا ما جعل سنغور يكتسح الأصوات الانتخابية في كل الانتخابات التي أقيمت في عهده. فتارة يفوز بدون مرشحٍ معارضٍ، كما في انتخابات ١٩٦٨، وتارة أخرى يفوز في مقابل معارضٍ ضعيف كما حدث بينه وبين عبد الله واد. وبعد مرور سنواتٍ من نظام الحزب الواحد، خضع سنغور لضغوطاتٍ متتاليةٍ؛ طالبت بفكّ القيود على نظام الحزب الواحد، فقام مؤخراً بتعديلٍ دستوريٍّ سمح فيه بتعددية حزبية مقيّدة في ثلاثة توجهات أيديولوجية رئيسية، هي الآتية:

- الاشتراكية الديموقراطية وتمثّلت في الحزب الاشتراكي (P.S) الاتحاد التقدمي السنغالي (U.P.S) سابقا.
- الشيوعية الماركسية المتمثلة في الحزب الإفريقي للاستقلال (P.A.I).
- الليبرالية الديموقراطية متمثلة في الحزب الديموقراطي السنغالي (P.D.S).

الاشتراكية الديموقراطية

يعتبر لمين غي – أول نائب إفريقي في البرلمان الفرنسي منذ عام ١٩٤٦ – الرائد الأول للأيديولوجية الاشتراكية الديموقراطية في السنغال بجانب ليوبول سدار سنغور الرئيس الأول للسنغال من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠. ولقد ساعد موقع كل منهما السياسي بالإضافة إلى الدعم الذي حظيا به من قبل المستعمر الفرنسي في تكريس وترويج الأيديولوجية الاشتراكية الديموقراطية في الساحة السياسية السنغالية، حيث انتخب لمين غي نائبًا برلمانيًّا في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٤٦ فصار بذلك أول نائب إفريقي في البرلمان الفرنسي. وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨ أنشأ ليوبول سدار سنغور الكتلة الديمقراطية السنغالية (BDS) بعد انقسام مع قسم الحزب الاشتراكي الفرنسي الأم (SFIO) واندمج حزب العمل الاشتراكي (PSAS) بقيادة لمين غي مع حزب الكتلة الديمقراطية السنغالية بقيادة ليوبولد سدار سنغور فأسسوا حزب الاتحاد التقدمي السنغالي (UPS) في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في فبراير ١٩٥٩. ثم لحقتها تطورات إلى أن صار الحزب الاشتراكي (PS) رسميًا بعد المؤتمر الاستثنائي في ديسمبر ١٩٧٦.[١]

(1) Ibra Fall, "Histoire du Parti Socialiste," *Dakaractu*, December 2017, https://www.dakaractu.com/Histoire-du-Parti-Socialiste-par-Ibra-Fall_a143963.html.

شكل هذا الحزب الكتلة اليسارية في الساحة السياسية السنغالية، ولم يخف عن انتمائه الصريح إلى التيار اليساري فانضم كعضو رسمي إلى الاشتراكية الدولية. كما لا يختلف التوجه الرسمي المعلن للحزب عن الأيديولوجية الاشتراكية العالمية، فيدّعي على أنه تنظيم سياسي للعمال والفلاحين وغيرهم كالطبقة المثقفة، دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الأصل أو الجنس أو العمر. ويعارض كل أشكال الاضطهاد الطبقي ويدافع عن الانفتاح الديمقراطي للسلطة السياسية من خلال إنشاء ركائز ديمقراطية حقيقية في خدمة الشعب. ومع الدعوة الصريحة إلى الأيديولوجية الاشتراكية حاول سنغور أن يستوحي القيم الثقافية لإفريقيا السوداء بشكل عام والسنغال بشكل خاص.

ظل الحزب الاشتراكي في السلطة من الاستقلال إلى عام ٢٠٠٠ ومع تضييق الخناق على الأيديولوجيات والمشرعات السياسية الأخرى بالإضافة إلى إخفاقات متتالية في تطبيق مغزى الأيديولوجية الاشتراكية الديموقراطية الذي تبناه بنفسه؛ كان المحك الأكبر لهذه الأيديولوجية هو عدم وجود حاضنة شعبية لها في المجتمع السنغالي، حيث ظلت كغيرها من الأيديولوجيات محصورة في ممارسات نخبوية فقط، وليس بالضرورة قناعات شعبوية حتى يكون معيارا في الحسم الانتخابي. وتراجع نفوذ الحزب الاشتراكي بشكل ملحوظ في المشهد السياسي السنغالي بعد أن فقد السلطة في عام ٢٠٠٠، ووصلت ذروة هذا التراجع في الانتخابات التشريعية في يونيو ٢٠٠٧.

الشيوعية الماركسية

وجد الفكر الشيوعي ترحيبًا لدى جزء من النخبة السنغالية، باعتباره في الأول أداة لمقاومة الاستعمار الأوروبي. ومع نهاية الاستعمار راهنت هذه النخبة أيضًا على الفكر الشيوعي لترويج الوحدة الإفريقية، حيث اقتنع العديد من ذوي الميول اليسارية أن الاشتراكية يمكن أن تكون قاسمًا مشتركًا بين الدول الإفريقية كإطار وحدوي يقوم على قطع كل أشكال العلاقات مع المستعمرين. فكان ظهور حزب الاستقلال الإفريقي (PAI) بمثابة انقطاع جذري مع مفهوم الأحزاب السياسية الإفريقية التقليدية للعلاقات مع فرنسا فتبنى الحزب الماركسية اللينينية. ولفترة طويلة لعب الحزب دورًا هامشيًّا للغاية في الحياة السياسية في السنغال، وخاصة بعد وفاة زعيمه التاريخي ماجيموت جوب في عام ٢٠٠٧. [٢] ولقد تعرض الحزب لانشقاقات كانت أهمها إنشاء حزب الاستقلال والعمل PIT في عام ١٩٧٦، ثم تأسس بعده حزب الرابطة الديمقراطية حركة حزب العمل LD / MPT وما زال للحزبين الأخيرين نفوذ نسبي في الساحة السياسية السنغالية مع بعض

(2) Sadio Camara, *L'épopée du Parti Africain de L'Indépendance (P.A.I.) au Sénégal (1957-1980)*. (Paris: L'Harmattan, 2013), 45.

المنظمات اليسارية والعديد من النقابيين. ومن المفارقات أن كلا الحزبين اضطرا للدخول في تحالف سياسي مع الليبراليين في أكثر من مرة، وكان آخره الانتخابات الرئاسية المنصرمة.

وفي الحقيقة يمكن القول أن معظم هذه الأحزاب اليسارية منذ عام ٢٠٠٠ صار في خدمة الاشتراكيين والليبراليين بدرجات متفاوتة أكثر مما كانت في خدمة إيديولوجيتها. وكلفتها هذه الأخطاء خسائر فادحة في الميدان السياسي السنغالي مما أدى إلى تأثير سلبي كبير في قواعدها الحزبية.

الليبرالية الديموقراطية

في الواقع امتدت الأيديولوجية الليبرالية من الاشتراكية الديموقراطية؛ حيث كانت رغبة سنغور رئيس الجمهورية آنذاك التضييق على الأحزاب الماركسية اليسارية، وتقليل نفوذها في الساحة السياسية، فاقترح على عبد الله واد – وكان عضوا ومسؤولا محليا في حزبه الاتحاد التقدمي السنغالي UPS – تأسيس تيار ليبرالي جديد، وكان ذلك قبيل السماح دستوريا بالتعددية الحزبية المقيدة.

حمل عبد الله واد الرئيس الثالث للجمهورية السنغالية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ راية الليبرالية الديموقراطية، وكان عبد الله واد من الناحية الأيديولوجية غامضا في بداية الأمر، ولم يترك له التقييد الدستوري للأحزاب السياسية في ثلاثة تيارات أيديولوجية خيارًا آخرَ غير تبني الأيديولوجية الليبرالية بإيعاز من سنغور، ووصل الحزب الليبرالي السنغالي PDS بعد ٢٦ سنة من المعارضة إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ وحكم لمدة ١٢ سنة.

انضم الحزب إلى الليبرالية العالمية وصار عضوًا فيها وتبنى مبادئها في أن يكون كل إنسان قادرًا على التمتع بالحرية الكاملة قادرًا على العمل والإنتاج، مع ترك الجميع أحرارًا في تنظيم حياتهم الاجتماعية من خلال الانحناء لقوانين الوجود الطبيعية. وبغض النظر عن مدى الالتزام بمبادئ الأيديولوجية الليبرالية فإن الحزب استطاع أن يفرض نفسه وأيديولوجيته على الساحة السياسية، وحاليًّا تنتمي أغلب التشكيلات السياسية الحالية إلى التيار الليبرالي، وأصبح هذا التيار يشكل البرجوازية البيروقراطية لما يمكن تسميته بالنظام الاستعماري الجديد الذي تتمثل وسائله الأساسية في الاستيلاء على الأموال الناتجة عن العمل الجماعي للشعب السنغالي.

مستقبل الأيديولوجيات السياسية في تشكيل الأحزاب السياسية السنغالية

من المفيد ملاحظة أن المعايير الأيديولوجية التقليدية لتصنيف الأحزاب السياسية الغربية ليست مناسبة لتأهيل الحياة الحزبية الإفريقية والسنغالية على حد سواء. حتى عندما أنشأ سنغور النظام المحدود المتعدد الأحزاب مع «قانون التيارات الثلاثة» كانت هذه الفئات غير مناسبة للأحزاب السياسية السنغالية، ولقد

استلهمته الأحزاب السياسية فقط للحصول على الاعتراف لممارسة حقوقها المدنية السياسية. فصارت العمليات السياسية توحي إلى أن الانقسام الأيديولوجي ليس حاسمًا في حسابات التكوينات الحزبية، حيث حلت محله الولاءات على أساس الحسابات الشخصية حيث يتم تقاسم السلطة مع الأغلبية الحاكمة، ليس على أساس تفويض انتخابي كافٍ لحكم البلاد، ولكن على أساس محاصصة من أجل تهدئة التوتر الاجتماعي وكسر أي معارضة سياسية حرة.

ومع تغيير في قواعد اللعبة السياسية بسبب العامل الشبابي المتطور بوتيرة سريعة، لقد شاركت الشبكات الاجتماعية النشطة للغاية في طمس الهويات الأيديولوجية للأحزاب السياسية، ووصل الأمر أحيانا إلى إقصاء نسبي للأحزاب ذات الأيديولوجيات العريقة من الحياة السياسية. ونظرًا لأن الشباب يمثلون ثلثي السكان وأن واحدًا من كل ثلاثة سنغاليين في سن الاقتراع دون ٣٥ عامًا، فإن الشباب يشكلون قاعدة انتخابية مهمة. وما يقرب من ١٠ ملايين شخص من أصل ما يقدر بـ١٦ مليونًا يستخدمون الإنترنت[٣]، ولقد انعكس ذلك في توازنات الأيديولوجيات الحزبية، وانتقلت النقاشات النخبوية إلى الساحة العامة، فغابت فيها بشكل ملحوظ التجاذبات الأيديولوجية لصالح النقاشات في البرامج السياسية ذات الصلة المباشرة بمشاكل المجتمع. ولقد انعكس هذا المعطى الجديد في الانتخابات الرئاسية الأخيرة حيث غاب عنها كل من الحزب الاشتراكي PS الذي أسَّسه سنغور، وحكم لمدة أربعين سنة، والحزب الديموقراطي السنغالي PDS الذي أسَّسه عبد الله واد، وحكم لمدة ١٢ سنة، وهما أعرق الأحزاب السياسية في السنغال. ولأول مرة في تاريخ السنغال يغيب هذان الحزبان عن انتخابات رئاسية منذ تأسيسهما.

خاتمة

ومع ظهور اللاعبين السياسيين الجدد في الساحة ازداد تراجع الأثر الفعلي للأيديولوجيات السياسية في المشهد السياسي، حيث يرى هذا الجيل السياسي الجديد أن الأيديولوجيات المستوردة التي صاغت النخبة السياسية محكّ كبير يجب معالجته كشرط أساسي للوصول إلى بناء الدولة السنغالية وفق التقاليد الوطنية الإفريقية الأصيلة، ومن منطلق الحضارة الإسلامية التي يدين بها شعبها، بالإضافة إلى ما يمكن الاستفادة منه من تجارب الآخرين.

(3) Laurence Marfaing & Dirk Kohnert, "Les Élections Présidentielles de 2019 au Sénégal ou la Lente Ascension des Nouvelles Générations," *Canadian Journal of African Studies/Revue Canadienne des Études Africaines*, (2019): 6.

القوة الصلبة في العلاقات الروسية مع إفريقيا منذ عام ٢٠٠٠م

فاتن فايز حميدة الصفتي - مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة ٦ أكتوبر - القاهرة.

شهدت العلاقات الروسية الإفريقية تدهورًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنه مع صعود الرئيس فلاديمر بوتين إلى السلطة منذ عام ٢٠٠٠، كرست السلطة الروسية اهتمامها لتحقيق عودة روسيا إلى مصاف القوى الكبرى، واتجهت السياسة الخارجية الروسية بالإضافة إلى الغرب تجاه كل من آسيا وإفريقيا.

أسهم عديد من العوامل في تعميق العلاقات الروسية الإفريقية، ومن بينها العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والغرب على روسيا، بالإضافة إلى انهيار سعر البترول منذ عام ٢٠١٤، وتذبذب سعره مسببًا أزمة مالية واقتصادية جسيمة في روسيا، مثل هبوط قيمة الروبل، الأمر الذي وضع صانعي السياسة الروس في مأزق، وتحت ظل هذه الظروف صار لزاماً على روسيا البحث عن شركاء جدد ومنافذ جديدة لتصريف منتجاتها، وتجسد إفريقيا لروسيا، فرصة كبيرة لتوسيع دوائرها الاقتصادية، والعسكرية، إلى جانب تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن العقوبات التي فرضها الغرب عليها.

اتسعت السياسة الروسية تجاه إفريقيا، لتشمل التعاون في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية والعسكرية، والثقافية، وهي بذلك تضم في سياستها تجاه إفريقيا كلاً من القوة الناعمة والصلبة، أو ما يطلق عليه القوة الذكية؛ والتي عرفها جوزيف ناي بأنها القدرة على الجمع الذكي بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إستراتيجيات فعالة وفي سياقات مختلفة[١].

أما أرنست ويلسون فقد عرفها بأنها قدرة الفاعل الدولي على الدمج الذكي بين عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً بطريقة تضمن تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية[٢].

وفي هذه الورقة البحثية سيتم التركيز على القوة الصلبة في العلاقات الروسية تجاه إفريقيا وفقاً لما يلي: أولاً: القوة العسكرية. وثانياً: القوة الاقتصادية.

(1) Joseph Nye, *The Future of Power*, (New York: Public Affairs, 2011), 15.

(2) Ernest J Wilson, "Hard Power, Soft Power, Smart Power." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 616 (2008): 110-24.

القوة الصلبة في السياسة الخارجية الروسية تجاه إفريقيا

يعتبر مفهوم القوة الصلبة المفهوم التقليدي للقوة الذي يعتمد على الإكراه والإجبار، والقوة الصلبة تتمثل في القوة المشتركة السياسية والاقتصادية والعسكرية، فترجمتها العسكرية تعني الحرب المباشرة، وترجمتها السياسية تتمثل في المضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، أما ترجمتها الاقتصادية فتتمثل في الضغط والمقاطعة والحصار الاقتصادي[٣].

وتعرف القوة الصلبة بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بما لم ينووا القيام به؛ وذلك عن طريق الإكراه والإجبار أو التحفيز بفرض الحوافز المادية[٤].

ويمكن تناول القوة الصلبة في العلاقات الروسية تجاه إفريقيا وفقاً لما يلي:

أولاً: القوة العسكرية

تتضمن القوة العسكرية الروسية تجاه إفريقيا، تجارة السلاح، واتفاقيات التعاون العسكري وبعض التدريبات الأمنية وإنشاء القواعد العسكرية، والتي يعبر عنها النموذج التالي:

نموذج: التعاون الأمني الروسي في إفريقيا[٥]:

(٣) أزهار عبد الله حسن، «إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨»، (مجلة تكريت للعلوم السياسية: المجلد ٣، العدد ٣)، ص ٦٤.

(4) Audi Johan, "Smarter Power: The Key to a Strategic Transatlantic Partnership," *Center for Transatlantic Relations*, (2015).

(5) Natalia Bugayova, & Darina Regio, (The Kremlin's Campaign in Africa Assessment Update *ISW: Institute for The Study of War*, 2019) 6. http://www.understandingwar.org/backgrounder/kremlins-campaign-africa

تجارة السلاح

كان الاتحاد السوفيتي من أكبر موردي السلاح والمعدات العسكريّة للدول الإفريقية. أما بالنسبة لروسيا، ورغم الانحدار الشديد في حجم صادراتها من الأسلحة التقليديّة المهمة إلى الدول الإفريقية خلال التسعينيات، إلا أن الكمية عادت للزيادة خلال القرن الحادي والعشرين.

وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي للسلام، أصبحت روسيا خلال السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ أكبر مورد للسلاح إلى إفريقيا، بنسبة ٣٩٪ من صادرات السلاح إلى المنطقة، تليها الصين (١٧٪) والولايات المتحدة (١١٪) وفرنسا (٦,٩٪). يعد تصدير السلاح مجالاً مهمًا للنمو الاقتصادي الروسي، خاصة في خضم العقوبات الغربيّة المستمرّة والركود الاقتصاديّ الذي يسببه انخفاض أسعار البترول عالمياً. ومؤخرًا يبلغ حجم صادرات السلاح والمعدات العسكريّة المصنعة في روسيا إلى إفريقيا ٤,٦ مليار دولار أمريكي سنويًّا.

المستوردون الرئيسيون للسلاح الروسيّ في إفريقيا هم الجزائر (الهليكوبترات والدبابات القتالية الرئيسية والغواصات) ومصر (الطائرات القتالية ونظم الدفاع الجوي بعيدة المدى والهليكوبترات) وأنجولا (الطائرات المقاتلة النفاثة والدبابات القتالية الرئيسية والمدفعيّة والأسلحة الخفيفة والذخيرة) وأوغندا (الدبابات ونظم الدفاع الجوي)، ومن المستوردين الآخرين للسلاح الروسيّ مالي وموزمبيق ونيجيريا والسودان ورواندا، ومؤخراً قدمت كل من تنزانيا والصومال طلبات لشراء المعدات العسكرية الروسية[٦].

وفيما يلي نماذج لصفقات السلاح مع بعض الدول الإفريقية:

جدول (١) نماذج لصفقات السلاح مع بعض الدول الإفريقية:

الدولة	صفقة السلاح	السنة	ملاحظات
الجزائر	وقع الرئيس بوتين صفقة أسلحة تقدر بـ٧,٥ مليار دولار، تضمنت طائرات مقاتلة من الجيل الرابع (Mig – 29SMT)، قذائف (Su-30MKA)، طائرات من طراز (Yak-130)، غواصتين طراز (Varshavyanka)، وسفينتين حربيتين من طراز (Nanuchka)، ومنظومة الدفاع الجوي (S-300PMU-2)[٧].	٢٠٠٦	أعفت روسيا الجزائر من دين قدره ٤,٧ مليار دولار.

(6) Jakob Hedenskog, "Russia is Stepping Up its Military Cooperation in Africa" *Swedish Defense Research Agency, FOI*; (December 2018): 2.

(7) Daniel Volman, "China, India, Russia and the United States: The Scramble for African oil and the Militarization of the continent," *Nordiska Afrikainstitutet,* (2009): 13.

الدولة	صفقة السلاح	السنة	ملاحظات
الجزائر	غواصتين من طراز (Black-Hole)، و٤٢ طائرة حربية من شركات صناعة الأسلحة الروسية	٢٠١٤	
الجزائر	أربعة أنظمة صواريخ Iskander-E قصيرة المدى، ست طائرات مقاتلة Su-30MKA، ست هليكوبترات هجوميّة Mi-28NE من ٤٢ هليكوبتر كانت مطلوبة عام ٢٠١٣، وأول دفعة من دبابات T-٩٠SA الثقيلة، وأنظمة صواريخ TOS-1 وBuK-M2E.. وبانتظار غواصة من فئة Kilo [٨].	٢٠١٧	
مصر	٤٦ طائرة مقاتلة متعددة المهام MiG-29M/M2، ١٩ هليكوبتر هجوميّة Kamov-52 مسلحة بأنظمة AT-9 وAT-16 المضادة للدبابات، وأنظمة صواريخ S-300	٢٠١٧	
مصر	وقعت روسيا صفقة بقيمة ملياري دولار لبيع أكثر من عشرين طائرة مقاتلة من طراز Su-35 Flanker-E [٩].	٢٠١٩	
مدغشر	وقعت كل من روسيا ومدغشقر اتفاقية عسكرية تتضمن نقل الأسلحة الصغيرة إلى مدغشقر	٢٠١٨	
أوغندا	أمدت شركة «Rosoboronexport» أوغندا بطائرات قتالية من طراز «Sukhoy» بقيمة ٧٤٤ مليار دولار[١٠].	٢٠١٧	في مقابل الصفقة سمحت أوغندا للشركات الروسية بدخول صناعة النفط المحلية.
أنجولا	تعاقدت أنجولا على شراء أسلحة روسية بتكلفة مليار دولار.	٢٠١٣	
أنجولا	تجديد لـ١٨ طائرة مقاتلة من طراز Su-30K	٢٠١٧	

(8) Arnaud Kalika (2019). "Russia's "Great Return" to Africa?," *Russie.Nei.Visions, No. 114, Ifri* (2019): 8.

(9) "Russia Secures $2Bln Fighter Jet Contract with Egypt - Reports" *The Moscow Times*, March 18, 2019. https://www.themoscowtimes.com/2019/03/18/russia-secures-2bln-fighter-jet-contract-with-egypt-reports-a64842

(10) János Besenyő, "The Africa Policy of Russia," *Terrorism and Political Violence, 31(1), 132-153,* (2019), 141.

الدولة	صفقة السلاح	السنة	ملاحظات
السودان	اشترت السودان طائرات من طراز (MIG-29sE)، وطائرتي تدريب من طراز (MiG-24UB) مقابل ١٢٠ مليون دولار	٢٠٠١	عقدت روسيا الصفقة مع السودان في الوقت الذي فرض الغرب فيه عقوبات على السودان
السودان	اشترت السودان من روسيا ١٤ طائرة من طراز (MiG-29SE)	٢٠٠٦	
السودان	اشترت السودان ١٢ طائرة حربية من طراز (Mi-24)، و١٢ طائرة هليكوبتر حربية من طراز (Mi-8).	٢٠٠٨	
ليبيا	طلبت حكومة القذافي معدات وأسلحة تقدر بـ٢,٥ مليار دولار[١١].	٢٠٠٨	عقدت ليبيا الصفقة مع روسيا مقابل إسقاط ديون ليبيا التي بلغت ٤ مليارات دولار
أوغندا	باعت روسيا لأوغندا طائرات مقاتلة بقيمة ٧٤٤ مليون دولار[١٢].	٢٠١١	
نامبيا	وقعت شركة Rosoboronexport عقدًا مع ناميبيا يضمن توفير المنتجات العسكرية الروسية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة للوحدات الخاصة ومدافع الهاون والأسلحة المضادة للدبابات[١٣].	٢٠١٤	
كينيا	هليكوبتر واحدة من طراز Mi-17	٢٠١٧	
نيجيريا	هليكوبتران من طراز Mi-35	٢٠١٧	
مالي	هليكوبتران من طراز Mi-35	٢٠١٧	

(11) Keir Giles, "Russian Interest in Sub-Saharan Africa," *Strategic Studies Institute and U.S. Army War College*, (2013), 23.

(12) Shannon Ebrahim, "Reliance on Russia Goes Way Back," Pretoria News, August 21, 2015. http://www.iol.co.za/pretoria-news/opinion/reliance-on-russia-goes-way-back-1903975

(13) Rosoboronexport has Presented the First President of Namibia with a Ceremonial UAZ- 3151 Vehicle," *Rostec*, March 16, 2015. http://rostec.ru/en/news/4516130

الدولة	صفقة السلاح	السنة	ملاحظات
أنجولا	تجديد لـ١٨ طائرة مقاتلة Su-30K	٢٠١٧	
غينيا الاستوائيّة	أسلحة آليّة، أنظمة صواريخ أرض جو E٦، ونظاما صواريخ Pantsir-S1	٢٠١٧	
بوركينا فاسو	هليكوبتران من طراز Mi-171 [١٤].	٢٠١٧	

من الجدير بالذكر، أن صفقات السلاح المبرمة بين روسيا وإفريقيا، لم تقتصر على الدول المذكورة في الجدول أعلاه، بل أبرمت كل من غانا، وزيمبابوي، ونيجريا، صفقات سلاح مشابهة، وأثناء الصراع الدائر بين كل من إريتريا وأثيوبا، طلبت كل منهما طائرات حربية وهيلوكبترات قتالية من روسيا[١٥]. أيضاً، تظهر كل من تنزانيا، والصومال على خريطة تصدير الأسلحة الروسية عام ٢٠١٦ [١٦]. وبجانب تصدير روسيا للسلاح تقدم خدمات الصيانة في بعض الدول، على سبيل المثال، أسست روسيا قاعدتَيْ إصلاحٍ في كل من أنجولا وجنوب إفريقيا بهدف صيانة الأسلحة والطائرات العسكرية ومختلَف المعدات داخل الدولتين[١٧].

أ - التعاون العسكري والتدريبات المشتركة

وقعت الحكومية الروسية العديد من اتفاقيات التعاون العسكري المشترك مع بعض الدول الإفريقية، وتشارك وزارة الدفاع الروسيّة في تدريب الأفراد العسكريين الأفارقة، كما قدمت لهم فرصاً تدريبيّة في منشآت تدريبيّة في روسيا، وقامت روسيا بتوقيع اتفاقيات لتدريب قوات الأمن الإفريقية، وذلك في عدة دول منها تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، السودان، إثيوبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، بتسوانا، بوروندي، ومدغشقر، ومصر[١٨].

وكان أحدث هذه التدريبات تدريب الدفاع الجوي الذي أجرته روسيا في ٣٠ أكتوبر عام ٢٠١٩ للقوات الجوية في مصر[١٩].

(14) Kalika, 2019, 8.

(15) Besenyő, 2019, 141.

(16) Gregory Alonso Pirio and Robert Pittelli, "The Russian Challenge to U.S. Policy in Africa" *Informed Comment*, August 28, 2016. https://www.juancole.com/2016/08/russian-challenge-policy.html

(17) Russian Helicopters centre in South Africa to move into top gear byn2014" *Rostec*, September 12, 2013. http://rostec.ru:443/en/news/2972/

(18) Bugayova, & Regio, 2019, 6.

(19) John Vandiver, "Russia launches air defense drills in Egypt in sign of growing influence in region" October 30, 2019. https://www.stripes.com/russia-launches-air-defense-drills-in-egypt-in-sign-of-growing-influence-in-region-1.605202

وفيما يلي نماذج لبعض اتفاقيات التعاون العسكري في إفريقيا:

جدول (٢) نماذج لبعض اتفاقيات التعاون العسكري في إفريقيا[٢٠]:

الدولة	التاريخ	الاتفاقية
مالي	يونيو ٢٠١٩	اتفاقية حول التعاون العسكري والأمن[٢١].
بوتسوانا	أغسطس ٢٠١٨	التدريب العسكري وحفظ السلام.
بوركينا فاسو	أغسطس ٢٠١٨	التعاون في مكافحة الإرهاب. لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد.
بوروندي	أغسطس ٢٠١٨	التعاون في مكافحة الإرهاب والتدريب المشترك للقوات.
الكاميرون	أبريل ٢٠١٥	التعاون العسكري والتقني.
جمهورية إفريقيا الوسطى	أغسطس ٢٠١٨	تدريب القوات المسلحة.
تشاد	أغسطس ٢٠١٧	التعاون في مكافحة الإرهاب والتدريبات المشتركة.
مصر	نوفمبر ٢٠١٧	شحنات من المعدات والأسلحة لعمليات مكافحة الإرهاب.
مصر	ديسمبر ٢٠١٧	اتفاقية الاستخدام المتبادل للأجواء والمطارات.[٢٢]
إسواتيني (سوازيلاند سابقاً)	فبراير ٢٠١٧	توفير الأسلحة والصيانة العسكريّة ومساعدات عسكرية أخرى.
إثيوبيا	أبريل ٢٠١٨	التدريب والتعاون في مجالات حفظ السلام ومكافحة القرصنة. لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد.
جامبيا	سبتمبر ٢٠١٦	تدريب القوات المسلحة وشحنات المعدات العسكريّة.
غانا	يونيو ٢٠١٦	التعاون العسكري والتقني. لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد.

(20) Hedenskog, 2018, 4.

(21) Aza Boukris, "Russian Military Offensive in Mali," *Mondafrique*, July 15, 2019. https://inosmi.ru/politic/20190715/245462877.html

(22) Anna Ahronheim, "Russia and Egypt Draft Agreement to Use each other's Air Bases," November 30, 2017. https://www.jpost.com/Middle-East/Russia-and-Egypt-draft-agreement-to-use-each-others-air-bases-515671

الدولة	التاريخ	الاتفاقية
غينيا	أبريل ٢٠١٨	التعاون في مجالات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب والبحث والإنقاذ البحريّ. لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد.
موزمبيق	يناير ٢٠١٧	شحنات المعدات العسكرية وقطع الغيار والمكونات.
النيجر	أغسطس ٢٠١٧	مقابلات عمل بين الخبراء العسكريين والتعاون في التعليم العسكري.
نيجيريا	أغسطس ٢٠١٧	التعاون في التدريب العسكري وحفظ السلام ومكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة.
رواندا	أكتوبر ٢٠١٦	توفير الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى.
سيراليون	أغسطس ٢٠١٨	توفير الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، وتوفير الدعم التقني العسكريّ.
السودان	فبراير ٢٠١٨	تطوير القوات المسلحة السودانية.
تنزانيا	يناير ٢٠١٨	شحنات الأسلحة والتدريب والبحث والتطوير المشتركين.
زامبيا	أبريل ٢٠١٧	توفير الأسلحة وشحنات قطع الغيار.
زيمبابوي	أكتوبر ٢٠١٥	توفير الأسلحة والتعاون في إنتاج المنتجات العسكرية.

يتضح مما سبق، أن روسيا تعد من أكبر مموّلي السلاح في إفريقيا، ويتضح أيضاً، أن إفريقيا سوق مهم لتجارة السلاح الروسي، والتي تستخدمها روسيا كمدخل لتوسيع شركتها في المنطقة وتعميق العلاقات السياسيَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة مع دول المنطقة.

ويتبين أيضاً، النظرة البرجماتية الروسية للمنطقة، وهو ما اتضح في بيع السلاح الروسي للسودان، في الوقت الذي فرض الغرب فيه عقوبات عليها، أيضاً، تولت روسيا تدريب القوات الخاصة النيجيرية أثناء حربها مع «بوكو حرام» وقدمت لها عتاداً عسكريّاً، في الوقت الذي تباطأت فيه كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في الاستجابة لمتطلبات نيجيريا بالمساعدة[٢٣].

(23) Besenyő, 2019, 141.

ب - مشاريع الاتصالات ذات الاستخدام العسكري

شاركت روسيا في بعض مشاريع الاتصالات ذات الاستخدام العسكري، منها:

- طوّر جنوب إفريقيا قمرًا صناعيًّا «Condor-E» بقيمة ١,٤ مليار دولار أمريكي بمشاركة الشركات الروسية Roskosmos Russian rms، NPO Mashinostroenia، ولهذا القمر الصناعي استخدامات عسكرية ومدنية في الوقت ذاته، حيث يمكن لهذا القمر مراقبة القارة الإفريقية بأكملها.
- تم إطلاق القمر الصناعي المصري (Egypt Sat2) الذي صنع في شركة «إينيرجيا» الروسية بطلب من الجانب المصري في ١٦ أبريل ٢٠١٤ بتكلفة نحو ٤٠ مليون دولار، إلا أن القمر توقف عن العمل في مايو ٢٠١٥. وتم إطلاق قمر جديد «Egypt Sat A» في فبراير ٢٠١٩.
- شاركت روسيا أيضاً في بناء القمر الصناعي الأنجولي (Angosat1) الذي يدعم البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يعمل على تحسين إشارات الراديو، والبث التليفزيوني، والهواتف، وخدمات الإنترنت في الدولة، كما يتيح هذا القمر الصناعي لأنجولا عمل تغطية للمنطقة[٢٤].

ت - القواعد العسكرية الروسية بإفريقيا

أنشأت روسيا بعض القواعد العسكرية في بعض الدول الإفريقية والعربية، منها: قاعدة حميميم الجوية التي أنشأتها في سوريا عام ٢٠١٥، أيضاً، عقد صفقة لبناء قاعدة بحرية في السودان في أبريل ٢٠١٩ [٢٥].

ثانياً: القوة الاقتصادية

تعتبر الأداة الاقتصادية من المقومات الأساسية للقوة الصلبة؛ وذلك من خلال استخدام دولة ما لمقوماتها الاقتصادية لجعل دولة أخرى تنصاع لأوامرها وتقوم بأشياء لصالحها، حتى ولو لم ترغب تلك الدولة في ذلك. وتتعدد أشكال استخدام الأداة الاقتصادية، ويمكن إجمالها في شكلين رئيسين:

الأول: يتمثل في (العقوبات) والتي قد تأخذ صورة مقاطعة الواردات أو الحظر على الصادرات أو فرض القيود على الاستثمارات.

الثاني: يتمثل في (تقديم المنح والمساعدات وتبادل الاستثمارات الاقتصادية)، وذلك الشكل من القوة الاقتصادية وصفه جوزيف ناي بأنه لا يمثل أداة للقوة الصلبة للدولة فقط؛ بل إنه قد يُعد أداة للقوة الناعمة أيضاً؛ فمن خلاله تقدم الدولة نفسها كنموذج تنمية جاذبًا للدول الأخرى[٢٦].

---

(24) "ANGOSAT-1 Overcomes Difficulties in Communication—Minister", *allAfrica*, 14 October 2015. https://allafrica.com/stories/201510150132.html

(25) Bugayova, & Regio, 2019, 4.

(٢٦) جوزيف ناي: «القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية»، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٧): ٢٩ - ٣٠

تمثل العلاقات الاقتصادية الروسية تجاه إفريقيا النوع الثاني، فهي تحرص على تبادل الاستثمارات وتقديم المنح والمساعدات.

ويمكن تناول القوة الاقتصادية في العلاقات الروسية الإفريقية وفقاً لما يلي:

أ - الاستثمار في مجال الطاقة والتعدين

تعتبر روسيا واحدة من أغنى الدول بالمصادر الطبيعية، وتسهم تجارة تلك الموارد بنسبة كبيرة من إجمالي الدخل القومي للدولة، حيث يتصدر كل من البترول والغاز الطبيعي والتعدين قائمة الصادرات الروسية، والتي يشير البعض أنها تمثل ٤٠٪ من عائدات الميزانية الروسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تناقص المخزون، وهو ما دفع روسيا إلى البحث عن اكتشافات جديدة، وتعتبر إفريقيا المكان الأمثل لمثل هذه الاستثمارات والاكتشافات البترولية التي تؤمِّن لروسيا المزيد من الموارد الطبيعية التي تحتاج إليها؛ حيث أكد تقرير لهيئة المسح الجيولوجي بالولايات المتحدة (USGS) بشأن مصادر الطاقة العالمية، أن إفريقيا يمكنها إنتاج ما بين ١٥٪ و٢٠٪ من إجمالي إنتاج النفط بالعالم بحلول ٢٠٢٠، وأكد ذات التقرير إمكانية وجود ٩,٧٪ من إجمالي المخزون العالمي من البترول في إفريقيا، إلى جانب ٧,٨٪ من مخزون الغاز الطبيعي[٢٧].

كما أن لروسيا أهدافًا أخرى من استثماراتها في مجال الطاقة في إفريقيا، من بينها: الحيلولة دون قيام الدول الأوروبية من تقليل اعتمادها على البترول والغاز الروسي، عن طرق قيامهم بمشروعات إفريقية تتيح لهم بدائل للطاقة الروسية[٢٨].

تقوم روسيا بالاستثمار في مجال الطاقة بإفريقيا عن طريق العديد من الشركات الروسية، والتي يصل عددها إلى نحو ٢٠ شركة عاملة في مجال التنقيب بإفريقيا[٢٩].

ويمكن تناول مجالات الاستثمار الروسي في مجال الطاقة بإفريقيا وفقاً لما يلي:

١- الغاز: عقد العديد من الشركات الروسية اتفاقيات خاصة بإنشاء خطوط للغاز، من بينها:

- وقعت شركة «روسنيفت» في مصر عام ٢٠١٧ صفقة بمبلغ ١,١ مليار دولار مقابل الحصول على حصة قدرها ٣٠٪ من حقل الغاز الطبيعي المصري.

(27) Habiba Bin Barka, & Kupukile Mlambo, "Russia's Economic Engagement with Africa," *Africa Economic Brief,* 2, 7. (2011), 6.

(28) Besenyő, 2019, 137.

(29) Rosaline Daniel, & Vladimir Shubin, "Africa and Russia: The Pursuit of Strengthened Relations in the Post-Cold War Era," *Africa and the World.* (South Africa: Palgrave Macmillan, 2018), 58.

- عقدت شركة «جازبروم» عام ٢٠٠٩ اتفاقية قدرها ٢,٥ مليار دولار مع شركة البترول الحكومية النيجيرية تضمن إنشاء خطوط الغاز عابرة للصحراء الكبرى والتي تهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر، ومن الجزائر إلى أوروبا[٣٠].
- أجرت شركة «جازبروم» عقودًا كبرى في كل من ليبيا والجزائر (مثل اتفاق جازبروم-سوناتراش Sonatrach لاستكشاف واستخراج وإنتاج الغاز الطبيعيّ المُسال)[٣١]. ومن الجدير بالذكر، أنه في الجزائر تعمل العديد من شركات الغاز الروسية إلى جانب «جازبروم» مثل «شترويتا نزجاز»، «سويز نفتجاز»، «ورستنيف»[٣٢].
- وقعت شركة «روسچيولوجيا» عددًا من الاتفاقيات مع السودان لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي في منطقة البحر الأحمر في يوليو ٢٠١٨. كما أبرمت ذات الشركة في عام ٢٠١٨ اتفاقية مع شركة «Petro SA» في جنوب إفريقيا للكشف عن البترول والغاز وزيادة إنتاجهما[٣٣].

٢- البترول: كما هو الحال بالنسبة للغاز، تعمل العديد من الشركات الروسية في مجال البترول، ومن ذلك:

- وقعت شركة روسنيفت في منتدى سانت بطرسبرج الاقتصاديّ عام ٢٠١٨ مذكرة تفاهم مع الشركة النيجيريّة أورانتو بتروليوم Oranto Petroleum بهدف إجراء مشاريع استكشاف وتطوير نحو ٢١ حقلاً للنفط والغاز في جميع أنحاء إفريقيا. وتهدف روسنيفت إلى استغلال أورانتو كوسيط لتطوير المشاريع النفطية في السنغال وغانا ونيجيريا وجنوب السودان[٣٤].
- وقعت شركة روسنيفت مع رؤساء بعض شركات البترول الليبية الحكومية اتفاقاً عام ٢٠١٧ يتضمن إعادة تشغيل قطاع البترول في ليبيا، ووقعت ذات الشركة اتفاقية مع موزمبيق في أكتوبر ٢٠١٨ للكشف عن البترول[٣٥].
- استطاعت الشركة الروسية «لوكويل» من الحصول على امتيازات بغانا، ساحل العاج، ليبيا، نيجيريا، مصر، وخليج غينيا. كما وقعت ذات الشركة في فبراير ٢٠١٥ اتفاقية تقدر بقيمة ٤ مليارات دولار مع الشركة الأوغندية للموارد العالمية (RT) لإنشاء معمل لتكرير النفط.
- حصلت شركة «سينتيز» على حصة من حقول البترول المحلية بأنجولا[٣٦].

(30) Besenyő, 2019, 137.
(31) Kalika, 2019, 23.
(32) Besenyő, 2019, 137.
(33) Bugayova, & Regio, 2019, 12.
(34) Oil Review Africa, "Oranto to Collaborate with Russia's Rosneft for 21 African Oil Assets." May 25, 2018. http://www.oilreviewafrica.com/exploration/exploration/oranto-to-collaborate-with-russia-s-rosneft-for-21-african-oil-assets
(35) Bugayova, & Regio, 2019, 12.
(36) Besenyő, 2019, 137.

- وقعت شركة «زاروبيشنفت» مع حكومتي أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بنود مشروع مشترك لاستخراج البترول في شهري أبريل ومايو ٢٠١٩ [٣٧].

٣- الطاقة النووية: تعتبر الوكالة الفيدرالية الروسية للطاقة الذرية «روس أتوم» الشركة الرئيسة العاملة في قطاع الطاقة النووية بإفريقيا والتي قامت بالعديد من المشاريع النووية في بعض الدول، منها:

- **مصر**: وقعت الوكالة عدداً من الاتفاقيات مع مصر بخصوص إنشاء محطة للطاقة النووية، بداية من ٢٠٠٤ ثم ٢٠٠٨، وتم توقيع الاتفاقية الثنائية عام ٢٠٠٩، إلا أنها توقفت نتيجة للأحداث السياسية التي مرت بها مصر، ثم تم توقيع الاتفاق عام ٢٠١٥ أثناء زيارة الرئيس بوتين للقاهرة، وتم الإعلان عن إنشاء محطة الضبعة للطاقة النووية بتكلفة ٣٠ مليار دولار[٣٨].
- **جنوب إفريقيا:** فيما يخص جنوب إفريقيا، تناولت الاتفاقيات بينها وبين وكالة روس أتوم تأسيس بنية تحتية كاملة بدءاً من التنقيب عن اليورانيوم الخام وصولاً إلى إنشاء مصنع للطاقة النووية، ففي عام ٢٠١١ وُقِّعت اتفاقية تتضمن إمداد روسيا محطة «كوبيير» للطاقة النووية باليورانيوم، وفي عام ٢٠١٤، وقعت الدولتان على اتفاقية إستراتيجية في مجال تطوير قطاع الطاقة النووية، وفي عام ٢٠١٥، وُقِّعت اتفاقيتان تضمنتا تدريب العاملين بمصانع الطاقة النووية. وفي عام ٢٠١٨ كذلك وقعت الوكالة اتفاقية مع رئيس جنوب إفريقيا تضمنت ثمانية مفاعلات نووية إلى جنوب إفريقيا بحلول عام٢٠٢٣ بتكلفة ٥٠ مليار دولار. ومن الجدير بالذكر، أن الوكالة أكدت أن تسليم المفاعلات سيؤسس أول محطة للطاقة النووية تعتمد على التكنولوجيا الروسية في القارة الإفريقية[٣٩].
- **نيجيريا:** تم الاتفاق على إنشاء أربع محطات للطاقة النووية بمساعدة روسية، بقيمة إجمالية تبلغ ٨٠ مليار دولار أمريكي. ووفقاً للمخططات ستبدأ أول محطة بإنتاج الطاقة بحلول عام ٢٠٢٥ [٤٠].
- **الجزائر:** تم التوقيع على عدد من الاتفاقات المشتركة بين الحكومات عام ٢٠٠٧، ثم في سبتمبر ٢٠١٤، ثم في أبريل ٢٠١٦ بهدف إنشاء محطات للطاقة النووية[٤١].

(37) Bugayova, & Regio, 2019, 3.

(38) Edward C. Chow, & Andrew J. Stanley. "Russia's National Oil Champion Goes Global," *CSIS Briefs*, (2018): 5.

(39) Maria Khan, "Russia to Supply Eight Nuclear Reactors to South Africa by 2023," *International Business Times*, September 23, 2014. https://www.ibtimes.co.uk/russia-supply-eight-nuclear-reactors-south-africa-by-2023-1466682

(40) M. Rochan, "Nigeria Signs Pact with Russia's Rosatom to Build 4 Nuclear Power Plants" *International Business Times*, April 14, 2015. https://www.ibtimes.co.uk/nigeria-signs-pact-russias-rosatom-build-4-nuclear-power-plants-1496292

(41) "Rosatom to help Algeria in the Race to Build Africa's First Modern Nuclear Plant," *Global Construction Review*, March 2, 2016. http://www.globalconstructionreview.com/news/rosatom-help-algeria-race-b7uild-afric7as-fir7st/

- **كينيا:** وقعت الوكالة عام ٢٠١٦ مع كينيا اتفاقية أثناء مؤتمر للطاقة النووية بموسكو[٤٢].
- **تنزانيا وأوغندا:** اتفقت الوكالة مع الدولتين على إنشاء مفاعلات للطاقة النووية، وذلك في عام ٢٠١٦.
- **السودان:** وقعت الوكالة مع السودان اتفاقية بعنوان «Roadmap» لبناء محطات للطاقة النووية في مارس ٢٠١٨ [٤٣].
- وقعت الوكالة عام ٢٠١٩ العديد من الاتفاقيات مع كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا[٤٤].

ومن الجدير بالذكر، أنه في المنتدى العالميّ أتوم إكسبو Atomexpo 2017 المرتبط بصناعة الطاقة النوويّة الروسية اقترحت روس أتوم إنشاء مفاعلات مدنيّة مصغَّرة في إفريقيا. وقد مُنِحَت الأولويةُ لعدة أسواق: زامبيا التي عُقِدَ معها اتفاق للتعاون العلميّ والتقنيّ، كما تم توقيع ثلاثة عقود تشمل وزارة التعليم والعلوم لتدريب المهندسين، وإثيوبيا التي وقعت معها مذكرة للتفاهم، والسودان التي وُقِّعت معها سلسلة من الاتفاقيّات للبحث في إنتاج الطاقة الكهرومائيّة والتنقيب الجيولوجيّ (من خلال مؤسسة أورانجيو Urangeo المتخصصة في دراسات اليورانيوم) وتوقيع اتفاقيّة إطاريّة روسيّة-سودانيّة في ديسمبر ٢٠١٧. ثمة بلاد أخرى مثل موزمبيق ومالي وزيمبابوي ورواندا، وقَّعت اتفاقيّات إبداء اهتمام غير مُلْزِمَة. قد تتيح فكرة المفاعلات المصغَّرة لروسيا موقعاً واعداً، من حيث إن هذا المنتج المقترح قد يساعد على نشوء سوقٍ جديد إلى جانب سوق المفاعلات النوويّة التقليديّة[٤٥].

إلى جانب الاتفاقيات النووية التي أبرمتها الوكالة مع العديد من الدول، تقدم روس أتوم منحًا دراسية خاصة بالطاقة النووية، ومن ذلك: منحة دراسية قدمتها للأفارقة في يناير عام ٢٠١٩ تتضمن دراسة كل ما يتعلق بمجال الطاقة النووية في روسيا، وذكرت الوكالة إقبال آلاف المتقدمين من دولة نيجيريا. كما قامت روس أتوم بتوجيه دعوة لطلاب الطاقة النووية من شتى أنحاء العالم لزيارة مصنع الطاقة النووية «Leningrad Oblast» في يونيو ٢٠١٦. وقام ممثلون عن جامعة طنطا بمصر بزيارة مصنع Beloyarsk للطاقة النووية في منطقة Sverdlovsk في ديسمبر ٢٠١٨ [٤٦].

٤- التعدين: فعلى الرغم من الموارد الروسيّة الضخمة من المعادن، إلا أن روسيا ذات عجز شديد في مواد خام معينة، منها: الكروم والمنجنيز والزئبق والتيتانيوم، كما تواجه استنفاداً للاحتياطي من مواد أخرى، مثل:

(42) "Africa Looks to Russia for Nuclear Technology," *The Local Africa News*, June 20, 2016. https://www.thelocalafricanews.com/africa-looks-russia-nuclear-technology/
(43) Rina Bassist, "Russia in Africa," *Africa Research Program* 4, no. 1 (2018), 7.
(44) Bugayova, & Regio, 2019, 3.
(45) Kalika, 2019, 23.
(46) Bugayova, & Regio, 2019, 4.

النحاس والنيكل والقصدير والزنك. كذلك تحتاج روسيا إلى الكولتان ومعادن أرضيّة نادرة أخرى للتقنيات الحديثة[٤٧]. وتعتبر إفريقيا المكان الأمثل للحصول على هذه المعادن؛ نظراً لامتلاكها كمية ضخمة منها، ولم يقتصر الأمر على شراء الروس لتلك المعادن، بل الحصول على فرص للتنقيب بعد الحصول على عدد من المناجم، مما يتيح لهم الفرصة ليكونوا جزءاً من التجارة الدولية لتلك المعادن والتحكم في السعر العالمي. وتعمل العديد من الشركات الروسية في مجال التعدين في إفريقيا، منها: شركة «Severstal» للصلب والتنقيب.

ومن بين ما قامت به روسيا في مجال التعدين:

- تشارك روسيا جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة في استخراج الكولتان والكوبالت والذهب والألماس، وتشارك في استخراج اليورانيوم والألماس في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- استثمرت شركة «رنيوڤا» أكثر من ٣٥٠ مليون دولار أمريكي بمشروع «United Manganese Kalahari» في ناميبيا، وخصصت ٢٥٠ مليون دولار أمريكي لصناعة الصلب المحلية. وكان للشركة ذاتها عدد كبير من الأسهم في صناعات الطاقة الشمسية بجنوب إفريقيا[٤٨].
- حصلت شركة «Sintez» على أسهم في صناعة تعدين الماس والنحاس في أنجولا وجنوب إفريقيا وناميبيا، وأيضاً، مناجم النيكل الذهب في جنوب إفريقيا، والنيكل في بوتسوانا[٤٩].
- منحت السودان بعض الشركات الروسية الحق في التنقيب عن الذهب حديث الاكتشاف ومخزون خام اليورانيوم[٥٠].
- قامت روسيا بمشروع رأس ماله ٣ مليارات دولار في زيمبابوي للتنقيب في مناجم البلاتين[٥١].
- قامت مؤسسة «ألروسا» في عام ٢٠١٩ بالتوسع في استثمارات التنقيب عن الألماس في كل من زيمبابوي وأنجولا.
- قامت شركة «نورجولد» الروسية في مارس ٢٠١٩ بتوسيع استثماراتها في التنقيب عن الذهب ببوركينا فاسو.
- وقعت شركة «روستيك» -التكتل الروسي المملوك للدولة المختص بشؤون الدفاع- في أبريل ٢٠١٩ صفقة تقدر بمبلغ ٤ مليارات دولار لتطوير منجم البلاتينيوم الجديد في زيمبابوي[٥٢].

(47) Hedenskog, 2019, 2.

(48) Gerrit Olivier and Dmitry Suchkov, "Russia Is Back in Africa," *Strategic Review for Southern Africa* 37, no.2. (2015): 155-156.

(49) Giles, 2013, 16, 20.

(50) Pirio and Pittelli, 2016. https://www.juancole.com/2016/08/russian-challenge-policy.html

(51) Ibid.

(52) Bugayova, & Regio, 2019, 3.

- تعمل وكالة «روس أتوم» على استخراج خام اليورانيوم من تنزانيا[٥٣].

ومن الجدير بالذكر، أنه بالإضافة إلى مشاريع الطاقة النووية التي تقوم بها روسيا، فإنها تهتم أيضاً، بعمل مشاريع للطاقة الكهرومائية في إفريقيا، ومن ذلك:

شيّدت روسيا أربع محطات للطاقة الكهرومائية في أربع دول، وهي، أنجولا، غينيا الاستوائية، زامبيا، وزيمبابوي، ويتم التجهيز لإنشاء مصنعين آخرين في جنوب إفريقيا[٥٤]. أيضاً، في مصر وقّعت روس أتوم في عام ٢٠١٨ عقداً لبناء أربعة من مفاعلات الماء المضغوط يولد كل منها ١٢٠٠ ميجاوات[٥٥]. ويمكن توضيح صورة لاستثمارات روسيا في الموارد الطبيعية في الجدول التالي:

جدول (٣) نماذج لاستثمارات روسيا في مجال الموارد الطبيعية بإفريقيا[٥٦]:

شركة الاستثمار	الدولة المضيفة	الصناعة	قيمة الاستثمار بالدولار
ألروسا	أنجولا – نامبيا – جمهورية إفريقيا الوسطى	التنقيب عن الألماس – محطة طاقة كهرومائية	٧٠٠ – ٨٠٠ مليون
إيڤراز	جنوب إفريقيا	اكتشاف الڤاناديوم – إنتاج الفولاذ	١,١ مليار
جازبروم	الجزائر – نيچيريا – نامبيا – ليبيا	اكتشاف الغاز الطبيعي – إنشاء خطوط أنابيب	٣,٥ – ٤ مليارات
لوكويل	غانا – ساحل العاج – الكاميرون – سيراليون – مصر – نيچيريا	إنتاج البترول	٢ – ٢,٥ مليار
نوريلسك/نيكل	جنوب إفريقيا – بتسوانا	الذهب – إنتاج النيكل	٣ – ٤ مليارات
رينوڤا	جنوب إفريقيا – الجابون – موزمبيق	المنجنيز – اليورانيوم – الحديد	مليار واحد

(53) Karen Saunders, "Russia's Engagement in Africa," *Jewish Policy Center*, 2014, https://www.jewishpolicycenter.org/2013/12/31/russia-africa/

(54) Irina O. Abramova & Leonid L. Fituni, *Resource Potential of Africa and Russia's National Interests in the XXI Century*. (Moscow: Institute for African studies of Russian academy of sciences, 2010), 202-203.

(55) Kalika, 2019, 22.

(56) Tamás Gerőcs, "The Transformation of African–Russian Economic Relations in The Multipolar World-System," *Review of African Political Economy* 46, no.160, (2019), 13.

شركة الاستثمار	الدولة المضيفة	الصناعة	قيمة الاستثمار بالدولار
روسنيفت	موزمبيق – زيمبابوي – ملاوي – الجزائر	إنشاء خطوط أنابيب – اكتشاف البترول	٠,٧ – ١ مليار
روس أتوم	مصر – غانا – نيجيريا – تنزانيا – جنوب إفريقيا	محطات طاقة نووية – اكتشاف اليورانيوم	١,٨ مليار
وشان كروم	جنوب إفريقيا – زيمبابوي	إنتاج البلاتين والكروم	٤٧٠ مليارًا
روسال	غينيا – نامبيا – جنوب إفريقيا – نيجيريا	تنقيب عن البوكسيت	ملياران
سيڤرستال	بوركلينافاسو – غينيا – الجابون – إفريقيا الوسطى – ليبيريا – جنوب إفريقيا	إنتاج الفولاذ وفلز الحديد	٢,٥ مليار
سينيتز	جنوب إفريقيا – نامبيا – أنجولا	إنتاج الغاز الطبيعي والبترول – ألماس	٥٠ مليونًا

ب- التجارة الروسية مع إفريقيا

تشمل التجارة الروسية الإفريقية العديد من السلع، منها الكيماويات، والخشب ومشتقات البترول، بالإضافة إلى الحبوب الغذائية والفواكه، ويعتبر ثلث واردات روسيا من إفريقيا منتجات زراعية، مثل: الفواكه والكاكاو والقهوة والبطاطس، وغيرها.

ومن الجدير بالذكر، أن لروسيا نشاطات في مجال النقل، حيث قامت بإنشاء وتطوير أنظمة السكك الحديدية في العديد من الدول الإفريقية، ومن ضمنها اتفاقية أبرمتها روسيا في ٢٠١٨ لتطوير السكك الحديدية في أنجولا[٥٧]، وبروتوكول أبرمته الحكومة الروسية مع الحكومة المصرية يحمل عنوان «نوايا» يهدف إلى تحديث البنية التحتية لسكك حديد مصر، وإنشاء خطوط جديدة، وقد وقع ذلك البروتوكول على هامش المنتدى الإفريقي الروسي الذي انعقد في مدينة سوتشي في أكتوبر٢٠١٩. وتم الإعلان عن عقد أكبر صفقة في تاريخ سكك حديد مصر، حيث سيتم تزويد القاهرة بـ١٣٠٠ عربة قطار، والتي تعتبر الأضخم في تاريخ السكك الحديد المصرية من حيث عدد العربات وتنوعها وقيمتها المالية، كما أنها المرة الأولى التي يتم فيها إنشاء خط إنتاج للتصنيع في مصر.

(57) Bugayova, & Regio, 2019, 3.

كذلك قامت روسيا بمباحثات مع إريتريا في عام ٢٠١٨ لإنشاء مركز لخدمات النقل البحرية اللوجيستية على البحر الأحمر في إريتريا[٥٨]، وبعدها وقع بوتين مرسومًا برفع العقوبات الروسية عن إريتريا في يوليو عام ٢٠١٩.

من المهم الإشارة إلى أن هيكل السلع الأساسية للتجارة الروسية في إفريقيا محصور نسبياً بالسلع شبه تامة الصنع، أو مواد الخام، وطبقاً لبنك التنمية الإفريقي فإن الأصناف الاستهلاكية مثل الكاكاو والتبغ والبن قد شكلت ٤٢٪ من إجمالي التجارة الإفريقية مع روسيا، وشكلت مشتقات البترول وبعض المعادن والفلزات نسبة ٢٣٪، ومثلت البضائع المصنعة نسبة ١٨٪، والمنتجات الكميائية ٩٪، ووسائل المواصلات نسبة ٦٪[٥٩].

مما سبق يمكن القول: إن القوة الاقتصادية الروسية تجاه إفريقيا، تتضمن على الشق الناعم في القوة، فاستطاعت روسيا من خلال النهج الذي تتبعه أن تتوسع في كامل إفريقيا، وتقديم نفسها كنموذج للتنمية. وهو ما يؤكده، القرار الذي أصدرته الحكومة الروسية عام ٢٠١٢، والذي أعفت فيه القارة بنحو ٢٠ مليار دولار من الديون المستحقة لروسيا، مما هيأ مناخًا إيجابيًّا لتعزيز وتطوير العلاقات الروسية الإفريقية على الصعيد الاقتصادي، ولإدراكها بعجز بعض الدول عن إمكانية باقي الديون المستحقة، عقدت روسيا عدة اتفاقيات مع الدول الإفريقية لاستغلال ما تبقى من ديون لتمويل مشروعات التنمية[٦٠].

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة القوة الصلبة الروسية تجاه إفريقيا، واتضح عبقرية السياسة الروسية في استخدامها للقوة الصلبة، فلم تقف الحكومة الروسية مكتوفة الأيدي أمام العقوبات التي فرضها عليها الغرب، بل فتحت لنفسها أسواقًا جديدة وعمقت من علاقتها التاريخية مع إفريقيا، مستغلة كونها لم تكن من القوى الاستعمارية للقارة.

يتبين من إعفاء روسيا لإفريقيا من الديون المستحقة، أنها تسير على مبدأ الحصاد على المدى الطويل، فاستطاعت روسيا من خلال هذه الإستراتيجية من المشاركة في عمليات التنقيب عن الموارد الطبيعية من البترول والغاز الطبيعي والمعادن النادرة وعن اليورانيوم ما يُمكنها من تأمين مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى أن تكون جزءاً من التجارة الدولية لتلك المصادر. كذلك استطاعت أن تفتح لنفسها سوقًا لتجارة السلاح والطاقة، اللذَينِ يشكلان مصدر الدخل الرئيس لروسيا.

(58) "Russia in Talks with Eritrea to Set Up 'Logistics Center' on Red Sea Coast" *Radio Free Europe,* September 1, 2018, https://www.rferl.org/a/russia-talks-eritrea-set-up-logistics-center-red-sea-coast-lavrov/29464939.html

(59) Ibid, 7.

(60) Daniel, & Shubin, 2018, 59.

مسار السلام في السودان بعد الثورة المعوقات والآفاق

أبوبكر فضل محمد عبد الشافع - باحث بمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - الخرطوم.

دخلت الصراعات والحروب الأهلية في السودان مرحلة جديدة بعد سقوط نظام الإنقاذ في ١١ إبريل ٢٠١٩م، خاصة في إقليم دارفور المضطرب منذ عقدين، وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وإقليم شرق السودان، وقد عمل نظام الإنقاذ على تعميق الاختلافات والانقسامات بين الهويات الدينية والعرقية في الأقاليم المختلفة، بشن حروب دينية وعرقية في جبهات مختلفة، كما فشل في إدارة التنوع وتوزيع الثروة بعدالة، وتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة والمرضية، وإيجاد نظام حكم فيدرالي حقيقي، يلبي تطلعات الهويات والإثنيات المختلفة، ويكون ترياقًا للمطالب الانفصالية المتنامية.

الجدير بالذكر أن السودان يتميز بتنوع عرقي وديني وثقافي، وتفاوت في المستويات الاقتصادية والاجتماعية واختلالات تنموية في الأقاليم المختلفة، بسبب سياسات التهميش التي انتهجتها الأنظمة السياسية المختلفة التي حكمت السودان.

خلفت تلك الصراعات والحروب في البلاد، مئات الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين والعسكريين، وملايين النازحين واللاجئين، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من مذابح وحشية واعتداءات فظيعة على المدنيين كالتهجير القسري ونهب وتدمير ممتلكاتهم، وحالات اغتصاب وتجنيد أطفال على نطاق واسع، بحسب تقارير لمنظمات حقوقية وأممية، ودمار اقتصادي وبيئي، وهشاشة أمنية بالغة التعقيد، كل تلك الآثار أقعدت البلاد من بلوغ التنمية والتحديث المنشود.

وقد استبشر السودانيون خيرًا بقرب تحقيق السلام، بعد سقوط نظام الإنقاذ عبر ثورة ديسمبر التي تمت تحت شعار «حرية، سلام، عدالة»، وبعد تنسّم الشعب الحرية عقب انتصار الثورة، انطلق يبحث عن السلام الذي طال انتظاره، والعدالة التي تجبر خاطره وتنصف الضحايا.

الأطراف الرئيسة في عملية سلام السودان

لفهم مسار السلام في السودان بعد ثورة ديسمبر المجيدة، ومجرياته ومراحله وتعقيداته، لا بد أولاً من فهم المكونات الفاعلة والمؤثرة في عملية السلام والتي تضم العناصر التالية:

أولاً: المنظومة الأمنية (المكون العسكري)

تضم هذه المنظومة، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوات الشرطة وجهاز المخابرات العامة، وقد مرت هذه المنظومة بعد سقوط نظام الإنقاذ بمحطات مختلفة، منها المجلس العسكري الانتقالي في الشهور الأولى، وبعد التوقيع على الوثيقة الدستورية أصبحت هذه المنظومة شريكة مع المدنيين في إدارة الفترة الانتقالية، في مجلس السيادة، ولها وزيران (الدفاع والداخلية) في مجلس الوزراء.

ثانيًا: قوى الحرية والتغيير

تُمثل طيفًا وطنيًّا واسعًا من الأحزاب السياسية والنقابات وتجمعات مهنية ومنظمات المجتمع المدني وحركات الكفاح المسلح، ويتميز هذا التحالف العريض، بتباينات أيديولوجية وتيارات فكرية ومنطلقات سياسية وتحالفات محلية وإقليمية ودولية مختلفة. وتتكون قوى الحرية والتغيير من الكتل التنظيمية الخمسة الرئيسة، وكل كتلة تمثل تحالفًا عريضًا من التنظيمات، وهي:

١- قوى نداء السودان: وتتكون من بعض الأحزاب السياسية، والجبهة الثورية السودانية.
٢- قوى الإجماع الوطني.
٣- التجمع الاتحادي المعارض.
٤- تجمع المهنيين السودانيين.
٥- تجمع منظمات المجتمع المدني.

ثالثا: الحركات المسلحة الأخرى

أبرزها الحركة الشعبية قطاع الشمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد النور.

كل هذه القوى العسكرية والسياسية والمهنية والمجتمعية، بالإضافة للنازحين واللاجئين وتنظيمات سياسية أخرى، فاعلة ومؤثرة ومشاركة بصورة مباشرة وغير مباشرة في عملية السلام.

كما أن هنالك قوى خارجية إقليمية ودولية، لها أثر كبير على أطراف ومجريات عملية السلام في السودان.

البدايات الأولى للبحث عن السلام بعد الثورة

في يوم ٢٤ يوليو ٢٠١٩م أعلنت قوى الحرية والتغيير وضمنها الجبهة الثورية توصلها في أديس أبابا لاتفاق بشأن التحديات التي يواجهها السودان، وأضافت قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية أنهما ناقشتا على مدى أيام ملفات كبرى تهم السودانيين وعلى رأسها الانتقال لحكم ديمقراطي في أسرع وقت، وتوفير الحياة الكريمة للشعب السوداني. وقالتا في بيان إنهما اتفقتا على الإسراع في تشكيل السلطة المدنية الانتقالية، على أن تكون أولى مهامها تحقيق اتفاق سلام شامل يبدأ بإجراءات تمهيدية عاجلة تخلق المناخ الملائم للسلام. كما اتفق الطرفان على إنشاء هيكل يقود قوى الحرية والتغيير طوال المرحلة الانتقالية يحشد الشعب لإنجاح أهداف الثورة، كما تمت صياغة رؤية موحدة حول الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري مستجيبة لتطلعات الجماهير. ودعا البيان القوى الإقليمية والدولية لدعم الشعب السوداني في مساعيه لضمان أمنه واستقراره وعيشه الكريم[١].

وكان الحزب الشيوعي السوداني وهو ضمن أحزاب قوى الحرية والتغيير قد أعلن قبل يومين من اتفاق أديس أبابا، أن ما يحدث من مفاوضات في أديس أبابا، شأن يخص المشاركين فيه.

وفي الفترة من ١١ – ١٣ أغسطس ٢٠١٩م، جرت محادثات في القاهرة، بين قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية تحت رعاية الحكومة المصرية لبحث ومراجعة وثيقة الاتفاق السياسي ودمج اتفاق أديس أبابا في الوثيقة الدستورية، وقد ضم وفد قوى الحرية والتغيير، كلاً من عمر الدقير، وإبراهيم الأمين، ومدني عباس، ومحمد فاروق، كما ضم وفد الجبهة الثورية كلاً من الهادي إدريس، وجبريل إبراهيم، ومالك عقار، ومني أركو مناوي، وياسر عرمان. ومن أهم مطالب الجبهة الثورية في هذا اللقاء، تضمين في الوثيقة الدستورية، مادة تشير إلى أن اتفاقية السلام يجب أن تعلو الوثيقة الدستورية، وحسب رؤية الجبهة الثورية، أن الوثيقة لا تمثل إجماع أهل السودان، وأنها بشكلها الحالي «تضع عراقيل أمام تنفيذ أي اتفاق سلام قادم بتحديد سقفه بمنطوق الوثيقة الدستورية نفسها»، وفقًا لبيان للجبهة الثورية صدر في ٥ أغسطس ٢٠١٩م[٢].

وشددت الجبهة الثورية على أن الوثيقة الدستورية لم تهتم بالسلام بالدرجة المطلوبة، كما أنها لم تتضمن الاتفاق الذي جرى بينها وقوى الحرية والتغيير في ٢٤ يوليو ٢٠١٩م بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

---

(١) «السودان.. «الحرية» و«الجبهة» تتفقان بشأن إدارة المرحلة الانتقالية والإسلاميون ينفون المشاركة بالانقلاب»، الجزيرة نت، (٢٤، يوليو، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢١، ٧، ٢٠٢٠م، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/7/25.

(٢) «محادثات القاهرة السودانية: قلق مصري واختلاف سوداني»، مدى مصر، (١٣، أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢١، يوليو، ٢٠٢٠م، https://madamasr.com/ar/2019/08/13/feature/%D8%B3.

وفي هذا السياق، لفت أستاذ العلوم السياسية بالجامعات السودانية الدكتور عثمان الزين، «إلى أن الجبهة الثورية تطالب بأن تسود الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة على الوثيقة الدستورية، وهو ما تحفظت عليه بعض مكونات قوى الحرية والتغيير، كما أن الجبهة الثورية تتخوف من تكوين مؤسسات الحكومة المدنية دون استصحاب رؤيتها لحل الأزمة في مناطق الحرب التي تعد معاقلَ لقواعدها، وهذا تخوف مشروع؛ لأن هذه الحركات ناضلت وخاضت حربًا طويلة لإسقاط نظام البشير، وجاء الوقت لحصد ثمار نضالها، بتنمية مناطق مؤيديها، وأن جولة المحادثات التي جرت في القاهرة بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير لم تتوصل إلى أي نتائج إيجابية؛ لأن وفد الحرية والتغيير قال: «إنه لا يحمل تفويضًا يسمح له بتعديل الوثيقة الدستورية»[٣].

توقيع اتفاق تقاسم السلطة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير

في ٤ أغسطس ٢٠١٩م وقع المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير بالأحرف الأولى وثيقة الاتفاق السياسي بوساطة من الاتحاد الإفريقي وإثيوبيا، وفي يوم السبت الموافق ١٧ أغسطس ٢٠١٩م وقعت كل من قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري، بشكل نهائي على اتفاق لتقاسم السلطة خلال المرحلة الانتقالية، ووقع الطرفان على وثيقة «الإعلان الدستوري»، ضمن مراسم أطلق عليها اسم «فرح السودان»، في «قاعة الصداقة» بالخرطوم، بحضور شخصيات سودانية وإقليمية ودولية[٤].

وقد حددت الوثيقة العلاقة بين العسكريين والمدنيين في حكم السودان، وتشكيل مجلس سيادي من ١١ عضوًا، منهم ٥ مدنيين و٥ عسكريين وشخصية مدنية محايدة، ويترأس المجلس في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية شخصية عسكرية لمدة ٢١ شهرًا، بينما يحكم شخصية مدنية ١٨ شهرًا قبل إجراء الانتخابات. ومجلس وزراء يقوده شخصية مدنية مستقلة.

السلام في سلم الأولويات للحكومة الانتقالية

في مساء الأربعاء الموافق ٢١ أغسطس ٢٠١٩م، أدى الخبير الاقتصادي الدولي الدكتور عبدالله حمدوك اليمين الدستورية رئيسًا للحكومة الانتقالية، وذلك بعد ساعات من وصوله العاصمة السودانية الخرطوم، قادمًا من إثيوبيا، حيث كان يشغل منصب الأمين العام للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

---

(٣) يوسف الجلال، «السودان .. هل يعطل فشل مفاوضات القاهرة توقيع الوثيقة الدستورية؟»، TRT، (١٤، أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢١، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.trtarabi.com/issues.

(٤) يوسف الجلال، »السودان .. توقيع اتفاق تقاسم السلطة خلال المرحلة الانتقالية«، TRT، (١٧، أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢١، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.trtarabi.com/issues.

وتعهد حمدوك، المرشح من قوى إعلان الحرية والتغيير لشغل المنصب، بأن تكون أولوياته إحلال السلام في السودان وحل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. وقال حمدوك في مؤتمر صحفي في الخرطوم بعد أدائه القسم أمام الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي: إن شعار الثورة «حرية سلام عدالة سيشكل برنامج المرحلة الانتقالية»[٥].

وفي السادس من سبتمبر ٢٠١٩م، أعلن حمدوك عن تشكيل حكومته، وحدد أن إحدى أولويات حكومته تتمثل في وقف الحرب وبناء السلام المستدام، وشدد على أن حركات الكفاح المسلح شريكة في الثورة، وأن الفرص مواتية لتحقيق السلام في البلاد، ولتشكيل لجنة مصغرة من جانب المجلس السيادي ومجلس الوزراء لوضع إطار عام لمفاوضات السلام. وسيكون على الحكومة الجديدة في غضون ستة أشهر إبرام اتفاق سلام مع حركات الكفاح المسلح[٦].

وانطلاقًا من أولويات حكومته وإنفاذًا لذلك، فقد أوفد رئيس الوزراء الدكتور عبدالله حمدوك، مبعوثًا خاصًّا وهو الدكتور الشفيع خضر القيادي السابق في الحزب الشيوعي السوداني إلى جوبا، حيث التقى مستشار رئيس جنوب السودان للشؤون الأمنية وناقش معه التطورات التي طرأت على ملف السلام وجهود جوبا لتوحيد فصائل «الجبهة الثورية»، كما التقى مبعوث حمدوك «الجبهة الثورية» وأبلغها عزم السلطات الانتقالية على تحقيق السلام كأولوية قصوى، طالبًا التعاون لتحقيق الهدف في أسرع وقت[٧].

وفي ١٢ سبتمبر ٢٠١٩م، قام رئيس الوزراء بأولى زياراته الخارجية إلى جوبا عاصمة دولة جنوب السودان، والتقى الرئيس سلفاكير للتباحث حول العلاقات الثنائية بين الدولتين الجارتين والتي يربطهما تاريخ مشترك ومصالح مشتركة، وللدفع بعملية السلام في السودان إلى الأمام.

مسار مفاوضات سلام السودان

أطراف التفاوض

تشمل عملية التفاوض لسلام السودان الأطراف الرئيسة التالية:

أولاً: حكومة السودان ممثلة في وفدها الذي يشمل المكون العسكري والمدني، والذي يمثل المجالس الثلاث، (مجلس السيادة، مجلس الوزراء، المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير).

(٥) «حمدوك يؤدي اليمين رئيسا لحكومة السودان.. السلام والاقتصاد أول أولوياته»، CNN Arabic، (٢٢، أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢١، يوليو، ٢٠٢٠م، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/08/22/sudan-politics-government-abdallah-hamdok-prime-minister.

(٦) كمال جاه الله، «السودان.. تحديات تواجه حكومة الفترة الانتقالية»، مجلة: متابعات إفريقية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، إبريل، ٢٠٢٠م)، ٤. الاسترجاع في: ٢١، يوليو، ٢٠٢٠م، https://kfcris.com/pdf/ab718ee9f97d9f01ea85739d4dd8b9f25eaea64f78da9.pdf.

(٧) إسماعيل محمد علي، «حمدوك يختار جوبا أولى محطاته لدعم المصير المشترك»، إندبندنت عربية، (١١، سبتمبر،٢٠١٩م). الاسترجاع في:٢٢، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.independentarabia.com/node.

ثانيًا: الجبهة الثورية السودانية: تحالف سياسي وعسكري عريض يضم عددًا من حركات الكفاح المسلح وبعض التنظيمات المدنية المطلبية، وهي:

١- الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بقيادة مالك عقار.
٢- حركة العدل والمساواة السودانية، بقيادة الدكتور جبريل إبراهيم.
٣- حركة تحرير السودان، بقيادة مني أركو مناوي.
٤- تجمع قوى تحرير السودان بقيادة الطاهر أبوبكر حجر.
٥- حركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي الدكتور الهادي إدريس.
٦- مؤتمر البجا المعارض بقيادة أسامة سعيد.
٧- الجبهة الشعبية المتحدة بقيادة الأمين داؤود/ خالد محمد إدريس.
٨- حركة كوش بقيادة محمد داؤود.
٩- تجمع الوسط بقيادة التوم هجو.
١٠- التحالف السوداني بقيادة خميس عبدالله أبكر.

ثالثًا: الحركة الشعبية شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو.

رابعًا: حركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد أحمد النور.

منهجية المفاوضات

اتبعت المفاوضات باتفاق كل الأطراف المتفاوضة والوساطة، منهج المسارات لمخاطبة جذور أزمات السودان ومعالجة قضايا الحرب والسلام والتهميش، في الأقاليم المختلفة، وهنالك قضايا قومية مشتركة. وشملت خمسة مسارات، هي: مسار إقليم دارفور، ومسار المنطقتين (ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق)، ومسار شرق السودان، ومسار الوسط، ومسار شمال السودان. هذه المسارات الخمسة تمثل الجبهة الثورية، بينما هنالك مسار منفصل للحركة الشعبية جناح عبدالعزيز الحلو ضمن مفاوضات السلام في منبر جوبا.

وقد اختلفت رؤية قوى الحرية والتغيير في منهجية التفاوض، حيث ترى أن التفاوض ينبغي أن يكون في حزمة واحدة لكل قضايا الحرب والسلام، إلا أن الجبهة الثورية ترى أن هنالك خصوصية لمناطق الحرب ومظالم تاريخية لا بد من مخاطبة جذورها، وأن دفع استحقاقات قضايا الحرب والسلام ومعالجتها، تتطلب اتخاذ مسارات للتفاوض من ناحية، وحصر قضايا قومية كلية من ناحية أخرى.

وترغب الحرية والتغيير في ترحيل معظم القضايا إلى المؤتمر الدستوري ومؤتمر نظام الحكم والإدارة بعد السلام في أثناء الفترة الانتقالية، بينما ترى حركات الكفاح المسلح أن القضايا المعقدة بحاجة إلى تفاوض

مباشر معها وليس بمشاركة موسعة عبر مؤتمرات، بما يؤدي إلى عدم إحلال السلام في مناطق الهامش، وتنظر هذه الحركات لقوى الحرية والتغيير على أنها امتداد لسيطرة المركز على الأقاليم.

وقد أكد دكتور الهادي إدريس رئيس الجبهة الثورية: «أن المسارات ليست منفصلة، لكنها تعالج القضايا الإقليمية في كل منطقة، وأن كل أقاليم السودان تعاني من التهميش السياسي والاقتصادي وتتفاوت نسبته من منطقة إلى أخرى، لذا جمعنا كل هذه المشاكل في المرحلة الأولى من التفاوض. أما المرحلة الثانية فهي للقضايا القومية والتي تشمل نظام الحكم وعلاقة الدين بالدولة والهوية والحريات العامة والترتيبات الأمنية، وكل بروتوكول تم التوقيع عليه في كل مسار يمثل جزءًا من اتفاق السلام الشامل»[٨].

ويضيف الدكتور جبريل إبراهيم الأمين العام للجبهة الثورية ورئيس حركة العدل والمساواة، «أن القضية السودانية واحدة سواء كانت في شرق السودان وفي وسطه وفي غربه وفي شماله، فهي قضية تهميش وتوزيع غير عادل للسلطة وللثروة وتنمية غير متعادلة ومواطنة غير متساوية؛ لذلك كل أهل السودان يجأرون بالشكوى ربما بدرجات متفاوتة، وأعتقد أن مسألة المسارات هيأت لكل أطراف السودان أن تعبر عن نفسها وقضيتها بقوة»[٩].

ويقول محمد حسن التعايشي الناطق الرسمي باسم وفد الحكومة، «إن منهجنا في معالجة قضايا الحرب والسلام في السودان عبر مستويين؛ المستوى الأول: معالجة مظاهر الأزمة في مناطق النزاع والتهميش عبر المسارات، أما المستوى الثاني: معالجة قضايا الحرب المرتبطة بالقضايا المركزية بين كل مناطق السودان»[١٠].

وتتميز مفاوضات سلام السودان في جوبا، بأنها تتناول قضايا تاريخية وراهنة ورؤى مستقبلية.

مقر التفاوض وتفويض الوساطة

في بداية عملية السلام واجهت بعض التعقيدات منها مكان المفاوضات، والتفويض من الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي للوساطة الجنوبية ومنبر جوبا. وقد برزت تجاذبات إقليمية لاستضافة المفاوضات بين العديد من العواصم، منها، جوبا، وأديس أبابا، والقاهرة، وأبوظبي، والدوحة، وأنجامينا.

(٨) أحمد عبدالوهاب، «رئيس الجبهة الثورية السودانية يكشف متى يتركون السلاح وموعد اتفاق سلام»، سبونتيك عربي، (١١، يناير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٢، ٧، ٢٠٢٠م، https://arabic.sputniknews.com/interview/202001111044023336-%D8%B1%D8.

(٩) حوار أحمد إسماعيل، «جبريل: الثورة غيرت المعادلات وأتت بأطراف بينهم شراكة لبناء دولة المساواة»، وكالة السودان للأنباء، (٢٩، إبريل، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، ٧، ٢٠٢٠م، https://suna-sd-net.

(١٠) «بدء المفاوضات بين (الحكومة والثورية) حول القضايا القومية»، دارفور ٢٤ الإخباري، (١٨، مايو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، ٧، ٢٠٢٠م، https://www.darfur24.com .

ونتيجة لتفرد جوبا وتشابك قضاياها الإستراتيجية مع السودان، وتميز علاقاتها مع أطراف عملية السلام، وتفهمها للقضايا السودانية، فازت باختيارها منبرًا لمفاوضات سلام السودان.

كما أخذت مسألة تفويض الوساطة ودعم ورعاية المنبر من منظمة الإيقاد والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين بعض الوقت، ليشكلوا ضمانًا وشهودًا على تطبيق الاتفاق وللوفاء باستحقاقات السلام.

مراحل جولات التفاوض

الجولة التمهيدية

في التاسع من سبتمبر ٢٠١٩م، بدأت جولة مباحثات تمهيدية بين وفد المجلس السيادي مع قادة الجبهة الثورية وعدد من الحركات الأخرى، وفي تصريح إعلامي، قال الدكتور الهادي إدريس رئيس الجبهة الثورية: إن الجبهة كانت شريكًا في الثورة وستكون شريكًا في السلام، وأن الجبهة الثورية تمد يدها للمجلس السيادي لتحقيق السلام في السودان. ومن جانبه أكد الفريق أول محمد حمدان دقلو رئيس وفد مجلس السيادة، أن المجلس يعمل على تحقيق سلام يوفر العدالة للسودانيين، مشددًا على أنه حان الوقت لمعالجة المشكلات التي تؤدي للصراع[١١].

وفي ١١ سبتمبر ٢٠١٩م، وقع وفد الحكومة السودانية الانتقالية وقادة حركات الكفاح المسلح في مدينة جوبا، على إعلان مبادئ بغرض تهيئة المناخ للتفاوض، ويؤسس لخريطة طريق لمحادثات سلام. ومن أبرز ما نصت عليه وثيقة المبادئ، الوقف الشامل لإطلاق النار، وتهيئة الإجراءات اللازمة بفتح المعابر ووصول المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة من الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وإطلاق سراح أسرى الحرب، وإلغاء أحكام الإعدام التي تواجه بعض قادة حركات الكفاح المسلح، وتأخير تعيين الولاة وتشكيل المجلس التشريعي لحين التوصل إلى اتفاق سلام، مع وضع إطار للتفاوض النهائي[١٢].

---

(١١) «أجواء إيجابية في مفاوضات السلام بين المجلس السيادي السوداني والجبهة الثورية»، قناة الغد، (٩، سبتمبر، ٢٠١٩م)، https://youtu.be/1b6vNvh7Xbs .

(١٢) سعيد الطيب، «الجولات الأربع لمفاوضات سلام السودان.. نجاح تصاعدي»، وكالة السودان للأنباء، (١٤، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.suna-sd.net/ar/single

التوقيع على إعلان المبادئ في جوبا بين الحكومة الانتقالية السودانية وقادة حركات الكفاح المسلح ٢٠١٩/٩/١١م.

الجولة الأولى

بدأت مفاوضات سلام السودان في جوبا، في ١٤ أكتوبر ٢٠١٩م، بين وفد الحكومة السودانية الانتقالية وحركات الكفاح المسلح، بوساطة من دولة جنوب السودان وتحت رعاية عدد من المنظمات الإقليمية والدولية.

يشمل وفد الحكومة السودانية الفريق أول محمد حمدان دقلو النائب الأول لرئيس مجلس السيادة رئيس الوفد، ويضم كلاً من الفريق الركن شمس الدين كباشي، والفريق الركن ياسر العطا، عضوي مجلس السيادة من العسكريين، ويضم الوفد من المدنيين الأستاذين محمد الفكي سليمان ومحمد حسن التعايشي، ومن مجلس الوزراء، وزير رئاسة مجلس الوزراء السفير عمر بشير مانيس، ووزير الحكم الاتحادي الدكتور يوسف آدم الضي، إضافة إلى رئيس مفوضية السلام البروفسير سليمان آدم الدبيلو. وقد شارك في الجلسة الافتتاحية رئيس مجلس السيادة، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، وعدد من رؤساء الدول الإفريقية.

أما حركات الكفاح المسلح، فقد شاركت بوفدين؛ الأول يمثل الجبهة الثورية، وهي تحالف لحركات مسلحة، أبرزها «الحركة الشعبية – فصيل عقار»، وحركة «العدل والمساواة» برئاسة الدكتور جبريل إبراهيم، وحركة «تحرير السودان» برئاسة مني أركو مناوي، وحركات أخرى صغيرة، ويقود الوفد الدكتور الهادي إدريس رئيس الجبهة.

بينما تتمثل «الحركة الشعبية» بزعامة الفريق عبدالعزيز الحلو بوفد منفصل يقوده عمار أمون. فيما تعد حركة تحرير السودان بزعامة الأستاذ عبدالواحد محمد نور، أبرز الغائبين عن جولة التفاوض، إذ ترفض الحركة الجلوس مع العسكريين الذين تعتبرهم امتدادًا لنظام البشير.

وستجرى المفاوضات عبر مسارين منفصلين؛ مسار تفاوض بين الحكومة والجبهة الثورية، وآخر بين الحكومة والحركة الشعبية – فصيل الحلو[١٣]. وتناقش كل ما يتعلق بفرص تحقيق السلام الشامل والعادل بما يحقق وقف الحرب وتحقيق تنمية متوازنة وعادلة في مناطق الحرب والتهميش.

وفي يوم ٢١ أكتوبر ٢٠١٩م، اتفقت الأطراف السودانية المتفاوضة على إعلان وقف العدائيات، والإعلان السياسي بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية، ومع الحركة الشعبية جناح الحلو، تضمنت ملفات التفاوض والقضايا السياسية والإنسانية[١٤].

وفي يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩م، وبعد انتهاء الجولة الأولى للمفاوضات، تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع فصائل الجبهة الثورية والحركة الشعبية شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، وقد وصف عضو مجلس السيادة الانتقالي، المتحدث الرسمي باسم وفد الحكومة الأستاذ محمد حسن التعايشي جولة المفاوضات بالناجحة، مؤكدًا أنها فاقت توقعات الكثيرين، بالنجاح الذي تحقق في الجولة الأولى والذي يعود إلى جدية أطراف التفاوض وقدرة الوساطة على إدارة التباينات، موضحًا أن توقيع إعلان مبادئ وقف العدائيات مع الجبهة الثورية يمثّل اختراقًا جوهريًّا، ويهدف إلى تهيئة المناخ للمفاوضات بالإضافة إلى تسهيل انسياب المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالحرب[١٥].

وقد أعلنت الوساطة رفع المفاوضات إلى ٢١ نوفمبر ٢٠١٩م؛ وذلك لإعطاء الوقت الكافي للأطراف لتقوم بإجراء مشاوراتها اللازمة، إلا أن المفاوضات لم تبدأ في الموعد المحدد.

الجولة الثانية

في يوم الأربعاء الموافق ١١ ديسمبر ٢٠١٩م، انطلقت جولة جديدة لمفاوضات السلام بين الحكومة السودانية الانتقالية وحركات الكفاح المسلح، وسط حضور إقليمي ودولي كبير، وقد شارك في هذه الجولة وفود من الإدارة الأهلية والنازحين واللاجئين من مناطق الحرب.

---

(١٣) «مفاوضات جوبا: فرصة السلام السوداني»، العربي الجديد، (١٤، أكتوبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٤، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.alaraby.co.uk/.

(١٤) «جوبا.. لجنة الوساطة تعلق مفاوضات السلام السودانية لشهر»، وكالة الأناضول، (٢٢، أكتوبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٤، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar/.

(١٥) سعيد الطيب، «الجولات الأربع لمفاوضات سلام السودان.. نجاح تصاعدي»، وكالة السودان للأنباء، (١٤، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٤، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.suna-sd.net/ar/single

وترأس وفد الحكومة الانتقالية الفريق أول محمد حمدان دقلو، والدكتور الهادي إدريس عن الجبهة الثورية، فيما قاد وفد الحركة الشعبية شمال الفريق عبدالعزيز الحلو.

وبعد أسبوعين من التفاوض بين الأطراف السودانية، تم التوقيع على اتفاق السلام النهائي في مسار الوسط التابع للجبهة الثورية، في يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠١٩م، وجرت مراسم التوقيع بحضور رئيس الجبهة الثورية الدكتور الهادي إدريس، ووقع عن حكومة السودان الانتقالية رئيس الوفد التفاوضي، الفريق أول محمد حمدان دقلو، وعن مسار الوسط، التوم هجو رئيس المجلس التشريعي للجبهة الثورية، وعن الوساطة، الفريق توت قلواك المستشار الأمني لرئيس دولة جنوب السودان(١٦).

وفي كلمته بعد التوقيع أكد الفريق أول محمد حمدان دقلو حرص الحكومة الانتقالية والتزامها بتحقيق السلام في السودان، قائلا: «آن الأوان لدفع استحقاق السلام وأن يعيش السودان في سلام واستقرار بعد عهود من الحروب والخراب». ومن جهته، أعرب الدكتور الهادي إدريس، عن تفاؤله بأن خطوات السلام تمضي بخطى ثابتة، مشيرًا إلى أن التوقيع اليوم يمثّل اختراقًا كبيرًا في مسارات التفاوض، مؤكدًا حرص الجبهة على إحلال السلام، ودعم جهود الثورة ومؤسسات الفترة الانتقالية. ومن جانبه قال التوم هجو رئيس مسار الوسط، «نحن اليوم في سعادة غامرة لأن مسار الوسط أول من وقع على السلام الذي نهديه للشعب السوداني، نحن في مسار الوسط لسنا طلاب سلطة، ونرسل البشرى بأن قطار السلام قد انطلق»(١٧).

ومن أهم بنود اتفاق مسار الوسط، إزالة التهميش من أهل الوسط وإحياء مشروع الجزيرة في وسط السودان، والذي يعتبر أكبر أنظمة الزراعة المروية في العالم، والذي تدهور نتيجة للإهمال المتعمد من النظام السابق، وأن المشروع يحفز الاقتصاد الزراعي في وسط السودان، الذي تباطأ بسبب سنوات من الإهمال الحكومي. وقال التوم هجو في هذا الصدد: «لقد عانى شعب وسط السودان كثيرًا، والآن بعد تحقيق هذا، وضعنا الاقتصاد على المسار الصحيح»(١٨).

وفي ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩م، وقعت الحكومة الانتقالية السودانية مع حركات الكفاح المسلح مسار دارفور، على اتفاق إطاري يتضمن المشاركة في هياكل السلطة الانتقالية، وتقسيم الثروة على جميع مستويات الحكم بعدالة. ويركز على قضايا الهوية والحريات العامة وحقوق الإنسان، واستغلال الدين في مؤسسات الدولة، وصناعة الدستور ونظام الحكم، وإعادة هيكلة الخدمة المدنية والأجهزة النظامية، واستقلال القضاء

(١٦) «جوبا.. الخرطوم و«الجبهة الثورية» توقعان اتفاق سلام نهائي بالسودان»، وكالة الأناضول، (٢٤، ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٥، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar/

(١٧) «الحكومة السودانية و «مسار الوسط» يوقعان اتفاق السلام النهائي»، اليوم السابع، (٢٤، ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٥، يوليو، ٢٠٢٠م، https://m.youm7.com/story/.

(١٨) «الخرطوم تتوصل إلى اتفاق مع متمردين حول إحياء نظام الري المتوقف وسط البلاد»، مونت كارلو الدولية، (٢٤، ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٥، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.mc-doualiya.com/articles.

والمؤسسات العدلية، واستقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وحرية الفكر والبحث العلمي. كما نص الاتفاق على بند العدالة الانتقالية والمحاسبة والمصالحة، والتنمية وإعادة الإعمار وترتيبات أمنية وحوار بين أهل الإقليم، بجانب قضايا تنمية وتأمين الحدود والبيئة[١٩].

وجرى التوقيع في مدينة جوبا، حيث وقع عن حكومة السودان الفريق الركن شمس الدين كباشي عضو مجلس السيادة الانتقالي، فيما وقع عن حركات الكفاح المسلح في مسار دارفور كلٌّ من أحمد محمد تقد لسان عن حركة العدل والمساواة السودانية، ومحمد بشير عبدالله عن حركة تحرير السودان، ومبارك بخيت عن تجمع قوى تحرير السودان، ونمر عبدالرحمن عن حركة تحرير السودان – المجلس الانتقالي.

الجولة الثالثة

استؤنفت المفاوضات في مدينة جوبا، في ٣ يناير ٢٠٢٠م وهي امتداد للجولة الثانية والتي علقت لعدة أيام، بسبب الاحتفالات بالعام الميلادي الجديد. وفي ٤ يناير ٢٠٢٠م، أعلنت الوساطة توصل الحكومة السودانية والحركة الشعبية شمال بقيادة مالك عقار، إلى اتفاق حول معظم ملفات الاتفاق الإطاري، وبقاء بندي الترتيبات الأمنية وهياكل الحكم قيد التفاوض[٢٠].

وفي يوم ٢٤ يناير، تعثرت المفاوضات بين وفد الحكومة والحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحلو، وفشل الجانبان في التوصل إلى إعلان مبادئ مشتركة، بسبب خلاف بشأن علمانية الدولة[٢١]. وتمسكت الحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحلو، بمبدأ علمانية الدولة عبر فصل الدين عن الدولة، وتقترح الحركة في حالة رفض علمانية الدولة، تقرير المصير للمنطقتين، باستفتاء سكانهما ما بين الانفصال أو البقاء في الدولة السودانية، بينما رفضت الحكومة السودانية تلك المقترحات وبقي التفاوض مجمدًا لفترة طويلة في هذا المسار[٢٢].

وفي ٢٥ يناير ٢٠٢٠م، وقعت الحكومة ومسار الشمال المنضوي ضمن الجبهة الثورية على اتفاق سلام نهائي، ووقع عن الحكومة الفريق الركن شمس الدين كباشي عضو مجلس السيادة، فيما وقع عن مسار الشمال دهب إبراهيم كبير مفاوضي حركة كوش، وعن الوساطة الفريق توت قلواك رئيس فريق الوساطة. وعالج الاتفاق عددًا من القضايا، أهمها قضايا الأراضي والتنمية ومتضرري السدود وقضايا المهجرين.

---

(١٩) «الحكومة السودانية وحركات دارفور توقعان اتفاقا إطاريا للسلام»، وكالة الأناضول، (٢٨، ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٥، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar.

(٢٠) «جوبا.. حراك كثيف بمفاوضات سلام السودان في عدة مسارات»، وكالة الأناضول، (١٣، يناير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٥، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar/.

(٢١) مها التلب، «استئناف مفاوضات السلام السودانية الجمعة»، العين الإخبارية، (٢٧، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://al-ain.com/article/sudanese-peace-negotiations-resume.

(٢٢) عبدالحميد عوض، «الترتيبات الأمنية: معضلة مفاوضات الحكومة السودانية والمتمردين»، العربي الجديد، (٢٣، مارس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA.

وفي كلمته بعد التوقيع، أكد محمد حسن التعايشي الناطق الرسمي باسم وفد الحكومة، أن التوقيع على الاتفاق النهائي حول مسار الشمال يمثل خطوة متقدمة في سبيل التوصل لاتفاق سلام شامل، وأضاف أن من أولويات حكومة ثورة ديسمبر الاستماع لكل أصحاب المظالم في السودان. ومن جانبه، أكد محمد داؤود رئيس حركة كوش أن التوقيع النهائي تم بعد مفاوضات طويلة، معتبرًا أن الاتفاق بداية لإنهاء كل المشاكل الجهوية في السودان[٢٣].

الجولة الرابعة

في يوم الثلاثاء ٤ فبراير ٢٠٢٠م، استؤنفت مفاوضات سلام السودان في جوبا بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية، وجاءت هذه الجولة بعد مشاورات مكثفة لإيجاد تقارب حول القضايا الخلافية وتشمل السلطة والعدالة الانتقالية وعلاقة الدين بالدولة والترتيبات الأمنية[٢٤].

وفي السادس عشر من فبراير الماضي أعلنت لجنة الوساطة، تمديد تفويض منبر جوبا لرعاية محادثات السلام السودانية، لمدة ٣ أسابيع، ابتداءً من ١٦ فبراير إلى ٧ مارس ٢٠٢٠م.

وفي هذه الجولة اتفق وفد الحكومة السودانية مع وفد مسار دارفور، على المؤسسات المنوط بها تحقيق العدالة وعدم الإفلات من العقاب خلال الفترة الانتقالية، وذلك من أجل تحقيق السلام الشامل ومعالجة ملفات الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في دارفور ومناطق نزاع أخرى. كما تم الاتفاق على مثول الذين صدرت بحقهم أوامر القبض أمام المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب الاتفاق على آلية المحكمة الخاصة بجرائم دارفور والمنوط بها تحقيق وإجراء محاكمات في القضايا التي حدثت بالإقليم وببقية الأقاليم الأخرى، وآليات العدالة التقليدية، والقضايا ذات العدالة والمصالحة[٢٥].

وفي يوم الجمعة الموافق ٢١ فبراير ٢٠٢٠م، وقعت الحكومة السودانية، والجبهة الثورية – مسار الشرق، اتفاقًا نهائيًّا للسلام، وجرت مراسم التوقيع، بحضور رئيس وفد التفاوض للحكومة السودانية، الفريق أول محمد حمدان دقلو، ورئيس فريق الوساطة، توت قلواك، وقادة الجبهة الثورية، ووقع عن الحكومة السودانية، عضو مجلس السيادة الانتقالي محمد حسن التعايشي، وعن مسار الشرق، رئيس مؤتمر البجا

(٢٣) سعيد الطيب، «الجولات الأربع لمفاوضات سلام السودان.. نجاح تصاعدي»، وكالة السودان للأنباء، (١٤، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.suna-sd.net/ar/single.

(٢٤) إسماعيل محمد علي، «استئناف مفاوضات السلام في جوبا وسط أجواء من التفاؤل»، إندبندنت عربية، (٤، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.independentarabia.com/node/91696 .

(٢٥) «أطراف مفاوضات السلام السودانية في جوبا يتفقون على آلية محكمة جرائم دارفور»، الشرق، (١١، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://m.al-sharg.com/article/11/02/2020/%D8%A3%D8%B7%D8%B1.

المعارض، أسامة سعيد. ويتناول الاتفاق قضايا التهميش التنموي والاقتصادي، ومعالجة المشكلات التاريخية التي يعاني منها شرق السودان.

وعقب مراسم التوقيع تحدث محمد حسن التعايشي، قائلاً: «ما تم اليوم محاولة جادة للإجابة على المظالم التاريخية لأهل شرق السودان، وأن ثورة ديسمبر أوجدت طرقًا مختلفة لمعالجة الأزمات، وأن كل جزئية تم التوقيع عليها هي مكسب لأهل شرق السودان، ولا نستطيع أن نبني السلام، إلا بامتلاك الشجاعة الكافية والصدق باتخاذ القرارات الكبيرة». ومن جانبه قال رئيس الجبهة الثورية، الهادي إدريس، «بهذا الاتفاق نكون قد عالجنا كل المسائل العالقة في قضايا الشرق»، من جهته قال رئيس مؤتمر البجا المعارض، أسامة سعيد، «هذا الاتفاق ملك لكل شعب شرق السودان».

ومن أهم بنود الاتفاق، إنشاء صندوق إعمار شرق السودان، يمول محليًّا، وبنك أهلي يستقطب تمويلاً من الداخل والخارج، وإقامة مشروعات تنموية تزيل التهميش الذي لحق بالشرق»[٢٦].

الجولة الخامسة

في ٩ مارس ٢٠٢٠م، تم تمديد فترة التفاوض لمدة شهر، وقد دخلت مفاوضات السلام في هذه الجولة ملفات أكثر حساسية مثل الترتيبات الأمنية والقضايا القومية، في مسارات الجبهة الثورية.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١١ مارس ٢٠٢٠م، تم الاتفاق بين وفد الحكومة والجبهة الثورية مسار دارفور على استعادة نظام الحكم الإقليمي الفيدرالي، وقال الناطق الرسمي لوفد الحكومة محمد حسن التعايشي، «إنه تم الاتفاق على استعادة النظام الاقليمي الفيدرالي، والاتفاق على إقامة مؤتمر للحكم يحدد الهياكل والمستويات في غضون ٦ أشهر من تاريخ التوقيع على اتفاق السلام الشامل».

من جانبه وصف كبير المفاوضين في مسار دارفور أحمد تقد لسان، الاتفاق على عودة نظام الأقاليم في السودان خطوة مهمة، مؤكدًا أن قضية الأقاليم من القضايا الجوهرية وأحد أسباب النزاع في السودان، وأوضح تقد أن مهام مؤتمر الحكم، الذي اتفقت عليه الأطراف، تتلخص في تحديد سلطات وصلاحيات وهياكل الحكم الإقليمي ورسم الحدود الإقليمية. وأضاف أن هناك اتفاقًا مع الحكومة على سلطات وصلاحيات حكومة إقليم دارفور، مشيرًا إلى أن مؤتمر الحكم القومي إذا توصل إلى صلاحيات وسلطات إضافية، سيسري ذلك على كل السودان بما فيه دارفور، وأوضح أنه: «إذا اختلفت الصلاحيات والسلطات الممنوحة لكل الأقاليم مع السلطات والصلاحيات المتفق عليها مع الحكومة السودانية بشأن دارفور

(٢٦) «جوبا.. الحكومة السودانية و«مسار الشرق» يوقِّعان اتفاقًا نهائيًّا للسلام»، وكالة الأناضول، (٢١، فبراير، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9.

تستمر الحكومة الإقليمية لدارفور بعد إنشائها في ممارسة السلطات والصلاحيات بموجب الاتفاق المبرم مع الحكومة»[٢٧].

وفي يوم ١٤ مارس ٢٠٢٠م، وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية شمال جناح مالك عقار، اتفاقًا بالأحرف الأولى على مسودة اتفاق الترتيبات السياسية والاقتصادية حول قضايا المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، وتبقت فقط في هذا المسار القضايا القومية والترتيبات الأمنية، فيما أحيلت قضية علاقة الدين بالدولة للمؤتمر الدستوري بعد توقيع السلام[٢٨].

وفي ٢٥ مارس ٢٠٢٠م، توفي الفريق أول ركن جمال الدين عمر وزير الدفاع السوداني بذبحة صدرية مفاجئة في جوبا، حيث كان مشاركًا في مفاوضات سلام السودان ويرأس وفد الحكومة للترتيبات الأمنية، وفق ما أعلنه الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني[٢٩]. ونتيجة لتلك الحادثة توقفت المفاوضات فترةً من الوقت، كما أن جائحة كورونا زادت الوضع تعقيدًا، وبالتالي استمر إيقاف التفاوض حتى ٢٠ إبريل.

وفي ٩ إبريل، اتفقت أطراف مفاوضات سلام السودان، على تمديد فترة التفاوض شهر آخر، إلى ٩ مايو.

جولة المفاوضات عبر الفيديو كونفرانس

وفي يوم الأحد الموافق ٢٠ إبريل ٢٠٢٠م، انطلقت مفاوضات السلام، بين وفد الحكومة الانتقالية السودانية ومسار المنطقتين، الحركة الشعبية بقيادة مالك عقار، عبر تقنية الفيديو «كونفرانس» من مقر الاتحاد الأوروبي في كل من الخرطوم وجوبا. وقد أعلن ذلك مولانا إسماعيل التاج عضو وفد الحكومة المفاوض، وأوضح أن الجانبين تناولا مصفوفة إكمال هياكل السلطة الانتقالية ومعالجة بعض القضايا العالقة، والترتيبات الأمنية، وأن المفاوضات ناقشت قضايا ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وتقاسم الثروة المستخرجة من المنطقتين، وملف السلطة[٣٠].

كما استمرت المفاوضات في مسار دارفور، وقد اتفقت الأطراف على تخصيص ٤٠٪ من الموارد المنتجة في دارفور لفائدة حكومة الإقليم لمدة عشر سنوات، وصندوق لإعمار دارفور يمول داخليًّا وخارجيًّا.

---

(٢٧) مها التلب، «اتفاق بين حكومة السودان وحركات مسلحة على استعادة النظام الفيدرالي»، العين الإخبارية، (١١، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://al-ain.com/article/sudan-jub.

(٢٨) «مفاوضات السلام تعثر في الترتيبات الأمنية.. وإحالة ملف العلمانية»، شبكة عاين الإخبارية، (١٨، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://3ayin.com/juba-2/.

(٢٩) «وفاة وزير الدفاع السوداني في عاصمة جنوب السودان»، شبكة DW الألمانية الإخبارية، (٢٥، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، يوليو، ٢٠٢٠م، https://m.dw.com/ar .

(٣٠) عادل عبدالرحيم، «عبر الفيديو.. انطلاق مفاوضات «سلام السودان»»، وكالة الأناضول، (٢٠،إبريل،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: يوليو،٢٧، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar /%D8%A7%D9%84%D8%AF.

وفي يوم السبت ٩ مايو، أعلنت وساطة دولة جنوب السودان، تمديد مفاوضات سلام السودان لأجل غير مسمى، بعد انتهاء المدة المحددة دون الإعلان عن التوصل لاتفاق. وقال توت قلواك رئيس فريق الوساطة، في بيان: «إن التمديد جاء بناء على رغبة الأطراف في إكمال المفاوضات وجديتهما في الوصول إلى اتفاق سلام شامل، وللحاجة الماسة لضرورة التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم في السودان، فإن الوساطة رأت ضرورة تواصل جلسات التفاوض بين الطرفين لحين تكملة القضايا والموضوعات العالقة والتوصل إلى اتفاق سلام شامل»[٣١].

وفي ١٨ مايو ٢٠٢٠م، خرجت حركة تحرير السودان بقيادة مناوي عن الجبهة الثورية المكونة من ٩ فصائل، بسبب خلاف حول هيكلة الجبهة، وأبلغت الحركة الوساطة بذلك عبر خطاب رسمي لكنها ستظل في التفاوض، وقد عمل مناوي بعد ذلك على ضم بعض الفصائل الصغيرة التي كانت خارج الجبهة مكونًا جبهة ثورية أخرى بزعامته، وقد تزامن ذلك مع تجميد حزب الأمة عضويته في قوى الحرية والتغيير.

وقد أعلن المتحدث الرسمي لحركة مناوي التزامهم بالتفاوض وبمنبر جوبا، من جهته أكد الناطق الرسمي باسم الجبهة الثورية أسامة سعيد في بيان، أن انسحاب حركة تحرير السودان لن يؤثر على تماسك الجبهة، وعلى العملية التفاوضية في جوبا[٣٢].

بدأت يوم الثلاثاء ٢ يونيو ٢٠٢٠م، مفاوضات الترتيبات الأمنية لمسار دارفور، بين وفد الحكومة السودانية ووفد الجبهة الثورية مسار دارفور، بحضور رئيس الوساطة توت قلواك، وذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وقد تغيبت عن الجلسة حركة تحرير السودان فصيل مني أركو مناوي [٣٣]. يذكر أن حركة تحرير السودان بقيادة مناوي طالبت التفاوض المباشر في ملف الترتيبات الأمنية.

وقد حددت الوساطة يوم ٢٠ يونيو موعدًا للتوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية، وفي يوم ٣٠ يونيو التوقيع النهائي، إلا أن الأطراف لم تنجح في حسم كل الملفات في الموعد المضروب.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ يونيو، استؤنفت المفاوضات بين وفد الحكومة والحركة الشعبية شمال جناح الحلو عبر «الفيديو كونفرانس» بعد توقف لأربعة أشهر، للتباحث حول ثلاثة ملفات السياسية والإنسانية والأمنية، إلا أنها توقفت لتعنت الطرفين في مواقفهما من قضية علمانية الدولة التي تمسكت بها الحركة ورفضتها الحكومة.

---

(٣١) «جوبا.. تمديد مفاوضات سلام السودان إلى أجل غير مسمى»، وكالة الأناضول، (٩،مايو،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar /%D8%A7%D9.

(٣٢) عبدالحميد عوض، «الجبهة الثورية في السودان: انشقاقات تمهد لسلام ناقص»، العربي الجديد، (٢٦،مايو،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.alaraby.co.uk%22.

(٣٣) «السودان.. بدء المفاوضات حول الترتيبات الأمنية بمسار دارفور»، وكالة الأناضول، (٢،يونيو،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar /%D8%A7%D9. .

نقل القضايا القومية المحورية إلى الخرطوم

وفي يوم ٢٥ يونيو، وصل الخرطوم، وفد رفيع المستوى بقيادة رئيس فريق الوساطة توت قلواك ونائبه ضيو مطوك، برفقة كبار مفاوضي الجبهة الثورية ضمَّ ياسر عرمان وأحمد تقد ومحمد بشير، لحسم القضايا القومية العالقة، بعد تعثر المفاوضات عند مناقشة قسمة السلطة(٣٤).

وبعد مباحثات مكثفة وموسعة في الخرطوم مع الحكومة وقوى الحرية والتغيير، توصلت الأطراف إلى توافق حول القضايا القومية المحورية، وهي تخصيص ثلاثة مقاعد للجبهة الثورية في مجلس السيادة الانتقالي، و٢٥٪ في مجلس الوزراء، و٧٥ مقعدًا في المجلس التشريعي، إضافة إلى ٤٠٪ من أنصبة الحكم في دارفور للجبهة الثورية و٤٠٪ للحكومة و٢٠٪ لأصحاب المصلحة من أهالي الإقليم، كما يحق بموجب الاتفاق للجبهة الثورية أن تشارك بنسبة ١٠٪ في حكم بقية أقاليم السودان الشمالي والأوسط والشرقي(٣٥).

كما تم الاتفاق على استثناء ممثلي الحركات من المادة ٢٠ في الوثيقة الدستورية التي تمنع كل من شغل منصبًا في مجلسي السيادة والوزراء في الفترة الانتقالية من الترشح في الانتخابات القادمة دون أن يشمل الولاة على أن يتقدموا باستقالاتهم قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، ولتنظيماتهم الحق في اختيار من يخلفهم في تلك المواقع، بيد أن أبرز نقاط الاتفاق تمثلت في اتفاق الأطراف على مدة الفترة الانتقالية وهي ٣٩ شهرًا، تبدأ من تاريخ التوقيع على اتفاق السلام.

وفي يوم الأربعاء ١٥ يوليو عادت الوساطة وبرفقة كبار مفاوضي الجبهة الثورية والوفد الحكومي إلى جوبا، لإكمال ملف الترتيبات الأمنية والتي تجري المفاوضات منذ مدة بشأنها، وتسعى الجبهة الثورية إلى صياغة اتفاقيات للترتيبات الأمنية، لتكوين جيش قومي واحد بقيادة موحدة وعقيدة عسكرية واحدة، وشرطة وأمن يعكس التنوع السوداني، بأبعاده الثقافية والدينية والعرقية والجهوية، متضمنة هيكلة وإصلاح المنظومة الأمنية برمتها وإصلاح قوانينها، للوصول إلى قومية المنظومة الأمنية.

وفي يوم الاثنين الموافق ١٧ أغسطس ٢٠٢٠م، وقعت الحكومة الانتقالية في السودان والحركة الشعبية – شمال بقيادة مالك عقار، بالأحرف الأولى اتفاق الترتيبات الأمنية، الذي نص على آليات إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية، وبموجبه سيكون هناك جيش واحد مهني غير مسيس ويعكس التنوع بالسودان، كما نص الاتفاق على عملية الدمج والتسريح والتي تتم في مدة ٣٩ شهرا(٣٦). وعقب التوقيع أصدر عضو مجلس

(٣٤) «تعثر مفاوضات يهدد تماسك المسار الانتقالي في السودان»، صحيفة العرب، (٢٦،يونيو،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، يوليو، ٢٠٢٠م، https://alarab.co.uk/ %D8% AA%D8%B9%D8%AB%D8%AB%D8%B1 .

(٣٥) طارق عثمان، «اتفاق السلام في السودان يصطدم بخلافات الترتيبات الأمنية»، البيان، (١٤،يوليو،٢٠٢٠م). الاسترجاع في:٢٨، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2020-07-14-1.3912002 .

(٣٦) مها التلب، «الخرطوم و«الشعبية» توقعان بالأحرف الأولى اتفاق الترتيبات الأمنية»، العين الإخبارية، (١٧،أغسطس،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٩، يوليو، ٢٠٢٠م، https://al-ain.com/article/1597687756.

السيادة، الناطق الرسمي باسم وفد الحكومة للمفاوضات، محمد حسن التعايشي، بيانًا قائلاً فيه: «نسير بخطوات واثقة ومتينة نحو إنجاز اتفاق سلام شامل، وقابل للاستدامة مع كافة القوى المنخرطة في التفاوض بمنبر جوبا، سلام يعالج مشكلات الحرب الأساسية ويضع حدًّا للعنف والاختلال في إدارة السودان»[٣٧]. وفي يوم ٢٨ أغسطس ٢٠٢٠م، وقعت الحكومة السودانية وحركات الكفاح المسلح بمسار دارفور بالأحرف الأولى بفندق كراون بالعاصمة جوبا، على سبع بروتوكولات وهي الأرض والحواكير، العدالة الانتقالية، التعويضات وجبر الضرر، تنمية قطاع الرحل والرعاة، قسمة الثروة، تقاسم السلطة، والنازحين واللاجئين[٣٨].

وفي يوم السبت الموافق ٢٩ أغسطس، تم التوقيع على بروتوكول الترتيبات الأمنية – مسار دارفور، والقضايا السياسية – مسار المنطقتين، والقضايا القومية لجميع المسارات، بين الوفد الحكومي وممثلين عن الجبهة الثورية[٣٩].

وفي يوم الاثنين ٣١ أغسطس، تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية في جوبا، وجرت مراسم التوقيع بحضور رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان، ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك ومسؤولين بارزين بالسودان[٤٠]. وقد حضر التوقيع رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميار ديت وقادة الجبهة الثورية، وعدد من ممثلي الدول الإفريقية والعربية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي يوم ٧ سبتمبر، وقعت الحكومة السودانية والجبهة الثورية بالأحرف الأولى على مصفوفة جداول تنفيذ اتفاق السلام[٤١]. وقد حددت الوساطة مطلع أكتوبر المقبل موعدًا للتوقيع النهائي على اتفاق سلام السودان في مدينة جوبا بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية السودانية.

أما المفاوضات مع الحركة الشعبية – شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، والتي تتخذ مدينة كاودا في جبال النوبة مقرًّا لها، فقد توقفت المفاوضات في مسارها منذ فترة طويلة، بسبب تمسك الحركة بعلمانية الدولة أو تقرير المصير، وفي يوم ٢٠ أغسطس ٢٠٢٠م، انطلقت المفاوضات بفندق بيرامدس بمدينة جوبا، بين وفد الحكومة الانتقالية السودانية برئاسة الفريق الركن شمس الدين كباشي، عضو مجلس السيادة، ووفد

---

(٣٧) عادل عبدالرحيم، «السودان.. توقيع اتفاق «الترتيبات الأمنية» مع الحركة الشعبية»، وكالة الأناضول، (١٧،أغسطس،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٨، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%.

(٣٨) «التوقيع بـ(الأحرف الأولى) على القضايا الأساسية بين الحكومة وحركات الكفاح المسلح مسار دارفور»، باج نيوز، (٢٨، أغسطس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://bajnews.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9.

(٣٩) سمر إبراهيم، «توقيع بروتوكول الترتيبات الأمنية بمسار دارفور في جوبا»، بوابة الشروق، (٢٩، أغسطس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٠، سبتمبر ٢٠٢٠م، https://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate.

(٤٠) «توقيع اتفاق سلام بين الحكومة السودانية وحركات مسلحة»، TRT عربي،(٣١، أغسطس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://www.trtarabi.com/now/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%.

(٤١) «الحكومة والجبهة الثورية توقعان مصفوفات تنفيذ اتفاق سلام جوبا»، وكالة السودان للأنباء، (٧ ، سبتمبر، ٢٠٢٠م) . الاسترجاع في:١٠،سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://www.suna-sd.net/ar/single?id=690806.

الحركة الشعبية – شمال بقيادة عمار آمون السكرتير العام للحركة الشعبية[٤٢]. وبعد نهاية الجلسة الإجرائية، أعلنت الحركة الشعبية انسحابها من المفاوضات، احتجاجًا على رئاسة محمد حمدان دقلو «حميدتي» لوفد التفاوض الحكومي، جاء ذلك وفق بيان للحركة الشعبية – شمال، لاتهامها قوات الدعم السريع برئاسة حميدتي بقتل المواطنين في ولايات سودانية مختلفة، وأدان بيان الانسحاب «تصرفات قوات الدعم السريع وهجماتها المتكررة التي تستهدف المواطنين الأبرياء والعزل في مدن وأرياف السودان» وقد اعتبر البيان هذه القوات معادية للمواطنين والسلام، وأن قائدها يفتقد الحياد وهو غير مؤهل لقيادة وفد التفاوض، وعلى الرغم من ذلك فقد أكد البيان التزام الحركة بمنبر جوبا للتفاوض في إطار جهود ومساعي تحقيق سلام شامل وعادل في السودان[٤٣].

وفي يوم ٢١ أغسطس ٢٠٢٠م، أعلن فريق الوساطة تعليق التفاوض بين الحكومة الانتقالية السودانية والحركة الشعبية – شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، لمزيد من التشاور ومن ثم استئناف التفاوض[٤٤].

وفي يوم الجمعة ٤ سبتمبر، بأديس أبابا، اتفق رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك مع عبدالعزيز الحلو، قائد الحركة الشعبية – شمال «مبدئيا» على القضايا الرئيسة التي يجب وضعها على طاولة التفاوض، على أن يصبح ساريًا بعد اعتماده من المؤسسات المعنية لدى الجانبين. وأن الطرفين اتفقا على «إقامة ورش تفاوض غير رسمية لمناقشة القضايا الخلافية، مثل إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وحق تقرير المصير، للوصول إلى فهم مشترك يسهل من مهمة فرق التفاوض الرسمي. وينص الاتفاق على العودة للمفاوضات الرسمية على ضوء ما يتحقق من تقدم في المفاوضات غير الرسمية، كما اتفقا على رعاية دولة جنوب السودان للتفاوض.

وذكرا في بيان لهما، أنهما اتفقا على «إقامة دولة ديمقراطية في السودان، يكون فيها الدستور قائمًا على مبدأ فصل الدين عن الدولة أو تقرير المصير للمنطقتين»[٤٥]. وبشأن وضع جبال النوبة والنيل الأزرق، تم الاتفاق على الحفاظ على الوضع الراهن الذي يشمل الحماية الذاتية. كما اتفق الطرفان على وقف الأعمال العدائية طوال عملية السلام إلى حين الاتفاق على الترتيبات الأمنية[٤٦].

(٤٢) «أولى جلسات التفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية جناح الحلو»، وكالة السودان للأنباء، (٢٠، أغسطس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://suna-sd.net/ar/single?id=688768.

(٤٣) «احتجاجاً على رئاسة حميدتي.. «الحركة الشعبية» تنسحب من مفاوضات السلام بجوبا»، TRT عربي، (٢٠،أغسطس،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://www.trtarabi.com/now/%D8%A7%D8%AD%D8%AA.

(٤٤) «تعليق المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة تمرد رئيسية»، وكالة أنباء شينخوا، (٢٢،أغسطس،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، أغسطس، ٢٠٢٠م، http://Arabic.news.cn/2020-08/22/c-139308578.htm.

(٤٥) «السودان.. اتفاق مبدئي بين حمدوك والحلو لمناقشة علمانية الدولة»، وكالة الأناضول، (٤، سبتمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF.

(٤٦) «وقعه حمدوك والحلو.. اتفاق يقضي بإدراج فصل الدين عن الدولة في دستور السودان وينذر بمعارضة»، الجزيرة نت، (٤، سبتمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/4/%D8%A3%D8%A8.

وقد وقعت الحركة الشعبية، مؤخرًا إعلان تحالف سياسي مع تجمع المهنيين السودانيين «السكرتارية الجديدة»، يدعو لـ«دولة تقوم على فصل الدين عن الدولة، والعودة إلى قوانين عام ١٩٧٤م ذات الصبغة العلمانية»، كما وقعت إعلانًا سياسيًّا مع الحزب الشيوعي السوداني للغرض نفسه.

أما حركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد أحمد النور، قد أعلن في وقت سابق أنه سيصل الخرطوم ويطرح القضايا السودانية في مؤتمر للسلام مع الشعب السوداني ويسعى للسلام من الداخل.

الخاتمة

وصلت المفاوضات الماروثونية بين الحكومة الانتقالية في السودان وحركات الكفاح المسلح، والتي تستضيفها مدينة جوبا، وبرعاية ووساطة حكومة جنوب السودان، والتي دامت قرابة عام، وصلت إلى مراحلها الأخيرة على صعيد الجبهة الثورية السودانية، والتي وقعت عدة بروتوكولات في العديد من المسارات، فقد تم التوقيع على اتفاق مسار الوسط الذي اهتم بإحياء وتطوير مشروع الجزيرة وإزالة التهميش عن أهل وسط السودان، وتبعه التوقيع على اتفاق مسار الشمال الذي ركز على قضايا الأراضي والتنمية ومتضرري السدود وقضايا المهجرين، وبعد شد وجذب بين مكونات شرق السودان السياسية والاجتماعية، تم التوصل لاتفاق مسار الشرق، والذي عالج قضايا التهميش التنموي والاقتصادي، ومعالجة المشكلات التاريخية التي يعاني منها أهل الشرق. أما قضايا المنطقتين «جنوب كردفان والنيل الأزرق»، فقد اتفقت الأطراف على بروتوكولات القضايا السياسية والإنسانية والترتيبات الأمنية.

أما مسار دارفور وهو الأكثر تعقيدًا، لارتباطه بالقضية الأبرز دوليًّا في مطلع هذا القرن، والتي خلفت أزمة إنسانية وسياسية وأمنية ذات امتدادات جيوسياسية في المنطقة، علاوة على تعدد الفصائل المسلحة في هذا المسار، وتعقيدات المجتمع وتنوعه في دارفور، والمظالم التاريخية التي حدثت لهذا الإقليم من حكومات المركز المتعاقبة، فقد اتفقت الأطراف المتفاوضة بعد مفاوضات شاقة، على ملفات عولجت فيها بصورة متكاملة قضايا اللاجئين والنازحين، والأراضي والحواكير، والعدالة الانتقالية، والرعاة والرحل، والتعويضات والإعمار، والسلطة والثروة، وأخيرًا الترتيبات الأمنية.

وتشير المعطيات الراهنة حسب الوثيقة الدستورية وبروتوكولات السلام الموقعة والتي في مجملها تشكل اتفاقية السلام النهائي المزمع توقيعها في مطلع أكتوبر المقبل، واتجاهات الرأي العام السوداني، إلى اتجاه السودان نحو إقامة نظام فيدرالي إقليمي كامل، يعالج قضايا التهميش السياسي والاقتصادي والخلل التنموي، منها عودة دارفور للحكم الإقليمي، وإقامة حكم ذاتي للمنطقتين جبال النوبة والنيل الأزرق، وتكوين جيش قومي واحد عن طريق إصلاح وتطوير وهيكلة جميع الجيوش خلال الفترة الانتقالية.

تحديات التنمية المستدامة في افريقيا

سمر الباجوري - مدرس اقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة - القاهرة.

يظل الحديث عن تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة في القارة السمراء محوراً رئيسياً في الدراسات الأكاديمية التي تهتم بالشئوون الإفريقية. فعلى الرغم من أن العديد من الدول الإفريقية قد تمكنت مؤخراً من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تعدت في بعض السنوات العشرة في المائة، إلا أن هذا النمو لم يقترن بحدوث تغيرات حقيقية مستدامة في هياكل الإقتصادات الإفريقية كما أن ثماره لم تصل إلى النسبة الأكبر من السكان فظلت معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل هي الأعلى على مستوى العالم، كما أن الظروف الإجتماعية والمستويات المعيشية في القارة الافريقية لم يطرأ عليها تغيير مماثل يتناسب مع ما تحقق من نمو.

وعلى الرغم من تبني دول القارة الأفريقية منذ استقلالها مقاربات اقتصادية مختلفة لتحقيق التنمية، ابتداءاً من النظم الإشتراكية التي تبنتها معظم دول القارة في أعقاب حركات التحرير في الستينات إلى نظم الإنفتاح الإقتصادي وسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي المدعومة من مؤسسات التمويل الدولية بداية من منتصف الثمانينات والتسعينات ثم برامج التخفيف من المديونية والحد من الفقر منذ بداية الالفينات، لم تنجح القارة الافريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

والمتتبع لمسار التنمية الاقتصادية في افريقيا يجد أن قضية تحديات التنمية الإقتصادية في إفريقيا هي قضية متشعبة ومتعددة الأبعاد، حيث تتنوع تحديات التنمية ما بين تحديات داخلية نابعة من هياكل الإقتصادات الإفريقية وسياساتها وممارساتها الاقتصادية المختلفة، و تحديات خارجية نابعة من تفاعلات النظام الدولي ومستجداته وتبعية الدول الافريقية المزمنة سواء للدول أو الاقتصادات الكبرى التي لم تنفصل روابطها مع افريقيا مع التحرر من الاستعمار، أو الفاعلين الجدد في إفريقيا مثل الصين وروسيا، وكذلك علاقاتها بمؤسسات التمويل الدولي وما تفرضه من أجندات سياسية واقتصادية. كذلك فتحديات التنمية الاقتصادية في افريقيا تتعدد أوجهها أو أبعادها لتتجاوز التحديات الاقتصادية إلى تحديات اجتماعية وسياسية ومؤسسية وبيئية.

ومن هذا المنطلق فإن محاولة جمع كل التحديات أو تحليلها في ورقة واحدة قد يشوبه جانب كبير من القصور، وبالتالي ستركز هذه الورقة على محاولة تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في القارة الافريقية بالتركيز على بعدين فقط: التحديات الديموغرافية والاجتماعية، والتحديات الاقتصادية. وفي هذا الإطار تم تقسيم الدراسة وفقاً لتصنيف هذه التحديات إلى جزئين رئيسيين: يتناول الجزء الأول التحديات الديموغرافية والإجتماعية، بينما يتناول الجزء الثاني التحديات الاقتصادية، لتختم الورقة بعد ذلك بعرض مجموعة من المناطق ذات الأولوية التي يجب التركيز عليها في رسم سياسات التنمية المستدامة في افريقيا.

أولاً: التحديات الديموغرافية والإجتماعية:

تمتاز القارة الافريقية بأنها قارة فتية يرتفع فيها نسبة السكان في سن العمل إلى اجمالي سكانها مقارنة بغيرها من أقاليم العالم. وبالرغم من أن ذلك عادة ما يتم الإشارة إليه كميزة نسبية للقارة الافريقية، إلا أن في ظل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتأصلة في القارة فقد انقلبت هذه الميزة إلى عبء على دول القارة. فمعدلات الزيادة السنوية للسكان في سن العمل يستلزم بالضرورة لكي يصبح ميزة خلق فرص عمل سنوية قادرة على استيعاب معدلات الزيادة السنوية المرتفعة نسبياً للقوى العاملة حتى لا تتحول هذه الفئة العمرية في اطار ارتفاع معدلات البطالة إلى عبء إضافي على اقتصادات تلك الدول ومصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي بل والأمني والسياسي أيضاً.

وبنظرة أكثر تفصيلاً لطبيعة هذا التحدي نجد أنه من المتوقع أن يزيد عدد السكان في سن العمل في إفريقيا من ٧٠٥ مليون في ٢٠١٨ إلى ما يقرب من مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وهو ما يشكل ضغطاً على الإقتصادات الإفريقية لتوفير وظائف لائقة. حيث تحتاج القارة إلى خلق حوالي ١٢ مليون فرصة وظيفة جديدة سنوياً لمواجهة هذا النمو في القوى العاملة. وهو ما يشكل تحدياً كبيراً للقارة الأفريقية وذلك لأن ما تحققه من نمو حالياً لا يخلق هذا العدد من فرص العمل، فمعدل التوظيف في القارة الأفريقية يتزايد بأقل من ١,٨٪ سنوياً وهو معدل أقل بكثير من معدل النمو الاقتصادي المتوسط للقارة والذي يبلغ في المتوسط حوالي ٤٪[١]. واستمرار هذا المعدل يعني أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل بحوالي ١٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠، إذا لم تتخذ الدول الافريقية تغييرات هيكلية تهدف إلى ربط نموها الإقتصادي بتوليد فرص عمل مناسبة. وبالطبع فإن أزمة الكرونا الحالية قد أضافت تحدياً جديدة في ظل ما سببته

(١) تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في القارة الافريقية مؤخراً بصورة كبيرة بالطبع نتيجة لائحة الكرونا وما خلفته من تأثيرات اقتصادية حادة على اقتصادات العام كلها ومنها بالطبع الاقتصادات الافريقية، فوفقا لصندوق النقد الدولي من المتوقع أن تحقق القارة الافريقية معدلات نمو اقتصادي سالبة ليس في السنة الحالية فقط وإنما يمتد هذا التأثير السلبي إلى عدة سنوات لاحقة حتى تتمكن هذه الاقتصادات من التعافي من اثار الأزمة.

من انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية وبالتالي القدرة على خلق فرص عمل جديدة بل أن أيضا تسببت في العديد من الدول في ارتفاع نسب البطالة.[٢]

وبالطبع فإن الحديث عن فرص العمل والتحديات الديموغرافية في القارة الافريقية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحديث عن أوضاع أو خصائص هذه القوة العاملة. فالحقيقة أن التحدي الخاص بخلق فرص عمل سنوية تتناسب مع معدلات النمو السكاني المرتفعة في القارة يزداد تعقيداً بالحديث عما إذا كانت هذه القوى العاملة تتمتع بالمهارات الفنية والتقنية التي يحتاجها سوق العمل بالفعل أم لا. فليس بخافياً على أي دارس أو محلل للشئون الإفريقية وضع النظم التعليمية في القارة وجودة مخرجاتها بالإضافة بالطبع إلى ارتفاع نسب المتسربين من التعليم وغير المتعلمين من الأساس. وبالتالي فجزء كبير من القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً هي في الأصل غير مؤهلة بشكل مناسب لإحتياجات هذا السوق ومتطلباته خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة والثورة الصناعية الرابعة والتي تتطلب مهارات أكثر تعقيداً للقوى العاملة. وهو الأمر الذي يشكل في حد ذاته أحد العوائق الرئيسية في الدول الافريقية أمام مساعيها لتطوير وتنويع هياكلها الإقتصادية وجذب الإستثمارات إلى دولها.

ويضاف إلى ذلك مشكلة تردي أوضاع القطاع الصحي ومؤشرات الصحة في إفريقيا، والتي ازدادت تعقيداً مؤخراً مع أزمة كوفيد-١٩. فكثير من الدول الافريقية تعاني من هشاشة أنظمتها الصحية وغياب أو تردي الخدمات الصحية حتى الأساسية منها وهو ما انعكس جلياً في العديد من المؤشرات المتعلقة بالصحة مثل انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد، ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال تحت الخامسة، انخفاض نسبة الأطفال الذين يحصلون على التطعيمات الأساسية، نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص أو سوء التغذية، نسبة عدد الأسرة في المستشفيات الى السكان، نسبة عدد الأطقم الطبية إلى السكان، وغيرها من المؤشرات المتعلقة بمدخلات ومخرجات القطاع الصحي. هذا بجانب انتشار بعض الأوبئة والأمراض في عدد من الدول الافريقية مثل ارتفاع معدلات الإصابة بالأيدز، الأيبولا وغيرها.

هذه الأوضاع الصحية والتعليمية المتردية انعكست بصورة أساسية على إنتاجية القوى العاملة في أفريقيا مما شكل تحدياً رئيسيا أمام تحقيق التنمية المستدامة في القارة. ويبين الجدول رقم (١) مقارنة مؤشرات التنمية البشرية وأبعادها في القارة الأفريقية بالأقاليم الجغرافية الأخرى في العالم سواء النامية أو المتقدمة وكذلك المتوسطات العالمية. ويتضح من هذا الجدول أن القارة الافريقية (أفريقيا جنوب الصحراء) هي أقل الأقاليم الجغرافية سواء من حيث دليل التنمية البشرية أو من حيث أبعاده الفرعية.

(2) ILO, "World Employment Social Outlook: Trends 2019," *International Labour Organization*, 2019, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_670542.pdf

جدول رقم (١)

متوسط مؤشر التنمية البشرية وأبعاده في الأقاليم الجغرافية المختلفة لعام ٢٠١٩

الإقليم الجغرافي	دليل التنمية البشرية[٣]	العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	العدد المتوقع لسنوات الدراسة (سنة)[٤]	متوسط سنوات الدراسة (سنة)[٥]	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٠,٧٥٩	٧٥	١٤,٥	٨,٦	١٣,٨٥٧
أوروبا واسيا الوسطى	٠,٧٧٩	٧٤,٢	١٤,٦	١٠,٢	١٥,٤٩٨
جنوب اسيا	٠,٦٤٢	٦٩,٧	١١,٨	٦,٥	٦,٧٩٤
افريقيا جنوب الصحراء	٠,٥٤١	٦١,٢	١٠,٠	٥,٧	٣,٤٤٣
الدول العربية	٠,٧٠٣	٧١,٩	١٢,٠	٧,١	١٥,٧٢١
شرق اسيا والمحيط الهادي	٠,٧٤١	٧٥,٣	١٣,٤	٧,٩	١٤,٦١١
العالم	٠,٧٣١	٧٢,٦	١٢,٧	٨,٤	١٥,٧٤٥

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٩** (نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠١٩).

على صعيد أخر فإن قضايا الفقر وتفاوت توزيع الدخل تعد أيضاً من أهم تحديات التنمية في القارة الافريقية. وقد ينظر البعض أن الفقر وتوزيع الدخل هو نتيجة لغياب التنمية أو عدم توازنها في أفضل تقدير، إلا أن واقع الدول النامية ومنها الدول الافريقية أظهر ان ارتفاع معدلات الفقر وغياب التوزيع العادل للدخل من شأنه أن يدخل هذه الدول في شكل من أشكال حلقات التنمية المفرغة، فتحقيق نمو اقتصادي مرتفع مع غياب عدالة توزيع الدخل لا يحقق خفضاً لمعدلات الفقر، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض قدرة الافراد على الحصول على تعليم أو خدمات صحية لائقة وبالتالي انخفاض إنتاجيتهم وبالتالي عدم قدرتهم على المشاركة الاقتصادية الفعالة وهو ما يؤثر سلباً ويعيق نجاح أي جهود لتحقيق التنمية.

(٣) دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة الصحية، والتعليم، والمستوى المعيشي اللائق.

(٤) العدد المتوقع لسنوات الدراسة: هو عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتمها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياته.

(٥) متوسط سنوات الدراسة: هي متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية ٢٥ سنة وأكثر، محسوباً بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة.

هذا بالطبع بجانب مع قد تسببه ارتفاع معدلات الفقر مع غياب عدالة التوزيع من مشكلات اجتماعية واضطرابات سياسية وأمنية.

فوفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩، يعيش حوالي ٤٤,٧٪ من سكان افريقيا جنوب الصحراء تحت خط الفقر (١,٩ دولار يوميا)، كذلك فحوالي ٥٧,٥٪ من سكان افريقيا جنوب الصحراء يعانون مما يعرف بالفقر متعدد الأبعاد كما يعاني أكثر من ٣٥٪ من سكان افريقيا جنوب الصحراء من الفقر المدقع متعدد الأبعاد [٦]. وهي النسب الأكبر مقارنة بالأقاليم الجغرافية الأخرى في العالم سواء النامية أو المتقدمة وذلك كما يتبين من الجدول رقم (٢).

كذلك فإن الدول الافريقية لا تزال تعاني من تفاوت كبير في توزيع الدخل[٧]، حيث يتراوح الدخل الذي يتقاضاه أغنى ١٠٪ من السكان في الدول الافريقية بين ٣٧٪ في الجزائر إلى ٦٥٪ في جنوب افريقيا؛ بينما يتلقى أدنى ٤٠٪ حوالي ١٤٪ فقط من الدخل في الجزائر و ٤٪ فقط في جنوب افريقيا. والحقيقة أن القارة الافريقية وبالرغم من تبني العديد من دولها لسياسات اجتماعية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والحد من هذا التفاوت. إلا أن تتبع مؤشرات تفاوت الدخل في افريقيا تشير إلى أن معدلات هذا التفاوت لم تتحسن في أفضل الأحوال إن لم تكن ساءت (خاصة في دول جنوب افريقيا) وذلك بإستثناء بعض دول شرق إفريقيا مثل إثيوبيا وكينيا، حيث نجحت هاتان الدولتان في تحقيق تحسن طفيف في مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ثم ما لبث أن استقر عند هذا المستوى دون تحسن[٨]. ويظهر تتبع معدلات نمو الدخل في نفس الفترة إلى وجود خلل في السياسات الإقتصادية الإفريقية، حيث اقترن النمو الاقتصادي المحقق في افريقيا مؤخراً بارتفاع معدلات نمو دخل الفئات الأكثر غنى مقارنة بالفئات الأكثر فقراً وهو ما يشير إلى أن ثمار النمو الاقتصادي لا توزع بشكل عادل وبالتالي لا تحقق في النهاية ما يعرف بالنمو الشامل والذي يعد جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق التنمية المستدامة [٩].

---

(٦) يعرف مؤشر الفقر المدقع بأنه نسبة السكان الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد، بمعنى أنه لا يقتصر على الفقر المادى أو انخفاض الدخل وإنما يمتد إلى الحرمان من الخدمات الأساسية. أما الفقر المدقع متعدد الأبعاد فهو نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد، ومن حرمان ترجح حدته بنسبة ٥٠٪ أو أكثر. لمزيد من التفاصيل عن كيفية حساب المؤشر انظر: http://hdr.undp.org/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf

(٧) وفقاً لتقرير التمية البشرية لعام ٢٠١٩ يتم قياس التفاوت في توزيع الدخل من خلال مقارنة نسبة الدخل الذي يتحصل إلية أغنى ١٠٪ من السكان إلى دخل أفقر ٤٠٪.

(٨) «تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١٩)، الاسترجاع في: ١٥ سبتمبر، ٢٠٢٠، http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_overview_-_arabic.pdf

(٩) ومع أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا يعد في حد ذاته واحداً من تحديات التنمية المستدامة. فإن هذا التحدي يزداد صعوبة إذا ما أقرناه بالحديث عن التفاوتات وعدم المساواة في هذه المؤشرات بداية من تلك التفاوتات المرتبطة بالتفرقة على أساس عرقي أو لغوي أو ديني أو جغرافي وصولاً إلى التفرقة النوعية بين الذكور والاناث، وإن كانت التفرقة على الأساس النوعي هي الأكثر تجذراً ليس في القارة الافريقية فقط انما على مستوى العالم. وهو ما يؤثر بدوره على نصف القوى البشرية التي كان يمكن اسغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. والحقيقة أن أوجه عدم المساواة سواء فيما يتعلق بالدخل أو بالمؤشرات الاجتماعية لا يؤثر أو يشكل عائقاً فقط على المسار الحالي للتنمية الاقتصادية وإنما قد يؤدي في حال استمراره وعدم مواجهته إلى اختلالات مستقبلية في توزيع القوى الاقتصادية بل والسياسية داخل المجتمعات الافريقية.

جدول رقم (٢)

متوسطات مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل في الأقاليم الجغرافية المختلفة لعام ٢٠١٩

الإقليم الجغرافي	نسبة السكان تحت خط الفقر (١,٩ دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية)	نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد	نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع متعدد الأبعاد	حصة الدخل التي يحصل عليها افقر ٤٠٪ من السكان	حصة الدخل التي يحصل عليها أغنى ١٠٪ من السكان
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤,١	٧,٥	٢,٠	١٣,١	٣٧,٣
أوروبا واسيا الوسطى	٠,٦	١,١	٠,١	١٩,٩	٢٦,٧
جنوب اسيا	١٧,٥	٣١,٠	١١,٣	١٩,٩	٢٩,٧
افريقيا جنوب الصحراء	٤٤,٧	٥٧,٥	٣٥,١	١٥,٤	٣٣,٨
الدول العربية	٤,٦	١٥,٧	٦,٩	٢٠,٦	٢٦,٩
شرق اسيا والمحيط الهادي	٢,١	٥,٦	١,٠	١٧,٢	٢٩,٥
العالم	--	--	--	١٧,٧	٣٠,٢

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٩** (نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠١٩).

ثانياً: التحديات الاقتصادية

تعتبر التحديات الإقتصادية بكل تأكيد هي أساس أو جوهر قضية التنمية في إفريقيا، بداية من ضعف إمكانات تمويل التنمية نتيجة انخفاض معدلات الإدخار المحلي، وارتفاع مخاطر التمويل الخارجي و انخفاض تنافسية الأسواق الأفريقية وقدرتها على جذب الإستثمارات الخارجية، وإنتهاءاً بالتشوهات الهيكلية المزمنة للإقتصادات الإفريقية نفسها واعتمادها بصورة أساسية على القطاعات التقليدية والريعية والتي تهدد بشكل دائم استدامة أي نمو اقتصاد أو جهود تنموية في تلك الدول.

فالمتأمل للهياكل الإقتصادية للدول الإفريقية يجد أن هذه الدول يمكن أن تصنف إلى مجموعتين رئيسيتين: الدول الغنية بالموارد الطبيعية سواء البترولية أو غير البترولية، والدول التي لا تمتلك مثل تلك الموارد وبالتالي يعتمد اقتصادها على قطاعات اقتصادات تقليدية هي الزراعة في الأغلب. وسواء تحدثنا عن الدول الغنية بالموارد الطبيعية أو غير الغنية بها فإن السمة الغائبة على الهياكل الإقتصادية الإفريقية تظل دائماً هي تركز هذه الهياكل أو اعتمادها بصورة شبه كاملة على قطاع اقتصادي بعينه يرتبط بصورة مباشرة (في حالة البترول

أو التعدين) أو غير مباشرة (في حالة الزراعة) على الموارد الطبيعية. كذلك فهي اقتصادات في أغلبها تتسم بانخفاض القيم المضافة المولدة داخل قطاعتها الاقتصادية المختلفة وغياب علاقات الدفع الأمامي والخلفي بين القطاع الاقتصادي الرئيسي المهيمن على اقتصاد الدولة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. فالموارد الطبيعية التي يتم استخراجها عادة ما يتم تصديرها في صورتها الخام، كما أن الحاصلات الزراعية الإفريقية النقدية التقليدية كذلك يتم تصديرها في صورتها الأولية دون أن تدخل في أي عمليات تصنيع. وبالتالي يمكن القول بأن الإقتصادات الإفريقية هي في الأساس اقتصادات ريعية سواء في الدول الغنية أو غير الغنية بالموارد الطبيعية. هذه السمات الغالبة على الإقتصادات الإفريقية تجعلها اقتصادات هشة غير قادرة على تحقيق تنمية حقيقية مستدامة. فالإرتباط الشديد لهذه الإقتصادات بالأسواق العالمية مقروناً بانخفاض مرونة عرض صادراتها يجعل هذه الاقتصادات منكشفة، أي عرضة للتقلبات الاقتصادية الحادة نتيجة للصدمات التي تحدث في الأسواق العالمية سواء المتعلقة بانخفاض الطلب العالمي أو الأسعار العالمية. وهو ما عانت منه الدول الافريقية مراراً وتكراراً ولعل من أقرب الأمثلة على ذلك أزمة انخفاض أسعار المنتجات الزراعية، الأزمة المالية العالمية وأخيراً أزمة كورونا والتي عانت الدول الافريقية من تأثيرها المزدوج ليس فقط على الجوانب الصحية والاقتصادية داخل الدولة، وانما شكلت تلك الأزمة صدمة خارجية نتيجة انخفاض وتراجع حركة التجارة الخارجية وانخفاض أسعار السلع الأولية نتيجة توقف او تباطؤ الأنشطة الاقتصادية. ولعل من أبرز الأمثلة على هذا الانخفاض التراجع الحاد الذي لحق بأسعار البترول عالمياً منذ بداية ٢٠٢٠ والذي خلف أثاراً اقتصادية حادة على الدول الإفريقية البترولية. ففي حين ذهبت توقعات صندوق النقد الدولي عن متوسط معدل النمو الاقتصادي في افريقيا عام ٢٠٢٠ إلى -١,٦٪، كان المعدل المتوقع في الدول الإفريقية البترولية -٢,٨٪، و -٢,٧٪ في الدول الغنية بالموارد الطبيعية غير البترولية، بينما بلغ هذا المعدل في الدول غير الغنية بالموارد الطبيعية ٢٪. وذلك كما يتبين من الشكل رقم (١).

شكل رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء لعام 2019-2020 لمجموعات الدول المختلفة

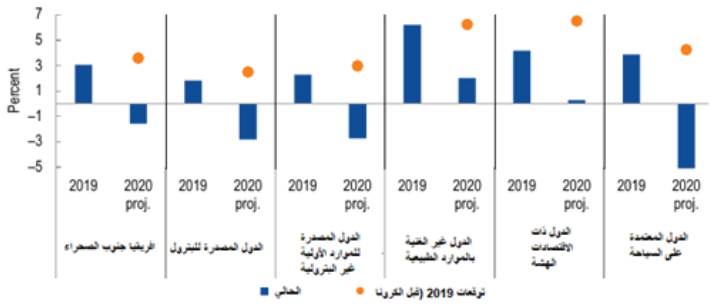

Source: IMF, SSA REgional Economic Outlook 2020

من التحديات الإقتصادية الأخرى المرتبطة بالهياكل الإقتصادية الإفريقية هي اعتماد النسبة الأكبر من سكان القارة الإفريقية بشكل رئيسي على قطاع الزراعة كمصدر أساسي للدخل سواء في الدول الغنية أو غير الغنية بالموارد الطبيعية. فقطاع الزراعة لازال يستحوذ على النصيب الأكبر من القوى العاملة الإفريقية وذلك كما يتبين من الشكل رقم (٢). وبالرغم من أهمية هذا القطاع باعتباره بهذه الصورة أكثر القطاعات الإقتصادية ارتباطا بالمستوى العيشي للسكان في افريقيا لا يزال هذا القطاع لا يحقق حتى جزء طفيف من إمكاناته الهائلة. فلا تزال معظم الدول الافريقية تعتمد على أساليب الزراعة التقليدية كما أن نسبة الأراضي الزراعية التي تعتمد على الري أقل بكثير جداً من تلك المعتمدة على الزراعة المطرية، كذلك لاتزال معدلات استخدام أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة غائبة عن كثير من الدول الافريقية وهو ما يظهر بصورة واضحة في مؤشرات هذا القطاع مثل نسبة استخدام الجرارات في الزراعة ونسبة استخدام الأسمدة والبذور المهجنة وغيرها من المؤشرات التي تعبر عن الفنون الإنتاجية، هذا بجانب خصائص العمالة الزراعية نفسها والتي عادة ملا تحصل على التدريب الفني والتقني المطلوب. كل هذه العوامل جعلت من هذا القطاع قطاعاً منخفض الإنتاجية كما أدت إلى انخفاض الدخول المتولدة من هذا القطاع وتراجع قدرته على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة سواء فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي اللازم للتمويل أو فيما يتعلق بقدرته على رفع مستويات المعيشية لأفراده.

شكل رقم (2): توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء للفترة 2000-2018

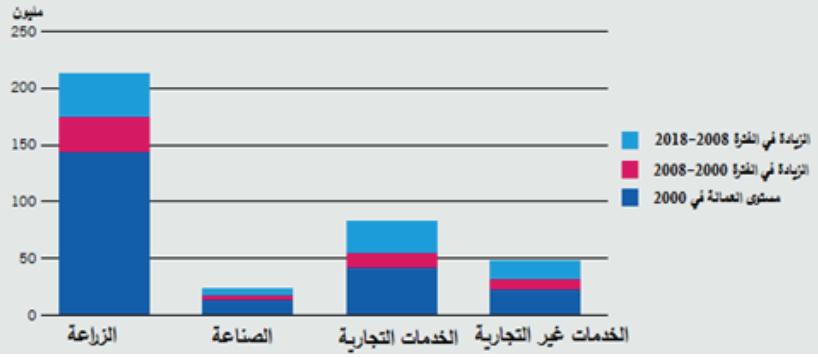

Source: ILO: World Employment Social Outlook: Trends 2019 (Geneva: ILO, 2019).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التشوهات في الهياكل الإقتصادية الأفريقية ليست بالأمر الغائب عن الدول الإفريقية وصناع القرار فيها، ففي أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ التي تبناها الإتحاد الإفريقي عام ٢٠١٣ كأجندة

لتحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية للقارة الإفريقية[١٠]. حيث استهدفت الأجندة في خطتها العشرية الأولى (٢٠١٥-٢٠٢٤) في استهدافها للتطلع الأول الخاص بتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة: تنويع الهياكل الإقتصادية الأفريقية من خلال دعم وتحفيز عمليات التصنيع المحلي وقطاع السياحة، بجانب تطوير أو تحديث القطاع الزراعي. إلا أن ما تحقق فعلياً في هذه الدول ومع اقتراب انتهاء المدة المحددة لهذه الخطة التنفيذية لازال محدود للغاية.

ففي التقرير الأول الذي أعده الاتحاد الافريقي عن متابعة تنفيذ الخطة العشرية الأولى لأجندة افريقيا ٢٠٦٣، تم تقدير التقدم المحرز في الهدف الخاص بخلق الفرص الوظيفية والتحول وتنويع الهياكل الاقتصادي بحوالي ١٦٪ مما كان يفترض تحقيقه وفقاً للخطة. فلاتزال مساهمة قطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بل أنها تراجعت في عدة دول افريقية لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة قطاع الخدمات[١١]. ففي كوت ديفوار وغانا على سبيل المثال انخفضت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٢٪ و ١٢,٤٪ في بداية الخطة إلى ١٣,٢٪ و ١٠,٥٪ عام ٢٠١٩ على التوالي. بينما ظلت على حالها في دول أخرى مثل جنوب افريقيا والتي ظلت مساهمة قطاع لصناعة فيها طوال الفترة تبلغ قرابة ١٢,٣٪. أما السنغال فقد تمكنت من خلال شركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصنيع الزراعي من زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٩٪ عام ٢٠١٥ إلى ٢١,٥٪ عام ٢٠١٨ [١٢].

أما فيما يتعلق بتحديث قطاع الزراعة ورفع انتاجيته، فبالرغم من أهمية هذا الهدف سواء في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل أو في رفع مستويات المعيشة، فإن نسبة ما تم إنجازه أو تحقيقه في هذا الهدف منخفضة للغاية بل أنه يعد من أقل الأهداف التي حدث فيها تحسن منذ بداية الخطة التنفيذية حيث بلغ معدل التنفيذ وفقاً لتقرير الاتحاد الافريقي حوالي ٢٪ فقط[١٣].

---

(١٠) في يناير ٢٠١٣ اطلق الاتحاد الافريقي أجندته لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في القارة الافريقية بعنوان أفريقيا التي نريد: أجندة افريقيا ٢٠٦٣، وهي أجندة طموحة ومتكاملة تهدف إلى تنمية القرة الافريقية من كل النواحي الاقتصادية والسياسية الثقافية وأن تكون القارة الافريقية شريكا فاعلا في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية بحلول عام ٢٠٦٣. وتقوم هذه الأجندة في بنائها على سبعة آمال أو تطلعات رئيسية تتنوع ما بين ما بين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية يتم تحقيقها من خلال خطط تنفيذية عشرية بدأت أولها عام ٢٠١٥. لمزيد من التفاصيل حول أجندة افريقيا ٢٠٦٣ والخطة التنفيذية العشرية الأولى انظر:
"An Overview of Agenda 2063: First Ten Years Implementation Plan," *African Union,* 2015, https://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-first10yearimplementation.pdf

(١١) شهدت العديد من الدول الافريقية مؤخراً نمواً مطردا في قطاع الخدمات وزيادة في حجم مساهمته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا النمو لا يرجع عادة إلى نمو الأنشطة الاقتصادية الخدمية مثل السياحة أو أنشطةالتمويل وإنما يرجع أساساً إلى توسع العديد من الدول الافريقية مؤخراً في مشروعات تطوير البنية التحتية ومد خطوط الخدمات الرئيسية بمعنى أنه نمو مؤقت في قطاع الخدمات ولا يعبر عن تطور أو تغير في الهياكل الاقتصادية لتلك الدول.

(12) AU, "First Continental Report on the Implementation of Agenda 2063," *African Union,* (2019), 13. https://www.nepad.org/file-download/download/public/121893

(13) Ibid, 14.

على صعيد آخر، هناك أيضاً التحديات الخاصة بتمويل التنمية. فمن جهة التمويل المحلي، لاتزال دول القارة الافريقية تعاني من قصور إمكانات التمويل المحلي خاصة في ظل انخفاض معدلات الادخار المحلي. كذلك تواجه الدول الافريقية عادة مشكلات تتعلق بتمويل مشروعاتها التنموية نتيجة انخفاض مصادر التمويل العام في ظل تردي أوضاع المالية العامة بتلك الدول. فبالرغم من تبني العديد من الدول الافريقية لبرامج وسياسات إصلاح ضريبي أدت في العديد من الدول إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية وإلا أنها تظل غير كافية للتلبية الاحتياجات التنموية للقارة الأفريقية. فعلى سبيل المثال ارتفعت الإيرادات الضريبية في الجزائر ومصر من خلال ضريبة القيمة الضافة. كما قامت دول مثل بتسوانا وكينيا وموريتانيا والمغرب ورواندا وزامبيا بتفعيل منظومة الدفع الإلكتروني للضرائب بشكل ساهم إلى الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات. إلا أنه وبالرغم من هذه الاصلاحات لاتزال الايرادات الضريبية أدنى من المستويات المطلوبة لتحقيق التنمية فبينما تبلغ متوسط معدل الضرائب حوالي ١٧٪ فقط بينما يقدر المعدل المطلوب لسد الاحتياجات التنموية بحوالي ٢٥٪. ويتسم هذا المعدل بتفاوت كبير بين الدول الأفريقية حث يتراوح من حوالي ٢,٨٪ في نيجيريا إلى حوالي ٣١٪ في سيشل و٣٦٪ في ليسوتو[١٤]. ومع محدودية وقصور مصادر التمويل المحلية، تظل مصادر التمويل الخارجية بديل غير امن لتمويل التنمية المستدامة في القارة الافريقية إما لعدم استقرارها أو انتظامها. أو بسبب ما يرتبط بها من مشروطيات، أو حتى في بعض الأحيان غياب المرونة في تخصيصها وفقاً للاحتياجات التنموية الفعلية في الدولة. هذا بالإضافة بالتأكيد إلى المخاطر الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع حجم المديونيات الخارجية مقارنة بحجم الاقتصادات الافريقية ومعدلات نموها. وبالتالي تقع الدول الافريقية في بحثها عن مصادر التمويل بين شقي رحى: انخفاض القدرة على تعبئة الموارد المحلية من جهة ومخاطر الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية من جهة أخرى. وتجدر الإشارة هنا أن من ضمن أهداف أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ أن تكون التنمية الافريقية معتمدة على مصادر تمويل افريقية محلية أو حتى اقليمية.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية الاقتصادية في افريقيا، فإن الحديث عنها في سياق تحديات التنمية في افريقيا يتكون من شقين، الشق الأول: هو حجم هذه الاستثمارات وقدرة الدول الفريقية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير مناخ استثمار جيد وجاذب لرؤوس الأموال. أما الشق الاخر فمرتبط بهيكل أو توزيع هذه الاستثمارات أو بمعنى أخر قدرة لدول الافريقية على توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تساعدها على تحقيق التنمية المستدامة.

(14) Afdb, "African Economic Outlook 2019," *African Development Bank*, , 2019, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2019AEO/AEO_2019-EN.pdf

بالنسبة لحجم الاستثمارات الأجنبية، لا يزال نصيب القارة الأفريقية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة متواضعاً مقارنة بغيرها من أقاليم العالم، وخاصة بالنظر لما لديها من إمكانات وفرص استثمارية واعدة. حيث تأتي مع الشرق الأوسط في المرتبتين الأخيرتين من حيث متوسط نصيبهما من عدد المشروعات وفي المرتبة الرابعة من حيث حجم التدفقات الاستثمارية وذلك كما يتبين من الشكل رقم (٣).

شكل رقم (3): توزيع متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أقاليم العالم المختلفة

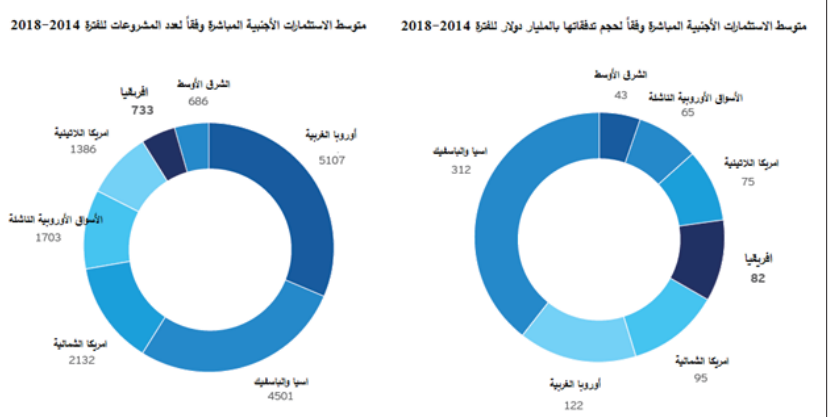

Source: Ernest Young (EY): How Can Bold Action Become Everyday Action? EY Attractiveness Program Africa, September 2019. P.13

ويمكن تفسير انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في افريقيا مقارنة بالامكانات أو الفرص المتاحة بعدة أسباب. منها على سبيل المثال لا الحصر: المعوقات التشريعية والمؤسسية، الفساد، عدم الاستقرار السياسي، ضعف البنية الأساسية، ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بأقاليم أخرى، انخفاض معدلات الربحية، تخبط وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، وغيرها من العوامل التي أدت في لنهاية إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى القارة الافريقية نسبياً وهو ما يعد في كثير من الأحيان عائقاً لتحقيق التنمية في ظل عدم بدائل تمويلية أخرى.

وكما ذكرنا آنفاً فإن المشكلة لا تقتصر على حجم هذه الاستثمارات فقط وإنما يكون التحدي التنموي أكبر في ظل عدم قدرة الدول الافريقية على توجيه هذه المشروعات من خلال أدوات السياسات الاقتصادية المالية والنقدية إلى القطاعات أو المجالات التي تتماشى مع خطة التنمية لديها. فبالنظر إلى خريطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في افريقيا يلاحظ أن قطاع الصناعات الاستخراجية لايزال يستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية إلى أفريقيا حيث يستحوذ هذا القطاع على حوالي ٣٦٪ من هذه الاستثمارات. أما

قطاع الخدمات وبالرغم من أنه أقل القطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية في أفريقيا كحجم تدفقات إلا أن استثماراته الأجنبية ولدت النسبة الأكبر من فرص العمل كما أنه استحوذ على النسبة الأكبر من عدد المشروعات (٧٧٪) وتتركز استثمارات هذا القطاع في مشروعات التكنولوجيا والاتصالات والاعلام وتليها مشروعات تجارة السلع الاستهلاكية والتجزئة[١٥]. وسواء كان الحديث عن قطاع الصناعات الاستخراجية أو حتى الأنشطة الخاصة بقطاع الخدمات فإن مثل هذه الاستثمارات لا تعد ركيزة لتحقيق التنمية فما تحتاجه الدول الافريقية هو استثمارات أكثر في قطاع الزراعة الحديثة والتطورة واستثمارات صناعية تولد قيمة مضافة حقيقية في اقتصادات تلك الدول وتساهم في استدامة تنميتها.

الخاتمة

حاولت هذه الورقة عرض وتحليل أهم التحديات الديموغرتفية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في القارة الافريقية. حيث خلصت الورقة إلى أن أهم هذه التحديات تتمثل في:

أولاً: ارتفاع نسبة السكان في سن العمل في القارة الافريقية وارتفاع معدلات نمو القوى العاملة بصورة أعلى من معدلات نمو فرص التوظيف مما يشكل ضغطاً مستمراً على موارد الدولة في ظل ما يسببه ذلك من ارتفاع لمعدلات البطالة كما أنه قد يؤدي بجانب أعبائه الاقتصادية إلى تبعات سياسية وأمنية في تلك الدول. ويزداد هذا التحدي تعقيداً في ضوء انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في القارة الافريقية مما يعني أن هذه القوى العاملة التي تدخل أو تضاف سنوياً إلى سوق العمل لا تلبي أو تناسب احتياجات هذا السوق أو تساعد على تطوير اقتصادات هذه الدول وتحديث قطاعاتها. ولا يقتصر هذا التأثير على الحاضر وإنما يمتد للمستقبل فانخفاض مؤشرات التعليم واصحة للأجيال الحالية تؤثر بصورة كبيرة على الأجيال المستقبلية حيث عادة ما يرتبط مستوى تعليم الإباء على سبيل المثال بمستويات التعليم والرعاية الصحية التي يحصل عليها الأبناء.

ثانياً: مشكلة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل: بالرغم من أن جهود التنمية المستدامة تساعد إذا ما نجحت في الحد من الفقر وخفض التفاوت في توزيع الدخل. إلا أن وجود هذه المشكلة في الأساس تعد عائقاً أمام تحقيق التنمية فارتفاع معدلات الفقر خاصة إذا ما اقترن بتفاوت في توزيع الدخل يدخل الدول الافريقية في حلقات مفرغة حيث يؤدي الفقر إلى انخفاض إنتاجية العمالة وعدم القدرة على تحسين انتاجيتها من خلال التعليم والتدريب وغيرها من القدرات وبالتالي يعيق تحقيق التنمية. كذلك فانه حتى

(15) EY, "How Can Bold Action Become Everyday Action? EY Attractiveness Program Africa," *Ernest Young*, September, 2019, https://www.africa-newsroom.com/files/download/85e818067c5cdc9.

في حالة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة فإن عدم اقتران هذه المعدلات بعدالة في توزيع الدخل يعني تركز ثمار هذا النمو في أيدي فئات أقل وبالتالي استمرار معدلات الفقر المرتفعة وبالتالي عدم شمول أو استدامة جهود التنمية.

ثالثاً: تشوه الهياكل الاقتصادية الافريقية واعتمادها بصورة أو بأخرى على الريوع من الموارد الطبيعية مما يجعل اقتصاداتها هشة ومنكشفة للتقلبات الاقتصادية الخارجية ويهدد استدامة أي جهود تنموية فيها.

رابعاً: المشاكل الهيكلية في قطاع الزراعة الذي يعتمد عليه النسبة الأكبر من السكان في معيشتهم والتي تؤدي إلى انخفاض انتاجيته وقدرته التنافسية. وهو الأمر الذي يهدد استدامة أي جهود تنموية أو سياسات موجهة لخفض معدلات الفقر.

خامساً: مشكلات التمويل المحلي المتمثلة في انخفاض حجم الادخار المحلي وانخفاضض حجم الإيرادات الضريبة ومحدودية وعائها. بالإضافة إلى صعوبة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي في تحقيق تنمية مستدامة لعدم استقرارها أو ارتباطها بمشروطيات سياسية واقتصادية. بالإضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار في الدول الافريقية، وغياب أو ضع السياسات الاقتصادية المالية والنقدية على توجيه هذا الاستثمار إلى الأنشطة ذات الأولوية التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبمعرفة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في افريقيا يمكن بالتبعية تحديد المناطق ذات الأولوية التي ينبغي أن تتضمنها أي استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهي:

أولاً: بناء رأس المال البشري من خلال بذل اهتمام أكبر بالمستويات الأساسية لخدمات التعليم والصحة بشكل رئيسي. مع توجيه المزيد من الجهود نحو ربط مخرجات التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل والتي تتماشى مع خطط التنمية المستدامة في الدول الافريقية.

ثانياً: التركيز عند رسم السياسات الاقتصادية في الدول الافريقية ليس فقط على استهداف معدات نمو اقتصادي أعلى وإنما شمولية هذه المعدلات بمعنى تحقيق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي المنشود مصحوباً في نفس الوقت بسياسات مالية وبرامج ضمان اجتماعي تراعي تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل وبالتالي الحد من الفقر.

ثالثاً: الاهتمام بصورة أكبر بقطاع الزراعة سواء فيما يتعلق باستهداف رفع انتاجيته من خلال توفير برامج تعليم وتدريب للعمالة الزراعية وتشجيع الاستثمارات الزراعية وتحديث أساليب وفنون الإنتاج الزراعي في الدول الافريقية من جهة. ومن جهة أخرى محاولة ربط هذا القطاع بقطاع الصناعة من خلال تشجيع الاستثمار في مشروعات التصنيع الزراعي والذي من شأنه أن يرفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية ويولد فرص توظيف أكثر.

رابعاً: تبني سياسات تحفيز ودعم التصنيع المحلي والاندماج في سلاسل القيم خاصة على المستوى الإقليمي كمرحلة أولية. فقطاع الصناعة يظل هو الركيزة الأساسية لاستدامة أي تنمية اقتصادية.

خامساً: اصلاح السياسات الاقتصادية المالية بهدف تعبئة الموارد الضريبية والنقدية لتحفيز الادخار المحلي وكذلك الاستثمار المحلي. هذا باعتبار أن مصادر التمويل المحلي يجب أن تكون هي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية المستدامة.

سادساً: تبني سياسات وبرامج استثمارية لا يقتصر تركيزها أة اهتمامها على تهيئة مناخ الاستثمار لجذب حجم أكبر من الاستثمارات فقط وإنما كذلك توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية مثل الاستثمارات الزراعية والصناعية والتكنولوجية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وفي النهاية يجب الإشارة مرة أخرى إلى أنه وإن كانت هذه الورقة ركزت على بعدين فقط لتحديات التنمية الإقتصادية في إفريقيا، إلا أن هذه التحديات تشمل أبعادً أخرى لا تقل أهمية عن التحديات الإقتصادية والديموغرافية والإجتماعية التي تناولتها الورقة، وهي التحديات السياسية والمؤسسية والتحديات الثقافية والتحديات البيئية والتي يجب التعامل معها كذلك لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

تشاد في مواجهة كوفيد -١٩ والتداعيات السياسية

محمد طاهر زين - صحفي تشادي وباحث في الشؤون الإفريقية - أنجمينا.

يتناول هذا التقرير تداعيات فيروس كورونا في تشاد، ويسلط الضوء على أبرز التحولات التي خلفها الفيروس في القطاعات المختلفة منذ إعلان أول حالة إصابة في شهر مارس حتى منتصف يوليو المنصرم، على ضوء البحث في التساؤلات التالية: كيف دخل كوفيد-١٩ تشاد؟ ما الآليات التي اتخذتها السلطات التشادية لمواجهة الفيروس؟ كيف تعامل الشارع التشادي مع ظروف الجائحة المعقدة؟

دخول كوفيد-١٩ تشاد

على غرار دول العالم معظم الحالات التي رُصِدت في تشاد وافدة من الخارج، حيث كشفت السلطات التشادية أول حالة إصابة في شهر مارس لمواطن مغربي مقيم في تشاد قادم من دولة الكاميرون المجاورة، تلاها حالات لمواطنين من كل من فرنسا والهند وألمانيا[١] إلى أن اكتشف حالات من داخل البلاد ليس لها تاريخ سفر خارجي، إلا أن المواطنين ما زالوا يشككون في صدقية الحالات التي أعلنت عنها الحكومة، وهو ما أكده المدير العام لوزارة الصحة العامة التشادية في بيان رسمي بالقول: «إن بعض الحالات التي سجلت في بعض المراكز الصحية بمدينة أبشة لا علاقة لها بكوفيد-١٩، بل هي مصابة بمرض الملاريا»[٢].

جدول يوضح الحالة الوبائية في تشاد بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠٢٠

حالات الوفاة	حالات الإصابة	حالات الشفاء	حالات نشطة
٧٦	٩٥٩	٨٦٥	١٨

مصدر البيانات: وزارة الصحة العامة التشادية

(١) «إعلان أول حالة إصابة بكورونا في تشاد»، Nord Sud Journal، (١٩، مارس، ٢٠٢٠) ، اطلع عليه بتاريخ: ٧، أغسطس، ٢٠٢٠م https://bit.ly/2PTGaab

(٢) «انظر: بيان وزارة الصحة العامة التشادية»، الإذاعة الوطنية، (أغسطس، ٢٠٢٠ م). أستمع إليه: ٥، أغسطس،٢٠٢٠م.

كيف تعاملت السلطات التشادية مع ظروف الجائحة؟

في منتصف شهر مارس أعلنت الحكومة عن تأسيس أول خلية لمجابهة الفيروس، أطلقت عليها "خلية اليقظة والسلامة الصحية" قبل أن تتحول لاحقاً إلى منسقية الاستجابة الصحية، تعمل على الرصد اليومي للحالة الوبائية في تشاد، وتوجيه النداء إلى المواطنين للامتثال بالتدابير الوقائية المعروفة عالميًّا.

وقد تعاقبت على إدارتها ثلاث قيادات في ثلاث مراحل متتالية:

المرحلة الأولى

قادها الأمين العام لدى رئاسة الجمهورية كالزيبي باهيمي ديبيه بمساعدة من وزير الصحة السابق بروفيسور محمود يوسف خيال، تعتبر من أصعب المراحل؛ حيث الشارع لا يبالي بخطورة الفيروس على الرغم من جهود الحكومة في التوعية الصحية، في ١٤ أبريل الماضي كشف الرئيس ديبي خلال خطاب له متلفز عن اعتماد خطة طوارئ لشراء معدات طبية بقيمة ١٥ مليار فرنك سيفا، وإنشاء صندوق لريادة أعمال الشباب بقيمة ٣٠ مليار فرنك سيفا، وصندوق لدعم ذوي الدخل المحدود بقيمة ١٠٠ مليار فرنك، ودعم الهيئة الوطنية للأمن الغذائي بـ٢٢ مليار فرنك، وأعلن عن اتخاذ حزمة قرارات جديدة تضمنت مجانية المياه لمدة ستة أشهر، والكهرباء لمدة ثلاثة أشهر إلى جانب توظيف ١٦٣٨ عاملاً في القطاع الصحي وهو الرقم نفسه المتبقي من العدد المعلن عنه في وقت سابق قبل اندلاع الفيروس بأشهر، بالإضافة إلى تقديم دعم إغاثي للمواطنين، ودفع مستحقات الموظفين المدنيين والعسكريين المتعاقدين والمتوفين، بقيمة ٥ مليارات فرنك سيفا. منح بدلات خاصة للكوادر الصحية، وتخفيض الضرائب الجمركية بنسبة ٥٠ ٪، وإعفاء جميع المنتجات الطبية من الضرائب والرسوم الجمركية. هذه الخطوة أشعلت حماساً كبيراً وسط المواطنين، إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الوعود لم ترَ النور حتى الآن[٣].

في ٢٦ أبريل الماضي أعلنت الحكومة عن حالة طوارئ صحية بالبلاد لإعطاء الصلاحية الكاملة لوزارة الصحة لاتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشار المرض، وقد صاحب ذلك المشهد أحداثٌ كثيرة وصراعات شديدة بشأن سياسات إدارة الأزمة، إذ أسفرت عنها خلافات حادة بين وزارة الصحة والنقابات العاملة في القطاع الصحي... وسط هذه الأحداث تسربت وثيقة سرية تُفيد باستخدام كمامات منتهية الصلاحية من قبل عمال الصحة [٤]، ما لبث طويلًا حتى أُعْلِن عن إصابة مجموعة من الأطباء بالفيروس، ولم يدم وقتٌ أطول حتى أُعْلِن عن إصابة رئيس الخلية.

---

(٣) «خطاب رئيس الجمهورية»، التلفزيون التشادي، (١٤، أبريل، ٢٠٢٠م). اطلع عليه بتاريخ: ٦، أغسطس، ٢٠٢٠.

(٤) «فيروس كورونا: هل هناك خطورة من استخدام قناع منتهي الصلاحية؟»، Tchad Infos، (اليوم، مايو، ٢٠٢٠م). اطلع عليه بتاريخ: ٧، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://tchadinfos.com/tchad/coronavirus-y-a-t-il-un-risque-dutiliser-un-masque-perime/.

مرحلة الذروة

تصاعدت حدة التوتر وسط المواطنين بسبب كثرة الوفيات وارتفاع أعداد الإصابات، مما ازداد الوضع سوءاً بتفشي الوباء وسط اللا مبالاة. وفي السابع من شهر مايو طالب زعيم المعارضة التشادية صالح كبزابو رئيس حزب الاتحاد من أجل التجديد والتنمية (UNDR) في تصريح صحفي رئيسَ الجمهورية بأن يخرج من صمته وأن يتولى زمام الأمور بنفسه بدلاً من الوكالة في مواجهة كوفيد-١٩ [٥]، ونال هذا الطلب تأييداً كبيراً في الشارع السياسي.

وفي اليوم التالي قررت السلطات التشادية عزل مدينة أنجمينا (العاصمة)، وذلك بمنع دخول المركبات وخروجها باستثناء تلك التي تحمل المواد الغذائية. في الخامس عشر من شهر أيار/مايو تسلَّم رئيس الجمهورية إدريس ديبي إدارة الأزمة بطلب آخر من الأمين العام للحزب الحاكم محمد زين بدا أثناء مؤتمر صحفي له بشأن الأزمة الصحية، قال: «ندعو رئيس الجمهورية حلَّ خلية اليقظة وإعادة تشكيلها بست وزارات فقط»، وتابع: «نناشد رئيس الجمهورية كما قاد غضب بوما بالأمس تولي قيادة هذه المعركة ضد الوباء»[٦]. وقد لوحظ خلال هذه الفترة تباطؤٌ ملحوظٌ في وتيرة حالات الإصابة اليومية، وفي خضم الصراع حول إمكانية انحسار الوباء والعودة إلى الحياة الطبيعية، وتوقعات الموجة الثانية للفيروس في ظل ظروف العزل المنزلي، بعد خمسة أيام من تسلُّمه إدارة الأزمة، وجه رئيس الجمهورية في العشرين من شهر مايو الماضي بتخفيف الإجراءات الاحترازية تدريجيًّا، وذلك بالسماح بإعادة افتتاح الأسواق، والمطاعم، ورفع الحظر على حركة المواصلات العامة مع إلزامية ارتداء الكمامات[٧].

ما بعد الإغلاق

في النصف الأخير من شهر مايو ٢٠٢٠ أسندت إدارة لجنة الاستجابة الصحية إلى البروفيسور شوا أوشيمي لإتاحة الفرصة أمام الكوادر الصحية لإدارة الأزمة تحت إشراف وزارة الصحة، تكللت جهوده بالنجاح. ومنذ تكليفه بالمهمة برزت نتائج إيجابية في مؤشر الحالة الوبائية في تشاد، ما اعتبره الكثيرون فاعلية التخصص والخبرة الميدانية للكوادر الصحية.

(٥) «تشاد-كوفيد-١٩: الأمم المتحدة تطلب من رئيس الدولة «الخروج عن صمته»»، الوحدة أنفو، (٧، مايو، ٢٠٢٠). اطلع عليه بتاريخ: ١٥، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/320jV7Z.

(٦) «زين بدا يحالب بإعادة تشكيل خلية الأزمة بيادة رئيس الجمهورية»، رفيق إنفو، (١٥، مايو، ٢٠٢٠م). اطلع عليه بتاريخ: ٩، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2PZd8py

(٧) «السلطات التشادية تقرر تخفيف إجراءات كورونا»، رفيق إنفو، (٢٠، مايو، ٢٠٢٠). اطلع عليه بتاريخ: ٩، أغسطس، ٢٠٢٠، https://bit.ly/2Y7cISD.

كورونا والشارع التشادي

لم يشهد تشاد نظاماً صحيّاً بمعايير طبية عالمية، بل يمكن القول بأنه ليس لديه نظام صحي، بدليل أن طفيلي الملاريا يقضى على حياة مئات المواطنين سنويّاً، بحسب المنسق الوطني لبرنامج مكافحة الملاريا سُجِّل ١,٢٤ مليون إصابة بالملاريا خلال العام الماضي ٢٠١٩[٨]، هذا مؤشر خطير ويؤكد عدم قدرة الدولة على القضاء على هذا المرض الفتاك، رغم أن الدعم الأممي الموجه لمكافحة هذا الداء يتدفق سنوياً، إلا أن المرض ما زال يجتاح أرجاء البلاد. إذا كان ملاريا كذلك، فما بالك بكورونا؟ عندما اجتاحت جائحة كورونا البلاد، ظن التشاديون بأنهم سيموتون بالملايين نتيجة نقص الخدمات العلاجية، وغياب كوادر صحية مدربة، ومحدودية المستشفيات التي يقصدها الناس.

لم يكن غريباً فشل النظام الصحي لدى المواطن التشادي، ولكن ما لا يستوعبه من أين وكيف يتلقى العلاج؟ في ظل إغلاق الحدود مع الدول التي يتوافد إليها المواطنون في معظم الأحيان للعلاج (الكاميرون، السودان، مصر، تونس، الأردن، وفرنسا)، لكن لم يبلغ الوباء مستوى التوقع.

آثار تجاهل الشعب التشادي خطورة الفيروس حفيظة الحكومة، مما أجبرها على إعلان عدة إجراءات منذ تفشي الوباء، منها حظر التجوال الليلي، ثم تبعها إغلاق دُور العبادة، والمحال التجارية وقاعات المناسبات، بالمقابل أثارت هذه القرارات حيرة المراقبين السياسيين، مما أسفرت عنها أسئلة كثيرة حول جدوى قرار الإغلاق في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعيشها البلاد، تابع ذلك ردود أفعال كثيرة. وفي قفزة مفاجئة تضاعفت حالات الإصابة في تشاد من ١١ إلى ٣٥ حالة خلال فترة وجيزة وهو ما تعرف بـ«المنحى المتسارع»، إذ تتضاعف حالات الإصابة كل يومين أو ثلاثة، وقد يرتفع إلى عدد مهول[٩]. وينظر المراقبون السياسيون إلى السلطات أنها تحاول تغيير منحى الوباء واستغلاله في تمرير أجندة سياسية من شأنها تمديد فترة الانتخابات وإقرار قوانين جديدة تمكنهم من فرض سطوتهم بقوة على الشعب.

تأجيل الانتخابات التشريعية

ثلاث سنوات مضت على انتهاء الدورة البرلمانية في تشاد، إلا أن السلطات ما زالت تصر على التمديد بحجة عدم توفر الميزانية المخصصة والتي تقدر بنحو (٥٦ مليون دولار) للعملية الانتخابية. في الرابع

---

(٨) «تصريح المنسق»، قناة الجزيرة، (٢١، أبريل، ٢٠٢٠ م). شوهد بتاريخ: (١٩، أغسطس، ٢٠٢٠ م).

(٩) د. محمد الشرقاوي، «تحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيو ليبرالية»، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات،(٣٠، مارس، ٢٠٢٠). اطلع عليه بتاريخ: ١٥، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3avi13i

من شهر فبراير ٢٠١٧ أعلن الرئيس التشادي إدريس ديبي تأجيل الانتخابات التشريعية حتى إشعار آخر، وقال «عندما أقول إننا لا نستطيع تنظيم الانتخابات التشريعية، فهذا بسبب نقص الإمكانات. في فترات نقص الأموال لا يمكننا أن نفعل شيئا. عندما يكون لدينا موارد يمكننا تنظيم الانتخابات التشريعية»[١٠].

في عام ٢٠١٨ صوتت الجمعية الوطنية على دستور جديد تحت مسمى «الجمهورية الرابعة»، وذلك عقب أعمال المنتدى الوطني الشامل لإصلاح المؤسسات، في محاولة أخرى لإطالة الدورة الرئاسية والبرلمانية. في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ أُعْلِن عن تكوين مكتب للحوار السياسي يضم ٣٠ عضواً برئاسة الأمين العام للحزب الحاكم محمد زين بدا والمعارض السياسي محمد أحمد الحبو من حزب الحرية والتنمية. واجتمعت الأحزاب السياسية للمعارضة الديمقراطية في ٣٠ مارس ٢٠١٩ في جلسة عامة بالعاصمة أنجمينا لدراسة الوضع الراهن السياسي، والوضع المتعلق بتكوين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI) وتعيين رئيسها، ورأت المعارضة أن خطوة تعيين رئيس اللجنة وأعضائها لا تحترم قانون ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨، ولا الإجماع. طالب زعيم المعارضة صالح كبزابو، الأحزاب السياسية للمعارضة الديمقراطية بإلغاء المرسوم المؤرخ بـ٢١ فبراير ٢٠١٩، الذي يقضي بتعيين وتكوين اللجنة واختيار أعضائها، ويتقدمون بالطعن في عملية التعيين التي تمت بموجب المرسوم رقم ٣٢٦ المؤرخ بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٩، ويعلنون تجميد مشاركتهم في الإطار الوطني للحوار السياسي (CNDP) حتى إشعار آخر.[١١] بعد أشهر قليلة وقع خلاف سياسي حول رئاسة الإطار، وتم الإطاحة بالرئيس ونائبه ووقع الاختيار على رومادومقار فيليكس من المعارضة رئيساً وموسى خدام من الحزب الحاكم نائباً، وعقدت قوى المعارضة التشادية في ١٨ يوليو ٢٠١٩ اجتماعاً للتشاور حول قائمة عضويتها في المكتب الجديد للإطار الوطني للحوار السياسي (CNDP)، بطلب من رئيس الجمهورية بتسمية عضوية المعارضة في مهلة أقصاها ٤٨ ساعة[١٢]. الأمر الذي أدى إلى نشوب خلاف داخل فصائل المعارضة بين بيرغي تيغوي فيثفول من اتحاد علماء البيئة التشاديين ومحمد بشارة من التحالف الاشتراكي، مما أسفر عن تعليق الاجتماع لوقت لاحق.

في ١٧ أغسطس ٢٠١٩ اتفقت المعارضة على قائمتها النهائية في الحوار السياسي. في اليوم التالي أعلن رئيس الجمهورية عبر مرسوم رئاسي عن تكوين الإطار بتمثيل ١٥ عضواً من الأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم و١٥ من أحزاب المعارضة.[١٣] في السادس من شهر يناير ٢٠٢٠ أعلن الإطار الوطني

(١٠) «تشاد «لا تملك» المال الكافي لإجراء انتخابات»، سكاي نيوز، (٤، فبراير، ٢٠١٧م). اطلع عليه بتاريخ: ١٩، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2ZsgnLf

(١١) «المعارضة السياسية تدرس الراهن السياسي في البلاد»، Tchadinfos، (٣٠، مارس، ٢٠٢٠م). اطلع عليه بتاريخ: ١٧، أغسطس، ٢٠٢٠، نسخة ورقية، ٢.

(١٢) مصدر سابق، رفيق أنفو.

(١٣) مصدر سابق، الوحدة أنفو.

للحوار السياسي رفضه للموعد المقرر لإجراء الانتخابات من قبل المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات الذي يصادف ٩ أغسطس ٢٠٢٠، بأسباب تتعلق بظروف موسم الخريف. وفي ١٧ مايو ٢٠٢٠ طالب رئيس الإطار بتأجيل الانتخابات إلى ٣١ ديسمبر بسبب كوفيد-١٩. ولبى نداءه رئيس المفوضية الوطنية المستقلة كودي محمد، وأعلن في تصريحات صحفية في ١١ يونيو الماضي تأجيل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ديسمبر المقبل، قائلاً: «لا يمكن إجراء الانتخابات التشريعية في ١٣ ديسمبر، نتيجة الوضع الصحي بسبب كوفيد-١٩، وموسم الخريف تؤخر عملية تسجيل الناخبين»[١٤]، وفي ٢٣ يونيو طالب رئيس الجمهورية أثناء لقائه مع أعضاء المفوضية ومسؤولي الإطار الوطني للحوار السياسي ترك الخلافات الداخلية جانباً وإعلان جدول زمني جديد للانتخابات، وقدمت المفوضية في إعلان لاحق نشر بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٢٠ الانتخابات الرئاسية عن البرلمانية على أن تجرى الأولى في ١٧ أبريل ٢٠٢١، والأخيرة ٢ أكتوبر ٢٠٢١.

«غضب بُوما»: رحلة القضاء على الجماعات الإرهابية

في ٢٩ مارس، أعلن رئيس الجمهورية عن إطلاق عملية «غضب بوما»، تعبيراً عن قلقه إزاء الهجمات الإرهابية المتكررة التي تشنها جماعة بوكو حرام المتشددة ضد القوات المسلحة التشادية المتمركزة في بحيرة تشاد [١٥]، في ٣١ مارس أشرف على عمليات بوما في جزيرة كاغا النيجيرية بحضور القادة الأمنيين والعسكريين. وفي٤ أبريل الماضي، أعلن رئيس الجمهورية عن انتصاره في عملية «غضب بوما» التي أطلقها ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية[١٦]، وأكد خلو منطقة الحرب من أي عنصر إرهابي.

التعليم عن بعد

من المهم مواكبة التطورات التقنية المتسارعة في الأنظمة المختلفة، ولا سيما في النظام التعليمي باستبدال الأوراق بشاشات لوحية ذكية، والدروس بمواد بصرية مدفوعة بوسائط متعددة، ولكن على حساب من؟ هذا السؤال ظل يتردد كثيراً وسط الطلبة والمدرسين، عندما أعلنت السلطات التشادية عن اتجاه للتعليم عن بعد بسبب ظروف الإغلاق التي فرضها فيروس كورونا عبر ٢٨ محطة إذاعية وتلفزيونية، وشبكة الإنترنت .

(١٤) مصدر سابق، التلفزيون التشادي.

(١٥) مصدر سابق، التلفزيون التشادي.

(١٦) «رئيس الجمهورية يلتقي بأعضاء الإطار الوطني للحوار السياسي؛ نشرة السادسة مساء»، الإذاعة الوطنية، (٤، إبريل، ٢٠٢٠م). استمع اليه بتاريخ: ٤، ابريل، ٢٠٢٠.

بطبيعة الحال لم تكن هناك إجابة مفيدة في ظل عدم استقرار التيار الكهربائي الذي يتوقف عليه تشغيل التلفزيون، بل ناهيك عن توفر التلفاز والأجهزة الذكية في متناول الشريحة المستهدفة، فضلاً عن غلاء باقات الإنترنت وضعف الشبكة... يقول عبدالرحمن يحيى أستاذ التعليم المتوسط: «عندما ألتقي بتلاميذي في المدرسة، يسألوني عن الدراسة، وأقول لهم إن الدروس ستبث عبر التلفاز، يضحكون ويعلقون بكل براءة «استاذ تيلي ماعندنا وكورا كله يقطعوا» أي: ليس لدينا تلفزيون، والكهرباء أيضاً تقطع»، مشيراً إلى أن هذا الكلام ينطبق على أكثر من ٩٠٪ من الطلاب التشاديين؛ حيث الكهرباء لا تغطي من التراب الوطني أكثر من ٦٪، بالإضافة إلى أن ٢٦٪ فقط من التشاديين يعيشون في المدن والحواضر.

وبالنظر في إمكانية تطبيق الدراسة عن بعد في تشاد، مرت ١٥ عاماً على تأسيس أول جامعة افتراضية سنة ٢٠٠٥م في محاولة للاستفادة من خدمات التكنولوجيا في التعليم عن بعد، ولكن لم يلحظ أي إنجاز لهذه الجامعة في القطاع التعليمي. في عام ٢٠١٢ حاولت الحكومة أن تمهد الطريق إلى هذا المسار من خلال توزيع ١٧ ألف جهاز كمبيوتر محمول على الطلبة في جامعة الملك فيصل، وجامعة أنجمينا، إلا أن معظم هذه الأجهزة تم بيعها من قبل الطلبة لتأمين احتياجاتهم الضرورية.

حملات المناصرة الرقمية

مع تفشي الوباء، وظروف الإغلاق المستعصية، أضحت الحاجة ملحة إلى البحث عن آليات عمل مواكبة لمتغيرات الواقع، الأمر الذي مكن السلطات التشادية في التكيف مع التقنية سريعاً، حيث أثرت هذه الظروف إيجاباً في حضورها الإعلامي على الفضاء الرقمي، مما بدا واضحاً في تعاطي المواطنين مع أخبار مؤسسات الدولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتفاعل النافذين مع حملات الناشطين المطالبة بالإصلاح الشامل، ولا سيما تلك التي ناشد فيها النشطاء وزارة الخارجية بإجلاء سيدات تشاديات عالقات في مطار أديس أبابا منذ الخامس عشر من مارس الماضي، نتيجة إغلاق مطار حسن جاموس الدولي بسبب فيروس كورونا المستجد. وبعد مرور ساعات من إطلاق الحملة على شبكات التواصل الاجتماعي غرد وزير الخارجية التشادي آنذاك شريف محمد زين شريف (وزير الإعلام الحالي) عبر تغريدة على حسابه في تويتر، منوهاً إلى أن الحكومة تدرس برنامجاً لنقل التشاديين العالقين في المطارات الدولية. وفي اليوم التالي قدمت السفارة التشادية في أديس أبابا، مجموعة من المساعدات للمسافرات التشاديات العالقات، بالإضافة إلى تسليم مبلغ قدره ٥٠٠ دولار لكل شخص، وتم إجلاؤهن بأيام.[١٧]

(١٧) مصدر سابق، الوحدة أنفو.

أعقبتها حملة تجمع أبناء تشاد التي طالب فيها خلية الأزمة الصحية بتعريب تقارير الحالة الوبائية بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٠، وتمت الاستجابة على الطلب بالفعل[١٨]، آخرها نشطاء تشاديون طالبوا باعتذار عمدة بلدية أنجمينا بسبب ترجمة خاطئة باللغة العربية لتهنئة المواطنين بعيد الفطر المبارك رصدها النشطاء في إحدى شوارع العاصمة بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٢٠. واعتذرت البلدية بعد ساعات عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك[١٩].

الرقمنة: تشاد على خطى الحكومة الإلكترونية

في خطوة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتطوير البنية الرقمية من خلال رقمنة الخدمات العامة - صادقت وزارة البريد والاقتصاد الرقمي لأول مرة على الخطة الإستراتيجية للتحول الرقمي في تشاد بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢٠ [٢٠]، وفي طفرة أخرى أطلقت وزارة التربية الوطنية بشراكة مع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات منصتين رقميتين للتعليم عن بعد عبارة عن موقعين إلكترونين تحت مسمى «Goclasse» و«EDUTCHAD». تقدمان محتوى تعليميّاً تفاعليّاً مدعوماً بمقاطع مرئية، وصوتيات ونصوص تشعبية وأنشطة تعليمية متنوعة[٢١]، إلا أن هذه الأخيرة لم تحظَ باهتمام على الرغم من أنها طفرة نوعية، ولكن يبدو أن وقته لم يحن بعد، فضلاً عن المستهدف نفسه يعيش في وضع مزرٍ لم يسمح له بالتكيف مع التحولات الرقمية.

العون الإنساني لمواجهة كورونا

منذ إعلان الوباء في تشاد بدأت المساعدات بأشكالها المتعددة تتدفق من كل الدول الصديقة والشركات الاستثمارية الأجنبية العاملة في البلاد، حيث أسست الحكومة صندوقاً لمساعدتها في احتواء تفشي الوباء. توافدت مجموعات كبيرة من البنوك التجارية، والهيئات الدبلوماسية وأعضاء الحكومة وبعض من رجال الأعمال إلى تقديم شيكات مالية لدعم صندوق كوفيد-١٩. تفيد التقارير الإخبارية بأن المساهمات المالية تقدر بنحو ٦٣٨ مليون فرنك سيفا (١٠٢٠٨٠٠ دولار أمريكي).

---

(١٨) «رسالة تجمع أبناء تشاد إلى خلية الأزمة»، صفحة التجمع على الفيسبوك، (١٩، ابريل، ٢٠٢٠). اطلع عليه بتاريخ: ١٥، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3aBtDBS.

(١٩) «اعتذار بلدية أنجمينا؛ كان الباحث ضمن المشاركين في هذه الحملة»، صفحة البلدية الرسمية عبر فيسبوك، (٢٩، مايو، ٢٠٢٠). اطلع عليه بتاريخ: ١٦، أغسطس، ٢٠٢٠، https://bit.ly/2EikaTB.

(٢٠) الباحث كان ضمن المشاركين في الورشة الوطنية للمصادقة على الخطة الإستراتيجية للتحول الرقمي في تشاد.

(٢١) «الحكومة تطلق منصتين رقميتين للتعليم عن بعد»، رفيق إنفو، (١٥، إبريل، ٢٠٢٠م). اطلع عليه بتاريخ: ١٢، أغسطس، ٢٠٢٠، https://bit.ly/2Y9RAef.

جدول مساهمات صندوق كوفيد-١٩ تشاد

الجهة	قيمة المساهمة
بنك التنمية الإفريقي	٥٠٠,٠٠٠ مليون فرنك سيفا
الرابطة المهنية للمؤسسات الائتمانية	٥٠ مليون فرنك سيفا
شركة تيقو للاتصالات	٢٠ مليون فرنك سيفا
سفراء تشاد في الخارج	١٦ مليون فرنك سيفا
أعضاء الحكومة	١٥ مليون فرنك سيفا
الشركة الوطنية للكهرباء	١٥ مليون فرنك سيفا
اللاعب التشادي لينغا كاسمير	١٢ مليون فرنك سيفا
شركة سودا تشاد	١٠ ملايين فرنك سيفا
المجموع : ٦٣٨,٠٠٠٠ فرنك سيفا	

مصدر البيانات: خلية اليقظة – رئاسة الجمهورية: التاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢٠

وعلى صعيد المساعدات الصحية، تلقت وزارة الصحة العامة خلال فترات متقطعة مساعدات طبية مقدمة من قبل كل من دولة: الصين، وأمريكا، وألمانيا، وتركيا، وفرنسا، والمغرب تمثلت في أجهزة اختبار كورونا، وأجهزة التنفس، وسيارات الإسعاف، والكمامات والمطهرات الكحولية. دول تسعى للحفاظ على مكتسباتها التاريخية في تشاد مثل فرنسا، وأخرى صاعدة ولجت منافسة القوى الاستعمارية السابقة بحثاً لها عن موقع قدم، وهي الصين وتركيا...

الخاتمة

رغم الخسائر التي خلفتها الجائحة في الأرواح والممتلكات يمكن القول أنها كشفت هشاشة النظام الصحي، والوضع الاقتصادي، والمناخ السياسي، والبنية التحتية التعليمية. بالمقابل أعطت دفعة مهمة نحو تحديث البنى التحتية ولا سيما الرقمنة والحكومة الإلكترونية، وهذا يعد مكسباً للبلاد في ظل الأزمة الحالية.

السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن المائي المصري

إيمان الشعراوي - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية وإعلامية مصرية - القاهرة.

بدأت تركيا إستراتيجيتها الجديدة نحو إفريقيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام٢٠٠٢م، والذي حرص على إعادة تفعيل الدور التركي في الدائرة الإفريقية وترتيب التحالفات ومراكز القوى؛ وذلك بعد الفشل في الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، حيث اتجهت تركيا إلى القارة الإفريقية لتمديد نفوذها واستعادة مجدها القديم، والبحث عن دور جديد يتيح لها موطئ قدم على البحر الأحمر والاستفادة من مزايا القارة الإفريقية الكبرى، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الجغرافية.

وتتمتع منطقة القرن الإفريقي[١] بأهمية جيوستراتيجية جعلها مطمعًا للعديد من القوى الدولية والإقليمية وعلى رأسها تركيا، إذ إنها تمتلك موقعًا متميّزًا وتتمتع بمنافذ بحريَّة مهمّة، سواء كانت في البحر الأحمر أو بموقع خليج عدن والمحيط الهندي، لذلك فهي تعد من بين أهم المنافذ التجارية على مستوى العالم، كما أنها حلقة وصل بين قارات العالم القديم عن طريق قناة السويس ذات الأهمية الإستراتيجية، وهذا الموقع يتيح السيطرة على البحر الأحمر عن طريق التحكم في مضيق باب المندب، بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية والأمنية الأخيرة في منطقة القرن، التي زادت من أهميتها الإستراتيجية وتطلع القوى الإقليمية إليها وجعلها مطمعًا لكل القوى الخارجيّة في البحر الأحمر والشرق الإفريقي ككل.

أولاً: «دائرة القرن الإفريقي في الإستراتيجية التركية»: الرؤية والأهداف

تُبدي تركيا منذ سنوات اهتمامًا ملحوظًا بقارة إفريقيا عمومًا وبشرق القارة تحديدًا، وقد ظهر هذا في كثافة النشاط التي تنفذه بشكل متزايد من خلال استخدام جميع أدوات السياسة الخارجية التركية، ويعد أحد الشواهد على ذلك وصول عدد السفارات التركية في إفريقيا إلى ٤٢ سفارة، حيث أُفتُتِح ٢٧ سفارة فقط

(١) منطقة القرن الإفريقي سميت بهذا الاسم بسبب النتوء البارز الذي يتوسط الشرق الإفريقي. وهناك عدم اتفاق على تعريف واحد فالبعض يعتبر أن القرن الإفريقي يضم الصومال وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا، وهناك من يضيف لهم السودان وكينيا، ووفق المنظور الإستراتيجي الأمريكي فإن القرن الإفريقي يمتد ليشمل أوغندا واليمن.

بعد ٢٠٠٩م، فيما كانت أول سفارة تركية في إفريقيا في أديس أبابا وافتُتِحَت عام ١٩٢٦م، وهذا يعكس مدى الأولوية التي تفردها تركيا لإفريقيا وسعيها للاستفادة من إمكاناتها السياسية والاقتصادية، ويأتي هذا النشاط التركي المتزايد في ظل تزايد التنافس من قبل عدة قوى دولية، مثل الولايات المتحدة والصين والبرازيل، وقوى إقليمية مثل إيران وإسرائيل، ويحاول معظم الدول الفاعلة فتح أو استعادة العلاقات الدبلوماسية هناك، فعلى سبيل المثال عيَّنت الولايات المتحدة سفيرًا لها في مقديشو في ٢٤ فبراير ٢٠١٥م، وهو أول سفير أميركي في مقديشو منذ العام ١٩٩١م[٢].

مواجهة تنامي القوى الإقليمية والدولية

ويعتبر التمدد التركي في منطقة القرن الإفريقي مهمًّا جغرافيًّا، وسوف يمكّنه من تحقيق العديد من المكاسب، أبرزها تعزيز أوراقه في بعض الملفات الإقليمية، وذلك مثل مواجهة تنامي نفوذ بعض القوى الإقليمية والدولية، مثل: إيران، وإسرائيل، والصين، ومحاولة تطويق ومحاصرة تحركات بعض القوى الأخرى، مثل: الإمارات، ومصر، في إطار التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في المنطقة، إضافة إلى السعي نحو تقديم تركيا نفسها بديلاً إقليميًّا جاهزًا لتحقيق وحماية مصالح وأهداف القوى الغربية والولايات المتحدة في المنطقة، في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى بناء قوة ونفوذ، يجعل منها قوة عظمى سياسيًّا، واقتصاديًّا، وعسكريًّا.[٣]

كما تسعى تركيا لتعزيز الحضور في منطقة القرن الإفريقي؛ نظرًا لأهميتها الإستراتيجية، لا سيما في الصومال، لكونه يقع في قلب مسرح الأحداث الإقليمية، بما يجعله بمنزلة العمق الإستراتيجي للأمن القومي العربي، ولقربه الجغرافي من منطقة الخليج العربي، ومنطقة الشرق الأوسط، كما أن الصومال تطل على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وهو ما تسعى تركيا لإثبات وجودها ونفوذها في هذه الممرّات المائية، وحماية المصالح الاقتصادية التركية في القارة الإفريقية، فضلًا عن البحث عن المزيد من الاستثمارات في المنطقة، حيث يمنح الوجود في هذه المنطقة تركيا العديد من المميزات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، والعسكرية، ففي الوقت الذي يبلغ فيه حجم الاستثمارات التركية المباشرة في إفريقيا نحو ستة مليارات دولار، تستحوذ منطقة شرق إفريقيا على نصفها تقريبًا، ويبلغ نصيب الصومال منها نحو مئة مليون دولار.[٤]

---

(٢) محمود سمير الرنتيسي، «الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب»، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، م ،٢٠١٥م)،ص.٢

(٣) القرن الإفريقي بوست، «كيف تُعزز تركيا حضورها في القرن الإفريقي وتُضيق الخناق على لاعبين إقليميين؟»، (٢٣، يوليو، ٢٠٢٠م)، https://hafpost.net/news/11500/

(٤) المرجع السابق.

ثانيًا: الانفتاح الاقتصادي التركي على القرن الإفريقي

تُعد العلاقات الاقتصادية من أولويات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي، حيث تشارك كلًا من الحكومة والقطاع الخاص في استثمارات القرن الإفريقي، وتعوّل تركيا على آليات اقتصادية ثلاث لتعزيز نفوذها في المنطقة، هي تقديم مساعدات اقتصادية، والسعي إلى رفع مستوى التبادل التجاري، وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على استكشاف فرص الاستثمار في المنطقة[٥].

الصومال أكثر الدول تلقيًا للمساعدات الإنسانية التركية

تعد تركيا من أهم البلدان الداعمة للصومال في مواجهة ظاهرة الجفاف والتصحر، وفي المشاركة في عملية إعادة الإعمار، وهو ما أسفر عن زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين البلدين مع الصومال، وذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢ ، حيث تغيرت طبيعة العلاقات الاقتصادية بين تركيا والصومال بينما كانت العلاقات التجارية التركية مع الصومال ٦ ملايين دولار عام ٢٠١٠م، إذ وصلت إلى ٤٢ مليون دولار عام ٢٠١١م، ثم بلغ ذروته إلى ٦٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤م[٦].

كما ارتفع حجم التبادل التجاري من ٧٢ مليون دولار عام ٢٠١٥م ليصل نحو ٨٠ مليون دولار عام ٢٠١٦م، فضلاً عن عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم ومجالات التعاون الاقتصادي المختلفة بين البلدين[٧].

وحقق حجم التجارة الثنائية مع الصومال طفرة كبيرة، وذلك من ١٨٧ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٨م إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٩م[٨].

وبلغت قيمة الاستثمارات التركية في الصومال في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة، حوالي ٧٢ مليون دولار عام ٢٠١٥م، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٧م إلى ١٠٠مليون دولار[٩].

ويجب الإشارة إلى أن الوجود التركي في الصومال ظهر بقوة في عام ٢٠١١م أثناء المجاعة التي ضربت البلاد نتيجة موجات الجفاف المتكررة، وقد زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الصومال خلال المجاعة كأول

(5) "Turkey Looks to Play Larger Economic and Security Role in East Africa," *World politics Review*, June 6, 2016, https://www.worldpoliticsreview.com/trend-lines/18985/turkey-looks-to-play-larger-economic-and-security-role-in-east-africa

(6) Abdurrahim Siradag, "Turkish-Somali Relations: Changing State Identity and Foreign Policy," *Inquiry - Sarajevo Journal of Social Sciences* 2, no. 2 (2016), 13.

(٧) محمود قاسم، «لماذا انحازت الصومال لتركيا داخل أروقة الجامعة العربية؟»، المرصد المصري، (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٩م).

(8) "Relations between Turkey and Somalia, Site of the Turkish Foreign Ministry," *Republic of Turkey: Ministry of Foreign Affairs*, http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-somalia.en.mfa

(٩) الاستثمارات التركية في الصومال، (الصومال: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (٢٥، ديسمبر، ٢٠١٧م).

زعيم غير إفريقي يزور الصومال منذ ٢٠ عامًا، وبذلك أصبحت الصومال واحدة من أكبر الدول المستفيدة من المساعدات التركية[١٠].

إثيوبيا تحصل على نصف الاستثمارات التركية لإفريقيا

وتعد تركيا من أهم الشركاء الإستراتيجيين لإثيوبيا، حيث تعمل في مجالات حيوية ومشاريع إستراتيجية، ويأتي على رأسها مشروع السكك الحديدية، الذي تهدف إثيوبيا من خلاله لربط البلاد بشبكة من السكك الحديدية السريعة، وبلغت استثمارات تركيا في إثيوبيا نحو٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٧م، وسعت أنقرة إلى زيادتها لتصل إلى ١٠ مليارات دولار بنسبة زيادة تبلغ ٣٠٠٪ حسب ما صرح به السفير التركي لدى إثيوبيا «فاتح أولوصوي» في يناير ٢٠١٨م، وتعتبر الاستثمارات التركية هي الأكبر بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إثيوبيا مشكّلة نصف الاستثمارات الأجنبية، متفوقة بذلك على الصين والهند عبر ٣٥٠ شركة تركية أتاحت نحو ١٠ آلاف فرصة عمل، كما يستضيف «السوق التجاري الإثيوبي شركات استثمارية تركية كبرى، من أمثال BME للكابلات، وإيكيا اديس للنسيج[١١].

وبحسب بيانات لجنة الاستثمار الإثيوبية في عام ٢٠٢٠م أن قيمة الاستثمارات التركية في إثيوبيا تقدر بـــ٢,٥ مليار دولار، أي ما يعادل نصف الاستثمارات التركية في القارة الإفريقية، وتخطط الدولة لبناء أكبر مطار في إفريقيا على بعد حوالي ٥٠ كيلو مترًا من العاصمة أديس أبابا، ومن المتوقع أن يكون المطار الجديد أكبر من مطار شارل ديغول في فرنسا، باستثمار قدره ٥ مليارات دولار[١٢].

السودان بوابة تركيا لإفريقيا

تنظر تركيا إلى السودان على أنها بوابة لإفريقيا تساعدها في زيادة حضورها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي عبر القارة، وقد تضاعف دور تركيا في السودان في أوائل عام ٢٠١٧م، مستثمرًا العلاقة الوثيقة مع الرئيس الأسبق عمر البشير، حيث إنه خلال زيارة الرئيس التركي أردوغان للسودان عام ٢٠١٧م، عُقِدَ العديد من اتفاقيات التعاون، ولعل أبرزها تسليم السودان جزيرة سواكن[١٣] الواقعة في البحر الأحمر

(١٠) مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، «التغلغل التركي في الصومال - المظاهر والآثار السلبية»، تقرير (مقديشو: مؤسسة الصومال الجديد،٢٠١٧م) ص٢.

(١١) جوزيف رامز امين، «العلاقات التركية مع منطقة القرن الإفريقي»، مجلة: آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، عدد ٤٧، ٢٠١٨م) ص٤٣.

(١٢) طوفان أقتاش، «تركيا تحتل المرتبة الثانية بإثيوبيا في الاستثمار الأجنبي»، وكالة الأناضول، (١٧، يناير، ٢٠٢٠م)، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%B1%

(١٣) جزيرة سواكن: هي جزيرة واقعة في البحر الأحمر شرقي السودان، ويعد ميناء سواكن الأقدم في السودان وهو الميناء الثاني للسودان بعد بور سودان الذي يبعد ٦٠ كلم إلى الشمال منه، وسبق للدولة العثمانية استخدام- جزيرة سواكن مركزًا لبحريَّتها في البحر الأحمر، وضمَّ الميناء مقر الحاكم العثماني لمنطقة جنوب البحر الأحمر بين عامي ١٨٢١م و١٨٨٥ ١٨٨م، وهي موقع تجاري عثماني تاريخي قديم قد توقف عن العمل على ساحل البحر الأحمر السوداني.

شرقي السودان لتركيا كي تتولى إعادة تأهيلها وإدارتها لفترة زمنية لم تحدد، وتعهد أردوغان باستعادة الجزيرة وإحياء أهميتها الثقافية وإعادة العبَّارات السنوية إلى الأماكن المقدَّسة، كما تضمنت الصفقات الثنائية التي بلغ مجموعها حوالي ٦٥٠ مليون دولار خططًا لتعزيز التعاون العسكري وبناء مرفق لرسو السفن البحرية والمدنية في سواكن، واتفق الرئيس السوداني الأسبق عمر البشير والرئيس التركي الزائر أردوغان على زيادة التجارة والتبادل بين البلدين إلى مليار دولار في غضون عام واحد وزيادة التجارة الثنائية إلى ١٠ مليارات دولار(١٤).

وبالنسبة لإريتريا فإن مشاركة تركية في إريتريا تعتبر متواضعة، ففي عام ٢٠١٦م بلغت التجارة الثنائية حوالي ١٧,٩ مليون دولار، لكن تركيا رحبت رسميًّا بجهود السلام التي تبذل بين إريتريا وإثيوبيا والتقارب بين الدولتين ورفع الأمم المتحدة العقوبات في نوفمبر ٢٠١٨م(١٥).

تطلعات لإدارة ثاني أكبر ميناء إستراتيجي في إفريقيا بجيبوتي

وتحاول أنقرة توسيع نطاق إستراتيجيتها، وكسب موطئ قدم تركي جديد في البحر الأحمر، ففي ديسمبر ٢٠١٦م وقعت تركيا اتفاقية مع جيبوتي؛ لإنشاء منطقة تجارة حرة تبلغ ١٢ مليون متر مربع مع قدرة اقتصادية محتملة بقيمة تريليون دولار في سبتمبر ٢٠١٧ (١٦).

وفي ٢٠١٩م افتتحت تركيا أكبر مسجد في جيبوتي «عبد الحميد الثاني»، وقد زُيِّنت الجدران بمخطوطات عثمانية كلاسيكية، والفكرة نشأت في ٢٠١٥م، حين قال رئيس جيبوتي، إسماعيل عمر غيلي أثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه يتمنى مسجدًا بفن معماري عثماني، لذلك تتطلع تركيا إلى الظهور كقوة إسلامية ففي المساجد يمكن نشر أي شكل من الأيديولوجيات. ومن خلال الدين يمكن ممارسة التأثير والسلطة، يقول بكاري سامبي، مدير معهد تيمبوكتو، بأن الدين في البلدان الإفريقية يعد إستراتيجية فعالة لممارسة التأثير وهي التي تستثمرها تركيا(١٧).

وفي ٢٠٢٠م تتطلع تركيا لتتولى إدارة ثاني أكبر ميناء إستراتيجي في القرن الإفريقي الموجود في جيبوتي، والذي لعب منذ فترة طويلة دورًا مركزيًّا في التجارة الإقليمية، وفقًا للاتفاقية التي تمت بين البلدين بشأن

(14) Zach Vertin, "Turkey and The New Scramble for Africa: Ottoman Designs or Unfounded Fears?" *Brookings*, May 19, 2019, https://www.brookings.edu/research/turkey-and-the-new-scramble-for-africa-ottoman-designs-or-unfounded-fears/

(15) Willem van den Berg & Jos Meester, "Turkey in the Horn of Africa Between the Ankara Consensus and the Gulf Crisis," *Clingendael Netherlands Institute of International Relations*, (2019), 5.

(16) Mustafa Gurbuz, "Turkey's Challenge to Arab Interests in the Horn of Africa", *Arab Center Washington DC*, (2018), http://arabcenterdc.org/policy_analyses/turkeys-challenge-to-arab-interests-in-the-horn-of-africa/

(١٧) محمود أحمدي نجاد، «المساجد في إفريقيا: معيار نفوذ وقوة لدول شرق أوسطية»، أكاديمية DW، (٢٠، ديسمبر، ٢٠١٩م)، https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AC%D85

التعاون البحري، وتعمل مجموعة البيرق التركية على تشغيل ميناء مقديشو في الصومال، وقد كشفت التطورات الإقليمية الأخيرة أن حكومة جيبوتي قد تنقل قريبًا إدارة أحد موانئها الإستراتيجية إلى البيرق أو مجموعة أخرى مرتبطة بالرئيس أردوغان، حيث تغطي الاتفاقية التي حصلت عليها شركة «نورديك مونيتر» (Nordic Monitor)، مجالات مثل إنشاء مشاريع مشتركة لتشغيل وإدارة الموانئ وكذلك النقل البحري الدولي وخدمات الملاحة وبناء السفن واليخوت وتطبيق التقنيات الحديثة والتدريب[١٨].

وقد استمرت العلاقات الثنائية بين كينيا وتركيا في تعزيزها مع افتتاح البلاد سفارتها في أنقرة في عام ٢٠١٢م، حيث إنه في أبريل ٢٠١٤م، زار الرئيس أوهورو كينياتا تركيا وقام بتوقيع اتفاقيات مختلفة. كما تم توقيع مذكرة تفاهم خلال زيارته، وقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين ١٤١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦م، وفي الأشهر الـ١١ الأولى من عام ٢٠١٧م، تجاوز إجمالي حجم التجارة بين البلدين ١٥٩ مليون دولار أمريكي، بدأ الاعتراف بتركيا كشريك تنموي ناشئ رائد في كينيا، كما طورت الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنسيق (TIKA) مشاريع مختلفة خاصة في مجالات الصحة والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية والتعليم، وبالنسبة لتركيا ، لا تزال كينيا نقطة دخول رئيسة إلى مجموعة شرق إفريقيا (EAC)، والسوق المشتركة لشرق ووسط إفريقيا (COMESA) ومجموعة تنمية جنوب إفريقيا (SADC) ابتداءً من منتصف عام ٢٠١٤م[١٩].

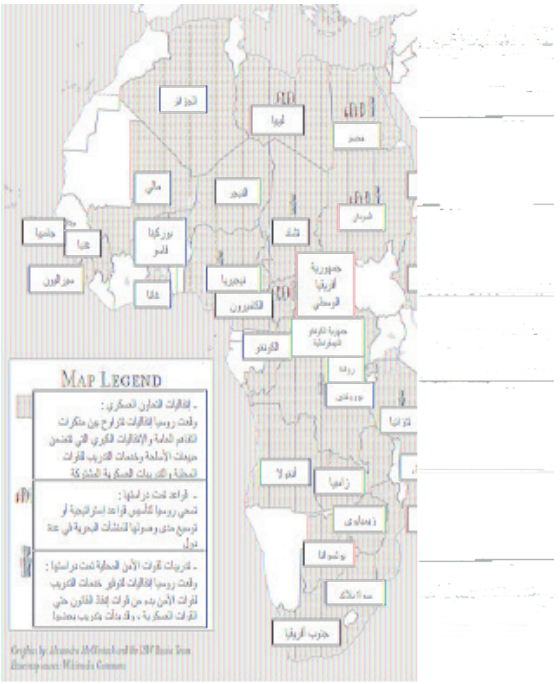

يوضح هذا الشكل المشروعات التركية البارزة في منطقة القرن الإفريقي باللون الأحمر وقواعد عسكرية لقوى أخرى باللون الأزرق.

Source: Willem van den Berg & Jos Meester," Turkey in the Horn of Africa Between the Ankara Consensus and the Gulf Crisis", CRU Policy Brief (Clingendael: Clingendael Netherlands institute of international relations, 2019)

(18) "Turkey Aiming to Take over Management of Strategic Port in Djibouti," *Nordic Monitor*, 4 March 2020, https://www.nordicmonitor.com/2020/03/turkey-aiming-to-take-over-the-management-of-a-strategic-port-in-djibouti

(19) "Kenya eyes more trade with Turkey as Africa Readies for TABEF 2018," *Trade Mark East Africa*, 13 September 2018, https://www.trademarkea.com/news/kenya-eyes-more-trade-with-turkey-as-africa-readies-for-tabef-2018

ثالثًا: إعادة «إحياء العثمانية»

يتحرك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشكل سريع لاستعادة أمجاد إمبراطورية أجداده العثمانية في إفريقيا لخدمة المصالح التركية وتقديمها كنموذج للعالم الإسلامي وبديل للغرب، ومحاولة وصل ما انقطع عبر التاريخ لاستعادة الأمجاد على التراب الإفريقي، حيث كان معظم الشمال الإفريقي والسودان وإريتريا وإثيوبيا وبلاد الصومال جزءًا من الدولة العليَّة.

لذلك استخدمت تركيا العديد من السبل لتعزيز دورها في منطقة القرن الإفريقي، ومنها التأكيد على انفرادها بإرث تاريخي من الروابط مع تلك المنطقة منذ عهد الدولة العثمانية، حيث استغلت الدين -على الرغم من تبعية الدستور التركي للعلمانية- كأحد مصادر تعزيز دورها في منطقة القرن الإفريقي، فمعظم سكان القرن الإفريقي ليسوا مسلمين فحسب، بل ينتمون إلى المذهب الحنفي، الذي يرجع لتركيا الفضل في نشره فيها إبان تبعية السودان والصومال وإريتريا لها[٢٠].

وهو ما يجعلنا نقول إن تركيا تعتمد في إستراتيجيتها للنفوذ في الداخل الإفريقي على الاستثمار في الحقل الديني، لخلق جماعات ذات ولاءٍ لأنقرة وباستخدام أدواتها الناعمة ممثلة في المساعدات الإنسانية والمدارس والمنح الدراسية وبناء المساجد ومنظمات الإغاثة، ففي منطقة القرن الإفريقي وخاصة الصومال والسودان، نجد نشاطًا مكثفًا لعدد من الوكالات والمؤسسات التركية التي تقدم المساعدات والإغاثة، كوكالة التعاون والتنسيق «تيكا» ومؤسسة «ديانيت» التي تعمل تحت مديرية الشؤون الدينية التي توفر المنح العلميّة للدراسات الإسلامية للطلاب من إفريقيا في تركيا، إلى جانب هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات «IHH» التي تنشط في ١٣٥ دولة على مستوى العالم، وتعمل على جمع التبرعات تحت ذريعة حفر الآبار وبناء المساجد والمستشفيات والمدارس ودور الأيتام والمراكز الثقافية[٢١].

ويجب الاشارة إلى أن مسوِّغاتِ أنقرةَ في تقديم المساعدة لدول منطقة القرن الإفريقي أنها بوازع إنساني ولخدمة «الأخوة الإيمانية الإسلامية»، فخلال فترة المجاعة التي ضربت شرق إفريقيا وخلَّفت وراءها آثارًا كارثية، وكان هناك ٩,٥ مليون شخص في حالة حرجة بسبب نقص الغذاء و٤ ملايين في الصومال وتخاذل المجتمع الدولي لمساعدة الصومال، تم عرض مساعدة تركيا على أنها إنسانية وباعتبارها «أحد المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية التركية» في إفريقيا. كما تتبع تركيا سياسة استيعاب موسعة مع دول القارة الإفريقية، في محاولة منها لإعادة تشكيل شعوبها دينيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا بما يخدم مصالحها، ويضمن لها استعادة إرثها العثماني القديم، لخلق عثمانية جديدة تقوم على تبعية سياسية واقتصادية وعسكرية،

---

(٢٠) آلاء رجب محمد، «الدور التركي في منطقة القرن الإفريقي (٢٠٠٢-٢٠١٧)»، (رسالة ماجستير، جامعة حلوان، ٢٠١٩م)، ص: ٧٣ – ٧٢.

(٢١) محمد الكناني، «العثمانية التركية الجديدة في إفريقيا»، المرصد المصري، (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٠م).

واستغلالاً لظروف وأوضاع تلك الدول ذات الحاجة الماسة للمساعدة والدعم في مختلف المجالات، ولعباً على أوتار الدين والتاريخ والتخلص من التبعية للمستعمر الأوروبي القديم[٢٢].

وعلى الرغم من أن المشروع التركي الأردوغاني ظهر في بداية أمره برداء اقتصادي وإنساني من خلال دعم العلاقات مع الصومال منذ عام ٢٠١١م، إلا أنه سرعان ما أفصح عن دوافعه الحقيقية من خلال الوجود العسكري التركي على الأراضي الإفريقية، ففي عام ٢٠١٦م، قامت تركيا بافتتاح أكبر سفارة في مقديشو. وقد استغلت تركيا تبعات مناخ الحرب الأهلية، وقامت بافتتاح قاعدة عسكرية في الصومال في عام ٢٠١٧م، كما نجحت أنقرة في تأسيس روابط قوية مع كبار السياسيين داخل الحكومة الصومالية، وقامت بتمويل عدد من المواقع الإخبارية المحلية في سياق ما يُمكن وصفه بأنه حالة مثالية من الزبائنية السياسية[٢٣].

زيارات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ عام ٢٠٠٥م لمنطقة القرن الإفريقي

السنة	الدولة
٢٠٠٥م	إثيوبيا
٢٠٠٦م	السودان ومصر والجزائر
٢٠٠٧م	إثيوبيا
٢٠١١م	الصومال
٢٠١٢م	الصومال
٢٠١٥م	الصومال وجيبوتي وإثيوبيا.
٢٠١٦م	الصومال وكينيا وأوغندا والسنغال وكوت ديفوار وغينيا ونيجيريا وغانا وجيبوتي
٢٠١٧م	السودان وتشاد وتونس
٢٠١٨م	جنوب إفريقيا وزامبيا
٢٠١٩م	تونس
٢٠٢٠م	الجزائر

الجدول من إعداد الباحث

(٢٢) محمود قاسم، مرجع سابق.

(٢٣) حمدي عبدالرحمن، «**سياسات التغلغل: دوافع أردوغان لإحياء «العثمانية الجديدة» في إفريقيا**» (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٠م).

رابعًا: تهديدات الأمن المائي المصري

للقرن الإفريقي أهمية إستراتيجية لمصر؛ لأن معظم دولها تطل على البحر الأحمر، وتُصنف من ضمن الدول الواقعة في حوض النيل، ومن ثم فهي تتحكم في منابع مياه النيل الذي يشكّل موردًا رئيسًا لمصر، وهو ما يفسر محاولات مصر عام ٢٠١٤م لإعادة إحياء العلاقات بعد انقطاع دام لسنوات منذ محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥م، وكان لهذا الغياب المصري على المستوى الرئاسي أثر كبير على تردي العلاقات المصرية مع دول القرن الإفريقي(٢٤).

وتكشف خريطة أهداف السياسة الخارجية المصرية في القرن الإفريقي عن الممانعة في ترسيخ الدور التركي في المنطقة، حيث إن مصر تضع على رأس أولوياتها أمن دول حوض النيل والبحر الأحمر، وقناة السويس، فكل من يعترض تلك الأهداف يشكل تهديدًا للأمن القومي المصري(٢٥).

تتمتع دول القرن الإفريقي بأهمية جيوسياسية للدولة المصرية، وعليه حظيت هذه الدول بأهمية خاصة على أجندة السياسة الخارجية المصرية عقب ثورة ٣٠ يونيو وزادت أهميتها عقب تولي مصر رئاسة الاتحاد الإفريقي ووضع خطة تنموية للقارة تقوم على تنفيذ أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ (٢٦).

وقد ساهمت علاقة تركيا ببعض دول القرن الإفريقي بتهديد مصالح مصر المائية خاصة إثيوبيا والسودان والصومال، ففي السودان ساهمت تركيا في تأجيج الخلاف بين مصر والسودان أثناء حكم عمر البشير ووقوف السودان بجانب إثيوبيا بشكل غير مباشر في مفاوضات سد النهضة والذي تعتبره الدولة المصرية تهديدًا لأمنها القومي وسيقلل حصة مصر من مياه النيل بمقدار ٢٢ مليار متر مكعب سنويًّا؛ مما سيضر بالزراعة والإنتاج الكهرومائي، فضلًا عن جزيرة سواكن التاريخية التي أخذت تركيا حقَّ إدارتها وحملت قيمة رمزية في التنافس عليها من قبل الفاعلين في الشرق الأوسط الأمر الذي أثار حفيظة الجانب المصري(٢٧).

وفي الصومال فإن النفوذ التركي المتزايد سوف يجعلها فاعلاً أساسيًّا في جميع الترتيبات داخل الصومال وفي القرن الإفريقي أيضًا، وعلى سبيل المثال، فإن إدارة تركيا لموانئ مقديشيو وبربرة، وسعيها للوجود الفاعل في ميناء جيبوتي، ومزاحمة شركة دبي للموانئ - ربما يُتيح لها نفوذًا قويًّا في منطقة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو ما قد يهدد المصالح المائية المصرية(٢٨).

---

(٢٤) أماني الطويل، «**توجهات الدولة المصرية إزاء إفريقيا**»، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السياسة الدولية، العدد٢٠٩، ٢٠١٧م) ص: ٣٦.

(٢٥) آلاء رجب، مرجع سابق، ص١٠١:.

(٢٦) رحمة حسن، «مصالح القاهرة في القرن الإفريقي...وطبيعة التنافس الإقليمي والدولي»، **المرصد المصري**، (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٩م).

(27) Mustafa Gurbuz, 2018.

(٢٨) أيمن السيد شبانة، «**الدور التركي في الصومال**»، (الامارات: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧م.)، ص.١٠.

كما أن سعي تركيا إلى الاستفادة من الدور الإثيوبي في الصومال يدفعها إلى كسب ودِّ النظام الحاكم في أديس أبابا عبر دعم الاقتصاد الإثيوبي، وتدعيم الموقف الإثيوبي في مواجهة مصر، بخصوص قضية سد النهضة وهو ما يفسر حرص تركيا على نقل تجربتها في بناء السدود إلى الجانب الإثيوبي، وتحريضها المستمر لإثيوبيا لكي تتخذ موقفًا متشدّدًا ضد مصر، ودورها في التقليل من حدة الضعف الجيوبوليتيكي لإثيوبيا كدولة حبيسة، عبر المساهمة في إنشاء خط السكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي، التي تعتبر المنفذ الأهم لإثيوبيا على البحر الأحمر، ولا شك في أن ذلك يمثل تهديداً لمصالح مصر المائية، التي ترقى إلى مرتبة «المصالح المصيرية»، خاصة في ظل ارتباط الأمن المائي بكل من الأمن الغذائي وأمن الطاقة، بل والسلم الاجتماعي الداخلي في مصر[٢٩].

ولعل اللقاء المفاجئ الذي جمع بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، والممثل الخاص لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، بالتزامن مع تلويح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالتدخل عسكريًّا في ليبيا، يؤكد على التوافق السياسي بين الدولتين، وسعي تركيا للضغط على القاهرة باستخدام سد النهضة للتراجع عن دعمها للجيش الليبي (قوات حفتر)، والسماح لقوات حكومة الوفاق للدخول إلى سرت والسيطرة على الهلال النفطي، حيث إن مصر وتركيا كليهما رأسان لمعسكرين في المنطقة؛ فمصر ضمن تحالف عربي، وفي شرق المتوسط تقف مع اليونان وقبرص، وكذلك في سوريا حيث تدعم النظام السوري والتدخل الروسي، وكل هذه التحالفات مضادّة لتركيا وتحالفاتها في المنطقة[٣٠].

خاتمة

أدركت تركيا أهمية منطقة القرن الإفريقي في تحقيق مصالحها وتوسيع نفوذها وإيجاد موطئ قدم لها بين الفاعلين الدوليين فضلًا عن ممارسة الضغوط على الفاعلين الإقليميين وعلى رأسهم مصر ودول الخليج العربي، وهو ما جعلها تستخدم أبرز أداة فعالة لدى بعض المجتمعات الإفريقية وهي الثقافة وسلاح القوة الناعمة لاختراق قلوب الأفارقة قبل عقولهم. ولعل هذه الإستراتيجية التي تتبناها تركيا بمثابة جرس إنذار لمصر ولدول الخليج العربي للاهتمام بمنطقة القرن الإفريقي التي تعد من أكثر المناطق أهميةً من الناحية الجيوستراتيجية. وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والسياسي وتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية، وتفعيل الروابط المشتركة والقوى الناعمة؛ وذلك لتحجيم النفوذ التركي في السيطرة على المنطقة واستعادة «الإمبراطورية العثمانية» وتهديد مصالح دول الإقليم.

(٢٩) مرجع سابق.

(٣٠) «بالتزامن مع تهديد السيسي.. ما سر اللقاء التركي الإثيوبي؟»، الحرة، (١٦، يوليو، ٢٠٢٠م)، https://www.alhurra.com/arabic-and-international

خريطة منطقة القرن الإفريقي

لقاء بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، والممثل الخاص لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٢٠م.

النخبة المستعربة وقضية الاندماج المهني في الكاميرون

بيم بيما حمزة إدريس - كاتب كاميروني - ياوندي.

يعد موضوع المستعربين والاندماج المهني بصفة عامة من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة التي تلقى الاهتمام في مجالات عديدة، فالبحوث والدراسات التي تتناول قضية الإنتاج العلمي في إفريقيا عموماً وفي الكاميرون على وجه الخصوص تركز في كثير من الأحيان على ما سماه عثمان كاني[1] «المكتبة الغربية» وهي مؤلفات المستعمرين بالإضافة إلى ما أنتجته طبقة المفكرين التابعة للمدرسة الغربية بعد الاستعمار، وهذه الفرضية تؤكد على ادعاء الاحتكار العلمي الذي يتميز به النظام المعرفي الغربي، حيث يزعم أنه لا يوجد هنا نظام تعليمي يستحق الوقوف عليه، والحقيقة أن الهوية الفكرية والثقافية الإفريقية عبارة عن بناء متعدد الأصول، حيث تتكون من المدرسة الإفريقية المبنية على العادات والثقافات الموجودة لدى شعوب القارة، ثم المدرسة الغربية وما تحتوي من الأفكار الدينية والعلمية والثقافية، وكذلك المدرسة العربية الإسلامية التي تشكل جزءًا كبيرًا من طبقة المفكرين في إفريقيا عمومًا وفي الكاميرون خصوصًا، حيث لعبت دورًا كبيرًا في تكوين الأجيال منذ عصر ما قبل الاستعمار إلى الوقت الراهن على الرغم من تهميشها.

فالمطلع على تاريخ الكاميرون يدرك جليًّا أن اللغة العربية ومدارسها وجدت وانتشرت فيها قبل وصول المستعمر الغربي، وذلك أن إمبراطورية كانم برنو الإسلامية المشهورة)من القرن الثامن إلى ١٩٠٠م) التي ساندت وساهمت في حركة التعريب وانتشارها في مناطق عديدة، كانت تشمل الدول الثلاث: تشاد، ونيجيريا، والكاميرون -بالتحديد أقصى شمالها-، من هناك بدأ الاهتمام بالعربية بشكل كبير ثم اتسع وازداد نموًّا وانتشاراً مع تأسيس دولة «عثمان بن فوديو» في سكوتو (من ١٨٠٩- ١٩٠٣) وعمَّ التعليم العربي شمال الكاميرون وجزءًا كبيرًا من غربها. قد ظلت المدرسة العربية والمستعربون عمومًا على موقف الصدارة حتى دخل المستعمر

(1) Ousmane Kane, *Non-Europhones Intellectuels*. (Dakar: CODESRIA, 2003), 1.

الغربي وقام باستقطاب المجتمع الكاميروني ومن ثمة صنَّفهم إلى المتعلم والأمي، فالمتعلم هو من درس على النظام الغربي فقط والأمي عكس ذلك، إلا في المناطق المسلمة التي كانت أكثر وعياً اختلف الأمر حيث وجد الحكم الاستعماري نفسه أمام نظام ثقافي وفكري قوي واعٍ ومستعد لمقاومة أية هيمنة، من هناك بدأت التداعيات بين المستعمرين وبين المستعربين الذين صاروا مهمشين حتى في حكم الأنظمة التي خلفت النظام الاستعماري بعد الاستقلال، وعلى هذا الضوء تسعى هذه المقالة لدراسة هذه المحددات والتهميش من منظور تاريخي، ثم بيان أهم الإستراتيجيات التي استخدمتها نخبة المستعربين لإصلاح أوضاعها واندماجها في إطار مهني واجتماعي.

السياسات اللغوية قبل الاستعمار

كان للشعوب والقبائل وسائل التواصل قبل الاستعمار ويعبرون بها عن أغراضهم، فاستيعاب وضع العربية ومثقفيها يتطلب الوقوف على تطور السياسات اللغوية في الكاميرون وتحليل جميع المراحل التي مرت عليها خلال الحقب الاستعمارية المتعاقبة، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: السياسة اللغوية في حكم الاستعمار الألماني

أصبحت الكاميرون تحت الاستعمار الألماني في العام ١٨٨٤م إثر التوقيع على اتفاقية بين الألمان وزعماء قبيلة دوالا بـ«ووري» بمنطقة الساحل، وكانت ألمانيا مهتمة بتلبية حاجاتها الاقتصادية ولم تهتم بقضية اللغة ولم تعطها حظًّا وافرًا في سياساتها حتى العام ١٩٠٧م[٢]، حيث نظمت أول مؤتمر تربوي بحضور البعثات النصرانية التي كانت تتولى التعليم حينذاك، دار النقاش حول اللغة المستخدمة في تدريس السكان الأصليين ولم تفرض الحكومة الألمانية أية لغة على المدارس؛ مما أسفر عن اختيارات مختلفة، فاعتمدت البعثة الكتلوية[٣] اللغة الألمانية للتدريس، بينما فضلت البعثات البروتستانتية اللغات المحلية، وفي العام ١٩١٠م أصدرت السلطة الألمانية قرارًا ينص على تخصيص اللغة الألمانية في المدارس ومنع أية لغة أوروبية كانت أم محلية، غير أن هذا القرار لم يمنع المدارس البروتستانتية من التدريس باللغات المحلية، مما دفع الحكومة إلى عقد اجتماع في برلين ٧ إبريل ١٩١٤م لبحث سبل القضاء على هذه المشكلة، لكن نظرًا لتمسك كل طرف برأيه لم تؤد تلك الجلسة إلى النتائج المرجوة.

(2) Jean Tabi-Manga, *Les Politiques Linguistiques au Cameroun: Essai d'amenagement Linguistique*. (Paris: Karhala, 2000), 56.

(٣) وصلت هذه البعثة إلى مدينة إيديا الساحلية في العام ١٨٩٠م وبدأت بحركة التنصير العام ١٩٠١م ومن ثمة فتحت مدارس.

تجدر الإشارة إلى أمر مهم في هذا الموضوع وهو أن أثناء النقاش في برلين حول اللغة المستخدمة طرح أحد الأساتذة اختيار لغة **الهوسا** التي أخذت في الارتقاء وأكثر انتشارًا في الدول المجاورة حين ذاك، فردَّ عليه بأن هذا خطوة «لنشر الإسلام في ربوع البلاد»، وهذا دليل على إبعاد كل ما يتعلق بالإسلام والعربية في الوسائط التعليمية[٤].

ثانيا: السياسة اللغوية في ظل الاستعمار الإنجليزي والفرنسي.

إثر الحرب العالمية الأولى التي نجمت عنها هزيمة ألمانيا وفقدان مستعمراتها كليًّا تم تقسيم الكاميرون بين فرنسا وبريطانيا، فأصبحت المناطق الغربية تحت السيطرة الإنجليزية والمناطق الشرقية تحت الحكم الفرنسي. وكان هذا هو منطلق انتشار الفرنسية وهيمنتها التي سعت لتكون قادرة على إرساء الثقافة الفرنسية بكل ما لها من أبعاد أيديولوجية وخاصة منها «العلمانية»، التي تعتبر مبدأً أساسيًّا للجمهورية، مما يلفت النظر ويستلزم إلقاء نظرة تأمل في واقع المناطق الشمالية التي تتميز بنظام التعليم الإسلامي. ولحل هذه القضية قسمت فرنسا أراضيها إلى قسمين تشملان الجنوب والشمال، أما الجنوب فقد «أصدرت في ٢٥ يوليو ١٩٢١م قرارًا ينص بالتأكيد على استخدام الفرنسية في المدارس حصرًا»[٥]، وأما في الشمال فلم يلقَ هذا القرار قبولاً حيث امتنع الآباء من إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس باعتقاد أنها «مدارس كفرية»، فتدخلت الشرطة الاستعمارية وقامت بتهديد الأبناء بالقوة لإجبارهم على الالتحاق بالمدارس[٦]، وبعد مدّة تبين أن هذه الطريقة فاشلة، وأخيرًا وقفت فرنسا موقفًا يعبر عن عجزها عن فرض نظامها بالعنف فلجأت إلى إنشاء مدارس فرنسية-عربية (Franco-Arabe) يدرس فيها برنامج المدارس الفرنسية عمومًا وبعض المقررات الدينية إرضاء للمجتمعات الإسلامية المحلية[٧].

اللغات في الكاميرون

من ضمن ما ورد في القضايا اللغوية في الكاميرون التي عرفت بلقب «إفريقيا المصغرة»؛ وذلك نظرًا إلى تعدد سكانها واختلاف الشعوب والقبائل واللغات السائدة فيها، وعلى الرغم من أن أغلب هذه اللغات ليست مدونة قامت الحكومة بإنشاء برنامج يسمى «أطلس لغات الكاميرون» باختصار «ألكام»، يهدف إلى إحصاء جميع اللغات السائدة في الكاميرون ودراستها بمنهجية وصفية، فأظهرت نتائج إحصائيات

(4) Ibid, 30
(5) Gisèle Fotso, *L'Enseignement de L'Arabe au Cameroun: Enjeux Sociaux et Politique.* (Paris: l'Harmattan, 2007), 20.
(6) Hamadou Adama, *L'enseignement Prive Islamique Dans le Nord-Cameroun in Islam et Societe au Sud du Sahara*. (Paris: Fondation de la Maison des Sciences de l'Homme, 1999), 8.
(7) Ibid, 47

«ألكام» أنه توجد ٢٤٨ لغة محلية في الكاميرون بالإضافة إلى اللغتين الرسميتين هما الفرنسية التي تمثل ٨٣٪ من السكان والإنجليزية ١٧٪[٨].

اللغة العربية في الكاميرون

تعد العربية من اللغات الأكثر انتشارًا في إفريقيا ولها وضعان في الكاميرون؛ أولهما: الوضع الأجنبي حيث تم اعتمادها بين اللغات الأجنبية المدروسة في الجامعات والمدارس التابعة للنظام الحكومي، كما أنها أداة مثلى ووعاء الثقافة الإسلامية يدرسها المسلمون في المدارس الدينية، أما الوضع الثاني: فإنها تعد لغة محلية ويتمثل ذلك في عاميتها التي تتحدث بها القبائل العربية المسمى «بعرب شوا» ويرتكز متحدثو هذه اللغة في الحدود بين الكاميرون وتشاد.

التعليم العربي وتطوره في الكاميرون

يعتبر التعليم من أهم وسائل نشر الوعي ونقل الثقافة في شتى المجالات، فتعليم العربية في الكاميرون يعود إلى تاريخ الإمبراطور (كانم بورنو)، حيث كانت تخضع للتعليم الإسلامي، لكن الانتشار الحقيقي للعربية يعود إلى تأسيس دولة عثمان دان فوديو في (سكوتو)، حيث امتدت فتوحاته حتى سيطر على جزء من شمال الكاميرون، أشارت «فوتسو» إلى ازدهار العربية في شمال الكاميرون قائلة[٩]: «إن ازدهار العربية في الكاميرون عمومًا وفي الشمال وأدموا[١٠] على وجه التحديد يعود إلى فتوحات عثمان بن فوديو ومووديبو أداما[١١]». حيث اعتنقت القبائل الدين الإسلامي، واهتم المسلمون بتعلم مبادئ دينهم وركزوا على الكتاتيب حتى تطور الأمر إلى إنشاء المدارس التي حلت محل الكتاتيب، ثم شرع طلاب العلم في الرحلات إلى نيجيريا لتحصيل العلم الشرعي حتى بداية الستينيات من القرن الماضي، حيث بدأ الالتحاق بجامعات العالم العربي. ومما تجدر الإشارة إليه أن النشاطات التعليمية لم تقف في المنطقة الشمالية للكاميرون التي كانت تعتبر منطلق الإسلام بل انتشر حتى في غرب الكاميرون في المملكة البامونية بالتحديد، حيث تتراوح نسبة المسلمين بين ٨٥٪ و٩٠٪. ظل نظام التعليم العربي الإسلامي رغم ما تعانيه المجتمعات الإسلامية من التحديات والمشكلات التعليمية، حتى تغلغل المستعمر الفرنسي وحركات التبشير التي تسترت وراء المدرسة، وفتحت المدارس العامة مقابل التنصير واعتناق المسيحية؛ فامتنع أكثر الآباء من إرسال أبنائهم

(8) Gisèle Fotso, *L'Enseignement de L'Arabe au Cameroun*, 20.

(9) Ibid, 48

(١٠) منطقة كانت تشمل جزءًا من الكاميرون ونيجيريا

(١١) لواء وعالم فَتَحَ منطقة أداموا وتولّى أمرها بعد الفتح.

للالتحاق بتلك المدارس «التنصيرية الكفرية». مما أسفرت عن إضعاف مستوى التعليم لدى المسلمين وصاروا يوسمون «بالجهل». أما المناطق الشمالية ذات الهوية الإسلامية فقد أصرت على التمسك بشعائر الدين في جميع الأصعدة الاجتماعية والدينية والتربوية؛ مما اضطر المستعمر إلى المفاوضة والخضوع لبنود ومطالب المجتمع الإسلامي المحلي، والتي منها: ضمان مواصلة التعليم العربي الإسلامي في المدارس الفرنسية، فوافقت عليها الجهات المشرفة على التعليم الفرنسي، وتم توظيف معلمي القرآن والمواد الشرعية، ثم وجهت الإدارة التعليمية هذه البنود إلى باريس لاعتمادها، لكن فرنسا رفضت بحجة أنها لا تتعاون مع (الفلاتة) في نشر الثقافة الإسلامية لدى قبائل أخرى. وأمرت بإلغاء هذا البرنامج ومنع تدريس العربية، فكان رد الفعل سحب الأبناء من المدارس الفرنكو عربية[١٢].

إن هذا الحدث يعبر بالفعل عن موقف الطرفين؛ الطرف الأول وهم المسلمون الذين بذلوا كل ما عندهم من الجهود لحماية ثقافتهم، والطرف الثاني هو المستعمر الغشيم. فتهميش المستعربين ليس حديث عهد إنما رسخت جذوره منذ عصر الاستعمار فظل المستعربون مبعدين من جميع المجالات سواء الاجتماعية أو الوظيفية. وصار الناس ينظرون إليهم بنظرة دونية ولا يعدون مثقفين ولا صنفًا منهم، بل بعضهم يسمهم بالتخلف. فالناظر في واقع القارة الإفريقية يدرك أن ظاهرة تهميش المثقفين المستعربين عموماً لا يختص بها الكاميرون فحسب، بل يشمل كل من لم يدرس التربية الغربية بشكل عام في الدول الفرنكوفونية، كما تحدث عن ذلك (كندو) ناقلاً عن غيسو[١٣] «لقد صار إتقان الفرنسية في بوركينا فاسو وغيرها من البلدان الفرنكوفونية شرط الارتقاء إلى الحضارة...، فكلما تمكن المرء في الفرنسية تعلو مكانته الاجتماعية والاقتصادية وينال الوظائف السامية ويتقلد المناصب العليا».

دور جامعات ومعاهد العالم العربي في تكوين المستعربين الكاميرونيين

للجامعات ومعاهد العالم العربي دور كبير في تكوين المستعربين الكاميرونيين. ففي مطلع أربعينيات القرن الماضي وعى أبناء الكاميرون ضرورة مقاومة تهميشهم وإخراجهم عن حدود الاعتبارات السياسية. وقاموا بتأسيس الحزب السياسي الكاميروني المعروف بـ«اتحاد شعوب الكاميرون» للمطالبة بحقوق الشعب والقضاء على المشكلات الناجمة عن تهميش المستعمرين، وفي الخمسينيات خاض مناضلو هذا الحزب معركة ضد الاستعمار الفرنسي لعدة سنوات، مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة للقيام بالضغط على فرنسا، وتم منح الاستقلال للكاميرون في عام ١٩٦٠م. واندمج الجزء الإنجليزي مع الجزء الفرنسي تحت

(12) Bana Barka, *De L'Integration Socioprofessionnelle des Diplomes Arabophones Dans le Bassin du Lac Tchad.* (Paris: l'Harmattan, 2016), 153.

(١٣) غيسوباسيل، «اللغات الوطنية والثقافة»، مجلة: الجامعة المغاربية، ٢٠٠٨م، ص: ١٩٧-٢١٥

رئاسة «أحمد أهجو» الذي كان له دور إيجابي لصالح المجتمع المسلم الكاميروني. بعد استقرار الحكم بيد أبناء الوطن تعرض الرئيس أحمد أهجو لمعارضة من قبل بعض زعماء القبائل وشيوخ الصوفية في الشمال واستجابة لهذا الواقع القائم اعتمد الرئيس على إستراتيجية «فرق تسد»؛ حيث أمر الحكومة بتوفير منح دراسية لجيل جديد للالتحاق بالجامعات العربية. يذكر Adama [١٤] أن «نظام الرئيس أحمد أهجو قدَّم أكثر من ١٥٠ منحة دراسية للطلاب الكاميرونيين في فترة من ١٩٦٥-١٩٨٠م لمواصلة الدراسة في الجامعات العربية». وأضاف أنه كان يبتغي وراء ذلك أن يقيم خريجو جامعات الدول العربية مقام الصفوة المحلية التي لا تتقن العربية من أجل إضعاف المعارضة الواقعة في وسط زعماء القبائل. فتحت هذه السياسة آفاقًا جديدة للمستعربين والتحقوا بالجامعات العربية، أهمها: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الأزهر المصرية وجامعة إفريقيا العالمية في الخرطوم. التحقت أول دفعة من الكاميرونيين بالجامعة الإسلامية في العام ١٩٦٣م[١٥]، وقد أظهرت الإحصائيات أن عدد خريجي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بلغ ١٩١ طالبًا كاميرونيًّا في مرحلة البكالوريوس، و٢٥ في الماجستير، و١٦ في الديبلوم العالي، و٨ طلاب في مرحلة الدكتوراه. وهناك جامعات أخرى تلعب دورًا مثاليًّا، مثل: جامعة الملك سعود في الرياض، والجامعة الإسلامية العالمية في «كوالالمبور» والجامعة الإسلامية بساي في النيجر، وجامعة الكويت، وبعد تخرجهم يعودون إلى الكاميرون، حيث يتعرضون لتحديات تعيق الاندماج المهني لعدم اعتراف الشهادة ذات الصبغة الدينية بصفة عامة.

تحديات الاندماج المهني للمستعربين ومحاولة إيجاد الحلول

إن ظروف المستعرب الكاميروني بعد عودته إلى البلد كثيرًا ما تكون محبطة له، حيث تتراكم عليه تحديات عدة تعيق الاندماج الوظيفي والمهني، ومن أهم هذه المشكلات ما يلي:

أولاً: مشكلة اللغة: تشترط الحكومة الكاميرونية إتقان إحدى اللغتين الرسميتين (الإنجليزية والفرنسية) للحصول على الوظيفة في القطاع العام، ويتم إبعاد كثير من المستعربين لعدم تمكنهم من المشاركة في اختبارات التوظيف المتاح في الدوائر الحكومية بل حتى في القطاعات الخاصة.

ثانيًا: مشكلة التخصص: تكمن مشكلة التخصص في حاملي الشهادات الدينية؛ حيث لا تعترف الحكومة بالشهادات ذات الصبغة الدينية، فمن المستحيل أن يتم تشغيل أصحاب هذه الشهادات في القطاع العام، وذلك أن النظام الحاكم السائد مرتبط بالموروث الاستعماري الفرنسي.

(14) Hamadou Adama, *Islam and State in Cameroon, Between Tension and Accommodation.* (African Traditional Kingdoms Studies, 2006), 68.

(15) Bana Barka, *De L'Integration Socioprofessionnelle*, 153.

ثالثًا: مشكلة معادلة الشهادات: يعاني منها كل حاملي الشهادات العربية والدينية سواء الصادرة من المؤسسات التعليمية داخل الدولة أو خارجها، وتشمل المرحلة الابتدائية إلى الدكتوراه، وذلك أن الشهادة ليست معتمدة لدى الدولة إلا بعد معادلتها. وهذه العملية لا تتم إلا بالمضايقات البيروقراطية والفساد. ما زال كثير من خريجي الجامعات العربية والإسلامية وحتى المتخصصين في اللغة العربية المقبولين في قسم العربية في معهد إعداد المعلمين «بمروا» (عاصمة إقليم أقصى الشمال) يعانون من هذه المشكلة حيث وقفت وزارة الخدمة العامة تعيينهم بسبب عدم وجود المعادلة.

محاولة إصلاح أوضاع المستعربين في الكاميرون

إن المطلع على تاريخ الكاميرون يدرك جليًّا أن الصعوبات التي يعيشها المستعرب في الوقت الراهن تعود عصوره إلى عصر الاستعمار، وعلى الرغم من ذلك فَهِم المسلمون هذه الحقيقة وتبنوا إستراتيجية هادفة لتوظيف دارسي العربية بطرقهم الخاصة. وهي تتمثل في طريقتين؛ الأولى: هي ما يمكن تسميتها «بالاندماج الداخلي»، ويقصد بالاندماج الداخلي كل ما يدخل ضمن قائمة المساهمات المادية التي يقوم بها المسلمون أنفسهم لتمويل المبادرات التي يقودها المستعربون، وجل هذه النشاطات دعوية دينية. وأما الطريقة الثانية فهي محاولة رفع مكانة المستعرب والمطالبة بحقوقه على جميع الأصعدة. أما المطالبة بحقوق المستعرب فهي جميع التدابير اللازمة التي اتخذتها المستعربة لإخراج أعضائها من التهميش الاجتماعي لمواجهة التحديات ليكونوا مثل غيرهم من المثقفين في استغلال الفرص المتاحة في إطار الاندماج المهني والاجتماعي، بالنسبة للإطار الداخلي فإن المجتمع الأهلي يلعب دورًا مهمًّا في إصلاح أوضاع المستعربين.

دور المجتمع الأهلي

يقوم المجتمع الأهلي بمحاولة سد النقص المترتب عن إهمال الجهات الرسمية للمستعربين. وذلك بدفع رواتب للمدرسين في المدارس الدينية والكتاتيب الأهلية. ففي بعض الأحيان تكون هذه المعاونة بشكل منظم بحيث يتقاضى المدرس مبلغًا مخصصًا بشكل راتب في وقت محدد كما هي الحالة في المعاهد الإسلامية، بينما يقوم بعض المسؤولين في المساجد غالبًا بتعبئة تبرعات من قبل أشخاص لدعم المعلم. مهما كان الوضع فإن هذا الدعم من المجتمع لا يحل المشكلة سوى جزئي؛ مما دفع بعض الخريجين إلى البحث عن الوظائف في المنظمات الخيرية والبعثات الدبلوماسية العربية.

دور السفارات والمنظمات والجمعيات الخيرية في توظيف المستعربين

تقيم دولة الكاميرون علاقات ديبلوماسية مع كثير من البلدان العربية، مما يخلق فرص العمل لذوي الكفاءة العلمية ممن لديه الأهلية في اللغتين الرسميتين الفرنسية والإنجليزية، إضافة إلى العربية حيث يتولون مناصب المترجمين والأمناء في سفارات الدول العربية. فيما يخص بالجمعيات تجدر الإشارة إلى أنها أنشئت بصفة مبكرة حيث تم ترسيم أولها في وقت الرئيس السابق «أحمد أهجو» وهي «الاتحاد الثقافي الإسلامي للكاميرون» وهي أشهرها حيث ظلت المظلة الوحيدة للمسلمين طوال عشرات السنوات إلى أن تبنَّت الحكومة الكاميرونية حريةَ الجمعيات في العام ١٩٩٢م؛ مما دفع كثيرين من المسلمين إلى إنشاء جمعيات لا يسمح المقام بحصرها هنا [١٦]، ونال الخريجون العضوية في هذه الجمعيات ذات أهداف مختلفة، غير أن ما يجمعها هو نشر الثقافة العربية والإسلامية من خلال تنظيم الدروس والمحاضرات، والدورات العلمية التي ينظمها دارسو العربية.

أما المنظمات الخيرية فهي في الغالب عربية وتقوم ببناء وإدارة دور العبادة، والمدارس، وديار الأيتام، وحفر الآبار، وتقديم الخدمات التي تتطلب توظيف قطاع كبير من المستعربين، من أهم هذه المنظمات «مؤسسة التنمية الإفريقية»، و«جمعية هيئة إحياء التراث» وجمعيات خليجية أخرى... هذا ولا بد من التذكير بأن على الرغم من جهود هذه الجهات في توظيف المستعرب إلا أنها لم تحل مشكلة تغييبه عن القطاع العام؛ لأن هذه الوسائل بوصفها قطاعًا خاصًّا لم تنهض بدارس العربية إلى حد التساوي بينه وبين أي موظف أو مثقف مختلف. لذلك شرع المستعربون في الخروج من هذه العوائق التي تمنعهم من الاندماج المهني في القطاع العام.

جهود المستعربين ومحاولتهم للاندماج المهني في القطاع العام

تذكر الوثائق أن أول تعيين للمستعرب في الحكومة الكاميرونية يعود إلى زمن مبكر بعد الاستقلال تحديدًا في العام ١٩٦٨م، حيث عادت أول دفعة من الطلاب الوافدين إلى الجامعة الإسلامية بمن فيهم الشيخ «علي ديوا» الحامل لتوصية من الملك فيصل إلى الرئيس «أحمد أهجو» وتم تعيينه في منصب المترجم في الرئاسة الكاميرونية[١٧]، وكذلك «الشيخ بانوفي» مترجمًا تحت حكم الرئيس أهجو. أما بقية الخريجين فقد استمروا في مهنة التدريس وانضموا إلى «الاتحاد الثقافي الإسلامي في الكاميرون» الذي

---

(١٦) من أهمها «جمعية الصدقة الجارية»، «اتحاد طلاب المسلمين»، الوحدة الإسلامية في الكاميرون»، «لجنة الأئمة وزعماء المسلمين»، «مؤسسة اللسان لنشر العربية وثقافتها»، «لجنة رؤية الهلال»... إلخ

(17) Bana Barka, *De L'Integration Socioprofessionnelle*, 158.

كان يلعب دور منصة بين المسلمين والحكومة وقام بمطالبة الحكومة بتوظيف المستعربين فاستجاب الرئيس أحمد أهجو بقرار تعيين مدرسي العربية كالموظفين في المدارس الفرنسية - العربية، لكن تجب الإشارة إلى أن هذا التعيين كان مؤقتًا وغير قائم على برنامج سياسي واضح، إنما أراد الرئيس أهجو وراء ذلك جذب أبناء المسلمين إلى المدارس الفرنسية. لذلك فوض «الاتحاد الثقافي الإسلامي في الكاميرون» دون الحكومة بإدارة هذا النظام، ثم أمر الرئيس بإلغاء هذا التعيين بحجة ضرورة الحفاظ على العلمانية[١٨].

لم تقف جهود المستعربين في مطالبات حقوق التوظيف عند هذا الحد فحسب، بل سعى بعض الجمعيات إلى مطالبة الحكومة بالاعتراف بشهادات الجامعات العربية، ومنح حاملها الفرصة للعمل «كجمعية الصداقة بمروا «أماسا» التي طالبت الحكومة في العام ١٩٧٠م بطرد مدرسي القرآن المنتسبين إلى الطريقة التيجانية من المدارس الفرنسية العربية وتعيين خرجي الجامعات الإسلامية لنشر «العقيدة الصحيحة»[١٩] (Adama، ٢٠٠٨م: ٩). وهكذا ظلت النخبة المستعربة تبذل الجهود وتطالب بحقوقها. خلال السنوات الماضية وتغير الوضع نسبيًّا في عام ١٩٩٨م، حيث تم إنشاء أول قسم للغة العربية في جامعة «نغاوندري» بمنطقة أدماوا، وتعددت الشعب العربية في جامعات ومعاهد أخرى، مثل معهد الترجمة بجامعة «بويا»، وفي معهد المعلمين بجامعة مروا العام ٢٠٠٨م وفي كلية الآداب والعلوم الإنسانية في نفس الجامعة العام ٢٠١٣م، حتى وجد من دارسيها ومدرسيها من غير المسلمين.

نظرًا إلى أهمية توحيد الكلمة حول مواجهة التحديات قام المستعربون في العام ٢٠٠٢م بإنشاء «رابطة المثقفين بالعربية» التي وضعت من أساسيات رؤيتها السعي لترقية المستعربين في الكاميرون. وهذا فتح لهم آمالاً عريضة.

الخاتمة

لا يمكن أن يتم الاندماج الوظيفي للمستعربين سوى عبر القبول بمعايير المنظومة التعليمية الرسمية وتمثلها، وهذا يتم عبر:

أولاً: تعزيز تدريس اللغتين الرسميتين في المدارس العربية داخل الكاميرون، وأما الطلاب الوافدين من الجامعات العربية حاليًّا فعليهم أن يبذلوا جهدًا كبيرًا لتعلم الفرنسية والإنجليزية والحصول على شواهد علمية تثبت ذلك إلى جانب تخصصاتهم الأصلية.

(18) Ibid, 159

(19) Hamadou Adama, *Choix Linguistique et Modernite Islamique au Cameroun: Le Cas Du Fulfulde et de L'arabe.* (2008), 9.

ثانيًا: مراجعة برامج ومقررات المدارس العربية المحلية وأن تنهج نهج النظام الحكومي حتى تكون الشهادات الصادرة عنها معترفًا بها لدى الحكومة.

ثالثًا: الإقبال على تخصصات علمية أو تخصصات ذات الأهمية في الكاميرون، ومن هنا تجدر الإشارة إلى أمرين مهمين؛ الأمر الأول أنه لا يمكن إهمال التخصصات الشرعية بالكلية، لأنها روح الثقافة الإسلامية للكاميرونيين المسلمين. وعلى هذا يمكن لجمعيات الطلاب الكاميرونيين في الجامعات العربية توعية الطلاب الجدد على أهمية تنوع التخصصات، بحيث أن يتوزعوا في كليات مختلفة ولا يلحق الجميع بمجال واحد. والأمر الثاني تعلم اللغة الإنجليزية. علمًا بأن بعض الجامعات تشترطها للالتحاق بتخصصات مثل الهندسة والحاسوب العالي.

رابعًا: توحيد كلمة المستعربين ومواصلة الجهود عبر أنشطة جماعية لرفع مكانة المستعرب حتى يتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة في القطاع العام.

القرن الإفريقي:
الهجرة في زمن كوفيد-١٩

ياسمين أيمن - باحث مساعد بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - القاهرة.

تعاني منطقة القرن الإفريقيّ من اضطرابات سياسيّة، وأنظمة حوكمة هشة، وارتفاع في معدَّلات انتهاكات حقوق الإنسان، وتغييرات بيئيَّة تتسبَّب في انعدام أمنيٍّ غذائيٍّ، كما تعاني من سوء الأوضاع الاقتصاديَّة والتي تؤدِّي إلى نقص فرص العمل. وتساهم جميع العوامل السّابقة في حدوث صراعات بالمنطقة تدفع الأشخاص للانتقال خارج حدود القارّة، للنّجاة بحيواتهم، أو للبحث عن فرص عمل تؤهّلهم لكفالة ذويهم، وتضمّ منطقة القرن الإفريقيّ وحدها نحو ٨ ملايين نازح، و٣,٥ مليون لاجئ[١].

وقد جاءت جائحة كوفيد-١٩ وما صاحبها من استنفار داخل دول القارّة الإفريقيّة، حيث إعلان حالة الطوارئ، ووضع قيود على السّفر وحتّى على الخروج من المنزل، لتضيف أعباءً جديدةً على كاهل الأفراد في دول القرن الإفريقيّ، وتتنوع تلك الأعباء ما بين أعباء صحيَّة ناجمة عن سوء الأنظمة الصحيَّة بدول القرن، وأعباء اقتصادية ناتجة عن تراجع معدل الأنشطة الاقتصادية بالتزامن مع غلق الحدود بين الدول[٢]. وهو ما كان له تبعاته المختلفة على حركة الهجرة داخل منطقة القرن الإفريقي، كما سنوضِّح في التالي.

أولاً: طبيعة واتجاهات الهجرة من القرن الإفريقيّ قبل جائحة كورونا في عام ٢٠١٩.

تتسبّب الهجرة داخل منطقة القرن الإفريقي في تولد الصراعات على الموارد وفرص العمل بين المهاجرين والرعاة. وهو ما يدفع مهاجري شرق إفريقيا لقصد مناطق خارج القارة الإفريقية، فيسلكون طريقين؛ الأول من جيبوتي أو الصومال إلى اليمن، والطريق الثاني من السودان إلى ليبيا، متخذين البحر المتوسط سبيلاً للوصول إلى القارة الأوروبية. وكلا الطريقين يكونان محفوفين بالمخاطر.

(1) Annette Weber, "Covid-19 in the Horn of Africa," *German Institute for International and Security Affairs*, No.20 (2020), 2. https://bit.ly/2DOkYiQ.

(2) Susan Stigant, "COVID-19 and Conflict: Horn of Africa," *The United States Institute of Peace*, April 30, 2020, https://bit.ly/3gz63rr.

وتشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة إلى تزايد عدد المهاجرين عبر الطريق الشرقي الواصل إلى دول الخليج عن أعداد المهاجرين عبر معابر البحر الأبيض المتوسط والتي تصل لأوروبا. ففي عام ٢٠١٩ عبَر أكثر من ١٣٨ ألف شخص خليج عدن إلى اليمن، بينما عبَر ١١٠ آلاف شخص البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وكذلك ففي عام ٢٠١٨ اعتمد ما يقرب من ١٥٠ ألف شخص على الرحلات البحرية من شرق القارة الإفريقية للوصول لليمن، وهو ما فاق عدد المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط[٣].

١- الهجرة من جيبوتي إلى اليمن

يتجه ما يتراوح بين ٥٠ و١٥٠ ألف مهاجر سنويًّا من جيبوتي إلى عاصمة جنوب اليمن «عدن» عبَر قوارب مائية، راغبين في الوصول إلى المملكة العربية السعودية سيرًا على الأقدام؛ وذلك بحثًا عن فرص عمل، وحياة أكثر استقرارًا. ووفقًا لتقرير أعدته مؤسسة «دويتش فيلله» الصحفية الألمانية، فنسبة كبيرة من المهاجرين لا يعلمون الكثير عن وضع اليمن الحالي، ولا يدركون ما سيواجهونه أثناء هجرتهم من القرن الإفريقي، حيث نقص الماء والغذاء، والعلاج الطبي. وجدير بالذكر أنه نتيجة لسوء الأوضاع يظل ما يقرب من ٩٠٪ من المهاجرين عالقين بعدن غير قادرين على الوصول إلى المملكة العربية السعودية[٤].

وقبل عام ٢٠١٥ كان مهاجرو القرن الإفريقي يتجهون إلى غرب اليمن، حيث مدينة الحديدة، ولكن عقب اندلاع الحرب اليمنية في ٢٠١٥، وزيادة الصراعات بتلك المنطقة، تغيرت وجهتهم نحو الجنوب، حيث مدينة عدن. وتغيير الوجهة لم يخفف مما يلاقيه المهاجرون؛ ففي نوفمبر ٢٠١٩ فقد نحو ٥٠ مهاجرًا حياته داخل محافظة صعدة التي تقع شمال غرب العاصمة «صنعاء»، وهي تعتبر نقطة حدودية يتجه منها المهاجرون للمملكة العربية السعودية[٥].

وجدير بالذكر أنه في شهر نوفمبر فقط وصل اليمن نحو ٦٥٨٩ مهاجرًا، مقارنة بـ١٢٧,٢٧٥ ألف مهاجر في الفترة من يناير حتى بداية نوفمبر. وقد مثَّل الإثيوبيون نحو ٩٢٪ من المهاجرين الذين وصلوا اليمن، ومثَّل الصوماليون نحو ٨٪. وأغلب المهاجرين هم شباب يافعون. ووفقا للنشرة الشهرية لمنظمة الهجرة الدولية، فقد تعرض هؤلاء المهاجرون فور وصولهم لساحل «لحج» بغرب اليمن لاختطاف، أو لسوء معاملة،

(٣) «من القرن الأفريقي إلى اليمن: أكثر طرق الهجرة البحرية ازدحاما في العالم»، أخبار الأمم المتَّحدة،(١٤، فبراير ٢٠٢٠). تاريخ الإسترجاع: ١٤\٠٩\٢٠٢٠ . https://bit.ly/31ZeSEJ

(٤) فاني فاكسر وحسن ع. حسين، «رحلة خطيرة إلى المجهول..مهاجرون أفارقة عالقون في اليمن»، Deutsche Welle. (٨، اغسطس، ٢٠١٩). تاريخ الاسترجاع: ١٤\٠٩\٢٠٢٠، https://p.dw.com/p/3NPlK .

(5) "Monthly Migration Overview November 2019," *International Organisation for Migration Yemen*, November 2019, https://bit.ly/3gHJpgs .

والبعض منهم احتُجز لمدة تصل لأربعة أيام، في حين اختُطف آخرون لما يزيد على ستة أشهر، وطُلِبت فدية لإطلاق سراحهم تصل لـ٨٠٠ دولار على كل فرد[٦].

٢- الهجرة إلى ليبيا ومنها لأوروبا

منذ عام ٢٠٠٤ لعب معمر القذافي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي دورًا ملحوظًا في التقليل من عدد مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء لأوروبا، ولكن عقب مقتل معمر القذافي وتداعي الأوضاع الأمنية الليبية في عام ٢٠١١، أصبحت ليبيا إحدى الطرق المفضلة بالنسبة لمهاجري شرق وغرب إفريقيا أو حتى دول المغرب العربي. ويسلك مهاجرو شرق إفريقيا الصحراء السودانية من أجل الوصول لليبيا، حيث يرغب البعض منهم في العمل بليبيا، والتي تمتلك عائدات نفط كبيرة، وكثافة سكانية منخفضة. ويهدف البعض الآخر للسفر لأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط[٧].

ولإيقاف تدفق المهاجرين إلى الدول الأوروبية عبر المتوسط؛ موَّل الاتحاد الأوروبي خفرَ السواحل الليبية لمنع تدفق المهاجرين منذ عام ٢٠١٧، كما درَّب قواتٍ ليبيةً تختص بإلقاء القبض على المهاجرين. ولم تعبأ دول الاتحاد بمصير هؤلاء الأشخاص على الأراضي الليبية، حيث يقعون في أيدي المهربين وتجار البشر[٨].

وتضم مدينتا طرابلس وسبها بليبيا أكثر من ٥٠٠٠ مهاجر يقبعون في أكثر من عشرة مراكز اعتقال مخصصة للمهاجرين «غير الشرعيين» تُديرها إدارة مكافحة الهجرة «غير الشرعية»، والتي تسيطر عليها حكومة الوفاق الوطني. وفي ضوء غياب حكومة قوية بليبيا، تقع تلك المراكز تحت سيطرة الميليشيات المسلحة التي تعتقل المهاجرين، وطلب الفدية لإطلاق سراحهم. وقد سجلت المفوضية السامية للاجئين نحو ٦٠٠٠ طلب لجوء في عام ٢٠١٩، لم تستطع إجلاء سوى ٢٠٠٠ منهم بسبب ارتباطها بقدرة البلدان والمناطق الليبية المختلفة على استقبالهم. وبالأساس لا تستقبل الدول الأوروبية إلا بضع مئات من طالبي اللجوء بليبيا سنويًّا[٩].

ثانيًا: تبعات جائحة كورونا على مهاجري القرن الإفريقي

اتبعت دول العالم مجموعة من الإجراءات لاحتواء تفشي الفيروس، فأُغلقت الحدود البرية والبحرية والجوية، ونتيجة لذلك حدثت حالة من الجمود والتراجع للمهاجرين المتدفقين عبر ممرات التهريب

(6) Ibid.

(7) Jihâd Gillon, "[Infographie] Libye : Les Nouvelles Routes Privilégiées Par Les Migrants Africains," *Jeune Afrique*, Février 25, 2019, https://bit.ly/2DzI7G1 .

(8) Jérôme Tubiana, "Migrants en Libye, les Oubliés de L'exil," *Orient XXI*, Décember 26 2019, https://bit.ly/3gH2VKa.

(9) Ibid.

المختلفة. وبالتزامن مع غلق الحدود وغياب المسارات الآمنة للهجرة برز دور مهربي البشر أثناء الجائحة، حيث يوفر المهربون سبل هجرة مختلفة للمهاجرين، فيجدون طرقًا جديدة للتهريب بعيدة عن الضوابط الحكومية المتشددة، ولكنها أكثر خطورة، وأكبر من حيث التكلفة المادية على المهاجرين. فيتم الاعتماد على قوارب صغيرة غير صالحة للإبحار، كما يتم الاعتماد على الهجرة سيرًا على الأقدام أو عبر الاختباء في عربات الشحن[١٠].

وفضلاً عن ارتفاع تكلفة الهجرة أثناء الجائحة، فكثيرًا ما يتعرض المهاجرون للاحتيال من قبل المهربين، الذين يتخلون عن المهاجرين بسبب غلق الحدود، وأحيانًا يفقد المهاجرون حيواتهم بسبب مسار الرحلات الصعب؛ ففي مارس ٢٠٢٠ تم العثور على ٦٤ جثة مهاجر إثيوبي في شاحنة بالصحراء. كما أن هناك أكثر من ٢٠٠٠ مهاجر من منطقة شرق إفريقيا محاصر في دولة جيبوتي، وكذا فقد تم العثور على آلاف المهاجرين العالقين على الحدود بين ليبيا والجزائر والنيجر بعد أن تخلى المهربون عنهم في يوليو من هذا العام[١١]. وعلى الرغم من استمرار الجائحة ما زال المهربون يستقبلون مهاجرين جُددًا قادمين من جميع أنحاء القارة الإفريقية[١٢].

وتقوم المنظمات الدولية بالإبلاغ عن أوضاع المهاجرين داخل القارة الإفريقية، كما تبلغ عن العراقيل التي تعترض طواقم عمل منظمات الإغاثة الإنسانية؛ ففي مارس ٢٠٢٠ تم الإبلاغ من قبل المنظمات الإنسانية العاملة في ليبيا عن عرقلة جهودها وتعطيل نحو ٨٥١ فردًا من العاملين بمجال المساعدات عن دخول ليبيا. ومنذ يناير حتى مايو ٢٠٢٠ تم اعتراض نحو ٣٢٠٠ مهاجر عبر البحر وإعادتهم إلى ليبيا، على الرغم من ترديد نداءات من قبل المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة بأن ليبيا ليست مكانًا آمنًا لإعادة الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر[١٣].

ففي مايو تم الإعلان عما يقرب من ٦٤ حالة مؤكدة الإصابة بفيروس كوفيد-١٩، وفي ضوء الصراعات الدائرة في ليبيا يتم تدمير عدد كبير من المرفقات الطبية المتهالكة بالأساس. كما أن ليبيا تواجه مشكلات بأمنها الغذائي، ناتجة عن اضطراب سلاسل توريد الغذاء، وارتفاع الأسعار، فيتأثر المواطنون الليبيون والمهاجرون على حد سواء[١٤].

(10) Aimée-Noël Mbiyozo, "Migrant Smugglers Are Profiting From Travel Restrictions," *Institute For Security Studies*, July 20, 2020, https://bit.ly/2FuIClu.

(11) Ibid.

(12) Ibid.

(13) "Conflict and the COVID-19 Pandemic Present a Significant Threat to Life in Libya," *International Organization for Migration*, May 13, 2020, https://bit.ly/310Da20 .

(14) Ibid.

وجدير بالذكر أنه مع اندلاع جائحة كورونا، تراجع عدد مهاجري منطقة القرن الإفريقي إلى دولة اليمن. فوفقًا لمنظمة الدولية للهجرة بلغ عدد المهاجرين من القرن إلى اليمن في إبريل ٢٠٢٠ نحو ١٧٢٥ مهاجرًا، مقارنة بـ١١١٠١ مهاجر في يناير من العام نفسه، ويرجع ذلك إلى إغلاق الحدود بين الدول بصورة كلية(١٥).

ويواجه المهاجرون مشكلات جمة في ظل انتشار فيروس كورونا، حيث يتم احتجاز عدد كبير منهم في مستوطنات غير رسمية للاجئين على الأراضي الإثيوبية أو في جيبوتي، تفتقر لمرافق الصرف الصحي، وتكون مكتظة بالأشخاص، لذا يكون هناك صعوبة في تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي داخلها، فضلاً عن ذلك فهي أماكن غير مؤهلة للتعامل مع حالات الطوارئ الطبية. جدير بالذكر أنه على الرغم من أن تلك المخيمات قد تكون معزولة نسبيًّا عن المدن، ولا يتعامل قاطنوها مع الأجانب الذين قد يكونون حاملين للفيروس، إلا أن سكانها يكونون بحاجة للغذاء والمياه وبالتالي يضطرون للخروج والذهاب إلى المدن والاحتكاك بالناس والعودة مجددًا للمخيمات، وهو ما قد يتسبب في نقل العدوى لساكني المخيمات الذين يعانون بالأساس من أجهزة مناعة ضعيفة نتيجة لسوء أوضاعهم المعيشة(١٦).

فضلاً عما سبق يتم معاملة المهاجرين واللاجئين والنازحين بشكل غير لائق باعتبارهم محل شك لنشر المرض. فقد أعلنت المنظمة الدولية للهجرة بمنتصف يوليو الماضي أن هناك نحو ١٤٥٠٠ مهاجر معظمهم من الإثيوبيين، قد وُصموا بأنهم حاملون لفيروس كوفيد-١٩، فتمت ملاحقتهم وإرسالهم لمحافظتي صعدة وعدن باليمن، ويقبع هؤلاء المهاجرون بمناطق الاحتجاز دون تقديم الماء والطعام لهم بصورة كافية، كما أنهم أكثر عرضة للإصابة بالمرض، وهو ما يمثل أزمة إنسانية في ضوء تداعي النظام الصحي اليمني جراء الحرب(١٧).

ثالثًا: دور المنظمات الدولية في التخفيف من آثار الجائحة

تكثر الدراسات التي تتنبأ بازدياد الوضع سوءًا على المدى المتوسط والطويل؛ فمن المتوقع أن تساهم الجائحة في خلق ظروف سيئة على جميع المستويات تدفع الأفراد للهجرة بدرجة أكبر داخل منطقة القرن الإفريقي وخارجه، وهو ما يجب أن يعمل كحافز للإسراع في توفير سبل آمنة وقانونية لمكافحة أسواق التهريب والاتِّجار بالبشر التي زاد رواجها أثناء الجائحة(١٨).

(15) "Letter from Africa: Spare a Thought for Stranded Migrants," *BBC News*, 17 May 2020, https://bbc.in/3a6U7dW .

(١٦) هبة جمال الدين، «جائحة كورونا وتأثيرها على النازحين والمهاجرين واللاجئين بإفريقيا »، مجلة: متابعات إفريقية، تحرير: محمد السبيطلي، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الرابع، يوليو ٢٠٢٠ م)، ص ص ١٠١ – ١٠٢ https://www.kfcris.com/ar/view/post/294.

(17) "Ethiopian Migrants in Yemen are Being Scapegoated Over Coronavirus, UN Reports," *The Independent*, July 15, 2020, https://bit.ly/2CaOI9n.

(18) Mbiyozo, 2020.

واستجابة للأزمة الراهنة خصصت منظمة الهجرة الدولية بالتعاون مع ٢٧ منظمة إنسانية نحو ٨٤ مليون دولار أمريكي لمساعدة نحو ٢٣٥ ألف مهاجر عالق بدول القرن الإفريقي واليمن، وكذا لمساعدة المجتمعات التي تأثرت بتبعات جائحة كورونا. فمع غلق الحدود الجوية والبرية والبحرية بين الدول، من المتوقع أن يحاول نحو ٧٥ ألف مهاجر باليمن العودة لديارهم بالقرن الإفريقي بنهاية العام في ظل سوء الأوضاع اليمنية، ويُذكر أن ٨٧٪ من هؤلاء المتضررين هم من الإثيوبيين، وتنتمي البقية للصومال[١٩].

إلى جانب ما سبق فالاتحاد الأوروبي قد خصص ٣٦ مليار يورو للاستجابة لأزمة كورونا عالميًّا ومساعدة المتضررين، وسيتم توجيه نحو ٢٦١ مليون يورو لدعم الاستجابة الفورية للرعاية الصحية، كما أنه قد تم تخصيص ٤٧٥ مليون يورو لتخفيف العواقب الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا. وهناك أكثر من ١١ مليون يورو للمساعدة في تزويد الفئات المجتمعية الضعيفة بالرعاية الصحية والمياه النظيفة والصرف الصحي. إضافة إلى ٣٢ مليون يورو لمواجهة تفشي الجراد الصحراوي الذي يهدد الأمن الغذائي بالقرن الإفريقي[٢٠].

كما أعلن الاتحاد الأوروبي في يونيو ٢٠٢٠ عن تقديمه لحزمة مساعدات بقيمة ٦٠ مليون يورو لمنظمة الإيجاد التي تضم في عضويتها ثماني دول: «جيبوتي، وإثيوبيا، والصومال، والسودان، وجنوب السودان، وإريتريا، وأوغندا، وكينيا». وسيتم التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بشرق إفريقيا لمساعدة المتضررين في منطقة القرن الإفريقي، سواء من المهاجرين أو النازحين أو اللاجئين العالقين بين الدول أثناء جائحة كورونا. وكذا سيتم تقديم المساعدات الطبية وأدوات الوقاية الشخصية لهم. وقد تم توفير نحو ٢٤ سيارة إسعاف، و٣,٥ مليون قناع طبي، و٧٠ ألف اختبار للمرض، كما تم الشروع في عمل حملات توعية طبية لما يزيد على ١,٦ مليون فرد[٢١].

ويهدف الاتحاد الأوروبي لإنشاء «وحدة تنسيق الطوارئ» التابعة لمنظمة «الإيجاد»، إلى جانب إنشاء «فرقة استجابة سريعة إقليمية» يتم نشرها بمنطقة القرن الإفريقي، فضلاً عن التأكد من توفير مناطق تجارة آمنة تسمح بمرور السلاسل الغذائية والطبية بسهولة بين الدول، والبحث عن سبل لتقليل حدة العنف والصراعات داخل المنطقة، إلى جانب توفير حلول تقنية لمراقبة تطور الأزمة[٢٢].

---

(19) "USD 84 Million Dollar Appeal to Assist African Migrants Affected by COVID-19 Launched by IOM and 27 Partners and Governments Across Horn of Africa and Yemen," *International Organization for Migration*, August 6, 2020, https://bit.ly/3io3itI.

(20) "Coronavirus: EU Supports with €60 Million a Regional Response to the Pandemic in the Horn of Africa," *European Commission*, June17, 2020, https://bit.ly/31yQGZD .

(21) Ibid.

(22) Ibid.

ويلعب البنك الدولي دورًا هو الآخر أثناء الجائحة من منطلق إدراكه بأن المعلومات المضللة تساهم في زيادة النظرات السلبية تجاه اللاجئين، بسبب وصمهم بحمل المرض، فقد رصد البنك الدولي زيادة واضحة في ممارسات العنف القائم على النوع الاجتماعي وكذا العنف ضد الأطفال أثناء الجائحة. ومع استمرار تطبيق الإغلاق تتوقف الأنشطة غير الرسمية والتي تعد المجال الأساسي الذي يعمل به اللاجئون والنازحون وكذلك أفراد المجتمعات المضيفة بدول القرن الإفريقي، فتزداد الاضطرابات الناجمة عن الأزمة[٢٣].

ولذلك اتجه البنك الدولي لتنفيذ برامج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمع (CDD) داخل دول القرن الإفريقي أثناء التعامل مع جائحة كوفيد-١٩، والتي تعمل من خلال دفع الناس لاختيار حلولهم الخاصة، حيث ترى أن الحل لا يمكن أن يتم على مستوى فردي واحد، ولكن عبر عدة مستويات. ولمساعدة المهاجرين والنازحين أثناء الجائحة يقوم البنك الدولي بتنفيذ مشروع الاستجابة الإنمائية لآثار النزوح (DRDIP) في كلٍّ من جيبوتي وكينيا وإثيوبيا وأوغندا، ويهدف المشروع لتوسيع الفرص الاقتصادية، وتحسين الوصول للخدمات الاجتماعية بالنسبة للاجئين[٢٤].

كما يقوم البنك الدولي بتطبيق بروتكولات التباعد الاجتماعي، ورفع درجة الوعي داخل المجتمعات عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة SMS والراديو، فضلاً عن زيادة التمويل المخصص لدعم المواشي، مع التوجه لرصد عمليات العنف القائمة على النوع الاجتماعي، والعنف ضد الأطفال لتوفير الاستجابة السريعة وذلك بهدف حماية نحو ٣ ملايين شخص مستفيد داخل الدول القرن الإفريقي في إطار تنفيذ مشروع الاستجابة الإنمائية لآثار النزوح (DRDIP)[٢٥].

وختامًا يمكننا إدراك أن جائحة كوفيد-١٩ لم تمنع عملية تدفق المهاجرين بين الدول، كما أن غلق الحدود لم يردعهم عن التوجه لطرق أكثر صعوبة، وهو ما يعكس مدى الأوضاع المضطربة التي يعانيها هؤلاء الأشخاص داخل بلادهم، وتدفعهم لخوض رحلات قد تكلفهم حياتهم مقابل الهروب من الواقع الذي يعيشون فيه. وفي ضوء ذلك يمكننا الإشارة لمجموعة من التوصيات التي قد تخفف من أزمة الهجرة والنزوح داخل منطقة القرن الإفريقي أثناء الجائحة وبعدها كما يلي.

(23) "Community Responses to COVID-19: From the Horn of Africa to the Solomon Islands," *World Bank Group*, May 19, 2020, https://bit.ly/3fW7nDv.

(24) Ibid.

(25) Ibid.

خاتمة

أثرت جائحة كوفيد-١٩ على أعداد تدفق المهاجرين من داخل منطقة القرن الإفريقي لدولة اليمن ولليبيا التي هي معبر لدول الاتحاد الأوروبي. وهو ما يدفعنا لتوقع تغير أنماط الهجرة على المدى القصير والمتوسط تماشيًا مع الظروف التي فرضتها الجائحة.

وبالنظر للمشكلات المختلفة التي اعترضت حياة الأشخاص العالقين بين الدول أو داخل الدول نفسها، حيث افتقار الأشخاص لوسائل العناية الشخصية، ووجودهم في مراكز احتجاز تكتظ بالبشر، يمكن توقع احتمالية إصابة عدد كبير من الأفراد داخل المخيمات والمراكز بالوباء في حال ضُربت القارة الإفريقية بموجة ثانية من وباء كوفيد-١٩ وكانت أقوى من الموجة الأولى. وهو ما سيضع المزيد من الأعباء على كاهل الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واقتصادية تنعكس على مواطني الدول أنفسهم وعلى المهاجرين واللاجئين والنازحين بالتبعية.

فضلاً عما سبق فبقاء الأشخاص عالقين على حدود الدول وتأثرهم بالأوضاع الاقتصادية التي تضررت بفعل عمليات الغلق التي اتبعتها الدول، ستقلل من قدرة هؤلاء الأشخاص على تحويل الأموال لذويهم على المدى القصير والمتوسط، وهو ما قد يكون مؤشرًا على احتمالية تنامي العنف والاضطرابات داخل منطقة القرن الإفريقي واليمن وليبيا عقب انتهاء الجائحة، نتيجة لسعي الأفراد لتربح الأموال في ظل محدودية الفرص المتوافرة.

وكل ما سبق ذكره يجعلنا مدركين أن هناك حاجة لبذل دور أكبر من قبل المجتمع الدولي داخل دول القرن الإفريقي واليمن وليبيا لضبط عملية الهجرة، ولإضفاء طابع قانوني عليها، وللإيقاع بجماعات تهريب البشر الذين يستغلون أوضاع المهاجرين البائسة. فضلاً عن الحاجة لسرعة تبني مقاربات شمولية تقيس أوضاع المهاجرين وسبل مساعدتهم.

فحتى مع المساعدات الدولية التي تم ذكرها خلال التقرير، سواء من قبل الاتحاد الأوروبي أو البنك الدولي أو المنظمة الدولية للهجرة لا يزال هناك الملايين من المهاجرين واللاجئين والنازحين الذين هم بحاجة لدرجة أكبر من العناية بأبعاد الأمن الإنساني الغذائية والصحية والبيئية والاقتصادية والسياسية والشخصية حتى يتمتع هؤلاء الأفراد بمناخ أكثر أمانًا.